

لبنان تحت الحصار

مأزق السلام في الشرق الأوسط

تحرير
بد المنعم سعيد
ر الشوربجي



لبنان تحت الحصار

مأزق السلام فى الشرق الأوسط

* مطبوعات مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية *

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

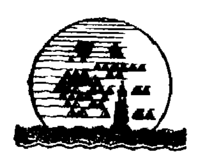
شارع الجلاء ت : ٥٧٨٦٠٣٧

لبنان تحت الحصار

مأزق السلام فى الشرق الأوسط

تحرير

د. عبد المنعم سعيد
منار الشوربجى



١٩٩٦



الفهرس

هذا الكتاب

هذا الكتاب محاولة من المجتمع العلمى الدولى للدراسات الإستراتيجية والسياسية للتعامل مع واقعة – او فاجعة – الغزو الإسرائيلى للبنان والذى بدأ فى الحادي عشر من أبريل ١٩٩٦ ولمدة أسبوعين بعدها ، وتخللته مذبحة قانا الرهيبة التى راح ضحيتها مائة من القتلى وأربعة أمثالهم من الجرحى . وبينما كان الإعلام العالمى ينقل وقائع الحدث بالصوت والصورة فان ضمائر كثيرة اهتزت ليس فقط للمأساة والإنسانية للضحايا من المدنيين ، وانما ايضا لأنه بدا واضحا للجميع ان مسيرة السلام فى الشرق الأوسط قد تعرضت لضربة لاتزال واضحة حتى كتابة هذه السطور ، وقد لا تفيق منها فى المستقبل القريب . ولذا تداعت مجموعة متميزة من الباحثين والدارسين والممارسين السياسيين فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط لإصدار هذا الكتاب باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية ، لا لكى يشكل وقفة عاطفية مع الحدث وانما – وربما كان الأهم – للمساهمة فى فهمه وتحليله من زوايا وآراء متعددة لعل هذا يكون سبيلا فى المستقبل لانقاذ عملية السلام من المأزق الذى وقعت فيه نتيجة القرار الإسرائيلى بالغزو والعدوان .

وهكذا فان هذا الكتاب يمثل الطبعة العربية من هذا الجهد الذى اجتمع فيه سبعة عشر كاتبا ، ويأتى بعد صدور الطبعة الإنجليزية التى أصدرها المعهد الملكى للشئون الدولية تحت عنوان LEBANON ON HOLD : implications For Middle East Peace والتى حررتها الدكتورة روز مارى هوليس رئيسة برنامج الشرق الأوسط بالمعهد والأستاذ نديم شهاد مدير مركز الدراسات اللبنانية ، وبعد صدور الطبعة الفرنسية التى أصدرها المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية تحت عنوان Le Leban : ou les Derices du processus de paix والتى حررتها الدكتورة بسمة قضمانى درويش رئيسة دراسات الشرق الأوسط بالمعهد والدكتورة مى شرتونى – دوبارى الباحثة فيه . ورغم ان التفضيل الأولى للمشاركين فى الكتاب كان صدور الطبعات الثلاث فى وقت واحد ، الا ان الأولوية أعطيت للطبعة الإنجليزية لأنها اللغة المشتركة بين كافة المشاركين من ناحية ، ولأنه كان مطلوبا الوصول الى الرأى العام الغربى بأسرع الطرق الممكنة وهو الأمر الذى تولاه بامتياز المعهد الملكى للشئون الدولية فى لندن حيث تمكن من أخراج العمل الى النور فى شهر يونيو اى بعد أقل من شهرين من الحدث الدامى .

وبالنسبة لنا فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام فان المشاركة فى هذا العمل ، وإصدار الطبعة العربية ، يأتى باعتباره جزءا من التزاماته القومية من

جانب ، وجزءا من التزاماته الدولية من جانب آخر خاصة عندما يتعلق الأمر بأهم القضايا الإستراتيجية العربية المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى ، وبقضية الشعب اللبنانى الشقيق . ولذا فان جهدا فائقا بذله المركز لترجمة وتحرير النص الإنجليزى الى اللغة العربية لثلاثة عشر مقالة فى الكتاب بالإضافة إلى المقدمة التى كتبها السير انتونى بارسونز قبل أن يرحل من عالمنا فى ١٢ أغسطس ١٩٩٦. وقد أثر ثلاثة من الباحثين العرب هم يزيد صايغ وأحمد بيضون وبول سالم تقديم نصوصهم باللغة العربية ، ولذا لم يتعد جهدنا فيها سوى التحرير بحيث تستقيم لغتها مع بقية نص الكتاب .

هذا الجهد استغرق شهرين تقريبا بعد اكتمال النص الإنجليزى وها نحن نقدمه للقارئ العربى . وكان للكثيرين الفضل ، وفى المقدمة منهم الأستاذة الباحثة منار الشوربجى التى قامت بترجمة وتحرير الجانب الأعظم من الكتاب بامتياز ، والأستاذ عبد الرحيم مصطفى المهدى الذى قام بترجمة الفصول الثانى والرابع والسادس والعاشر والرابع عشر ، والدكتور الصديق وحيد عبد المجيد الذى شارك فى مراجعة النص النهائى وابداء ملاحظات تحريرية ساهمت فى متانة النص وتماسكه ، والأستاذ حسنى ابراهيم الذى قام على طباعة المخطوطة وإعدادها بصبر وتحمل . واذا كان الشكر والتقدير العميق واجب لأصحاب الفضل ، فان الشكر أكثر من واجب للأستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام الذى وافق وساند هذا المشروع بالتأييد المالى والمعنوى ، والدكتور سليم نصر عالم السياسة اللبنانى المعروف الذى كان الطاقة المحركة وراء تلك المجموعة الهائلة من الباحثين والمنتشرة فى أربع قارات لكى يصدر هذا العمل فى طبعاته الثلاث .

اقدم لكل هؤلاء شكرى وامتنانى ، ومعهم فان التقدير يذهب للمؤلفين أنفسهم الذين لم يترددوا فى المشاركة فى هذا العمل خلال فترة قصيرة رغم المسئوليات الهائلة الملقاة على عاتقهم . ورغم ان العرف قد جرى على انهم وحدهم يتحملون مسئولية ماكتبوه وليس المؤسسات الثلاث التى أصدرت طبعات الكتاب ، فان الواضح من صفحاته ان مسئولية مشتركة جمعت الجميع تجاه لبنان وتجاه مسيرة السلام فى الشرق الأوسط لم يتحمل ضميرهم الإنتظار ازائها .

عبد المنعم سعيد

المشاركون

* حسين أغا : محلل سياسى وكاتب مهتم بشئون الشرق الاوسط . فى فترة عمله فى المعهد الملكى للشئون الدولية أشترك مع أ . س . خالدى فى اصدار كتاب بعنوان " سوريا وايران : التنافس والتعاون صدر عن دار مؤسسة " شاثام هاوس " فى عام ١٩٩٥ .

* الدكتور أحمد بيضون : استاذ علم الاجتماع بمعهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية . وله عدة دراسات منشورة عن التاريخ والسياسة فى لبنانوشارك فى كتاب عن انتخابات ١٩٩٢ اللبنانية .

*مروان بشارة: كاتب فى صحيفة (ايشيوز) التى تصدر فى باريس . وهو صاحب كتاب : " ادارة كلينتون والشرق الاوسط " ، وقد صدر له حديثا كتاب بعنوان " الخريطة السياسية لاسرائيل بعد اغتيال رابين " وهو يسهم بالكتابة فى عدد من الصحف الدولية من أهمها الهيرالدتريبون " و" الحياة " .

* الدكتورة مي شرتونى دوبارى : باحثة بالمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية بباريس واستاذ مساعد فى الاكاديمية العسكرية بسانت سير .

* مروان غندور : رئيس ومدير مؤسسة " لبنان اينفست " وهو نائب البنك المركزى اللبنانى سابقا .

* مارك هيلر : كاتب اسرائيلى واكاديمى يعمل بمركز " جافى لدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب .

* الدكتورة بسمة قضمانى درويش : رئيسة مركز دراسات الشرق الاوسط فى المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية بباريس .

* السفير ريتشارد ميرفى : من كبار الباحثين فى " مجلس العلاقات الدولية " فى نيويورك ، ورئيس مؤسسة شاثام هاوس " بالولايات المتحدة . عمل سفيرا للولايات المتحدة فى السعودية وسوريا ومساعدا لوزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الادنى وجنوب شرق آسيا ١٩٨٣-١٩٨٩ .

* الدكتورة فدا نصر الله : نائب مدير مركز الدراسات اللبنانية باوكسفورد .

* اوغسطس ريتشارد نورتون : استاذ بقسم العلاقات الدولية بجامعة بوسطن .

* السير انتونى بارسونز كاتب ودبلوماسى بريطانى راحل خدم فى عدة عواصم منها بغداد وانقرة وعمان والقاهرة والخرطوم والبحرين . كان سفيرا لبريطانيا فى طهران ٧٤ - ١٩٧٩ ، وممثل بلاده لدى الامم المتحدة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ومستشار لرئيس الوزراء للشئون الخارجية ١٩٨٢-١٩٨٣ كانت مقدمته لهذا الكتاب آخر اعماله، حيث توفى فى ١٢ أغسطس ١٩٩٦.

* الدكتور فولكر بيرثيز باحث بمؤسسة (ستيفتنج ويسينشافت اندبوليتك) فى ابنهاوزن بألمانيا وهو محرر كتاب " الاقتصاد السياسى لسوريا تحت حكم الاسد فى عام ٢٠١٠ م .

* الدكتور عبد المنعم سعيد على : مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى مؤسسة الأهرام المصرية .

* الدكتور بول سالم : استاذ مساعد للعلوم السياسية بالجامعة الامريكية ببيروت ومدير المركز اللبنانى للسياسات .

* الدكتور يزيد صايغ : مساعد مدير مركز العلاقات الدولية بجامعة كمبريدج .

* باتريك سيل : كاتب بريطانى مهتم بشئون الشرق الاوسط . ومن بين كتبه : " الأسد " و " الصراع على الشرق الاوسط " ، و " ابو نضال - سلاح للايجار " ، و " الصراع على سوريا " .

* جيلز ترندل : مراسل حر فى لبنان لاكثر من ثمانى سنوات ، وله العديد من الكتابات والمحاضرات عن حزب الله .

المقدمة

انتوني بارسونز

مما يستدعي دهشة المراقبين الذين تخطوا السبعين مثلى ان يتمكن المعلقون العرب في هذه الايام من تناول الموضوع بمثل تلك اللغة الهادئة ، بعيدا عن الانفعالات حتى بعد مذبحة راح ضحيتها أكثر من مائة مدنى فى معسكر الامم المتحدة فى قانا . فقد مارس كل المساهمين في هذا الكتاب ضبط النفس . وربما يكون أحمد الشقيرى متألما اليوم فى قبره، إلا أن هذا الأسلوب من التناول ينطوى على إيمان راسخ أكثر مما كان يعكسه ذلك الصخب العاطفى فى أعوام خلت .

يضم كتاب " لبنان تحت الحصار " ١٦ فصلا قصيرا . ويغطى الاوجه المختلفة للأزمة التى بدأت مع اندلاع عملية عناقيد الغضب فى ١١ابريل١٩٩٦وانتهت باستعادة وقف اطلاق النار فى السادس والعشرين من نفس الشهر. ركز الكتاب على الدوافع والانجازات الإسرائيلية أو غيابها، وتأثيرات العملية على لبنان عموما وحزب الله خصوصا ، وعلى سوريا وعملية السلام ككل ، وعلي الأمم المتحدة وغيرها من الفاعلين وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والتورط الإيرانى . وبشكل عام ركزوا على تهافت مبدأ محاولة تأمين السلام عن طريق العنف العسكرى.

هل حققت اسرائيل أيا من الاهداف التى تحدث عنها الكتاب: تعزيز أمن مستوطناتها الشمالية وقواتها فى المنطقة الأمنية، وتخويف الحكومتين السورية واللبنانية وإجبارهما على تقييد حزب الله وسحقه أو دفع سوريا للانضمام إلى باقى الحكومات العربية التى قبلت المفهوم الأمريكى الإسرائيلى للنظام الدولى الجديد فى المشرق وما وراءه (نظرية باتريك سيل) أو دعم صورة شيمون بيريز عشية الانتخابات الإسرائيلية ؟

أجمع الكتاب على أن الإجابة بالنفى، فلم تكن شروط وقف إطلاق النار فى٢٦أبريل أكثر صرامة من تلك التى اتفق عليها فى١٩٩٣. وصار حزب الله أكثر شعبية وأقل تقيدا من ذى قبل . اما الحكومة اللبنانية ـ والتي لم يتم ارهابها – فقد تحسنت سمعتها ، اذ لم تتأثر إمكاناتها الاقتصادية (وفقا لمروان الغندور) وصارت تتمتع بإجماع

قومى لم تعرفه لبنان منذ عقدين أو ثلاثة . وبالنسبة لسوريا التى كانت تعانى من خطر الانعزال عن التطورات الاساسية الجارية فى الشرق الاوسط، فقد عادت إلى قلب الأحداث وأصبحت كل الأطراف المعنية تتودد إلى حافظ الاسد . وربما يزعم البعض أن بيريز قد حصل على بعض الشعبية بإظهار القدرة على الصمود فى عملية بهذا العنف لمدة أسبوعين كاملين فى وقت عم فيه الاحباط الشعبى والعسكرى ربوع إسرائيل. ولكن حتى إذا كان هذا صحيحا، فإنه لم يتحول إلى عامل حاسم لصالح بيريز فى الانتخابات الاسرائيلية .

ولكن ماذا عن القوى الخارجية ؟ يقرر ريتشارد ميرفى ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تعانى فى الشرق الاوسط عموما إلا من انحيازها الكامل لإسرائيل طوال الأزمة، ومن منعها لمجلس الأمن من تمرير أى شيء اللهم إلا قرار واحد هزيل ، هذا فضلا عن أن وزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر لم يتعرض فقط للاهانة من جانب الرئيس الاسد وانما ايضا اضطر لقبول التدخل الدبلوماسى الروسى والفرنسى والإيرانى ، وهو ما لا ترحب به اسرائيل .

وقد اوضحت بسمة قضمانى درويش كيف اقتنصت فرنسا الفرصة لاحياء دورها فى الشرق الاوسط ، وإن نبهتنا الى احتمال ان يكون ذلك مؤقتا. أما الامين العام للأمم المتحدة ورجاله فربما عززوا من سمعتهم بين أولئك الذين يستهجنون الهيمنة الامريكية عن طريق نشر التقرير الذى يدين قصف معسكر قانا. وقد كان الخيط المشترك الذى وجد بين ثنايا أطروحات كل المساهمين فى هذا الكتاب هو أنه لا يمكن تحقيق السلام بين اسرائيل ولبنان دون انسحاب الأولى من الأراضى اللبنانية . وعلى المستوى الأعم، يؤكد عبد المنعم سعيد وباتريك سيل على أن السلام الحقيقى والدائم لن يتحقق نتيجة هيمنة عسكرية إسرائيلية.

فمذهب الربط لن يفيد ، وهو الذى عبرت عنه فدا نصر الله بقولها " لقد آن الاوان لأن تدرك إسرائيل أن الضغط على المدنيين فى جنوب لبنان ، ليضغطوا على الحكومة اللبنانية لتضغط بدورها على الحكومة السورية حتى تقوم الأخيرة بالضغط على حزب الله، ليست صيغة قابلة للتنفيذ ".

إلا أنه من دواعي الإحباط أن نقرأ في الفصل الذي أعده الباحث الاسرائيلي مارك هيلر أنه رغم أن إسرائيل ليس لها مطالب في أرض لبنان ، فإنه لا يوجد نقاش عام في اسرائيل بشأن انسحاب منفرد من لبنان. فهذا الأمر ليس مشجعا على افتراض - كما توقع كل المساهمين الذين كتبوا عن حزب الله ـ أن الحركة سوف يأفل نجمها بعد مثل هذا الاجراء أو - اذا لم يحدث هذا - سوف يتم اجبارها على ذلك من جانب القوات اللبنانية والسورية بمجرد رحيل إسرائيل.

أنا لا أعتقد أن المساهمين سيختلفون معي إذا ما أوجزت فقلت: لقد جنت لبنان كدولة دعما سياسيا عبر الحدود ، وخرج حزب الله باعتباره أكثر حركات المقاومة احتراما ، واستعاد الأسد موقع بلاده في سدة الأحداث . أما الولايات المتحدة ، فقد لطخت سمعتها بانحيازها الكامل لإسرائيل وباضطرارها الى تقاسم عملية التفاوض مع عدد من القوى الخارجية. وقد فشل الاتحاد الاوروبي في تمييز نفسه . أما بالنسبة لاسرائيل فلم تجن شيئا وتلوثت سمعتها دوليا بسبب الوحشية الفجة في الهجوم على أهداف مدنية وخاصة ما حدث في قانا، وهو الاسم الذي سوف ينضم الى صابرا وشاتيلا في التاريخ الشعبي للشرق الاوسط .

وغني عن القول، ووفق المقولة المعروفة ، فإن الفقراء هم الذين يقع عليهم اللوم. فالمعاناة الحقيقة كانت من نصيب المدنيين في جنوب لبنان الذين قتل منهم مائة وستون شخصا ، بينما جرح ضعف هذا العدد تقريبا واضطر مئات الآلاف للنزوح من منازلهم ودمرت القرى والبنية التحتية المحلية.

إن مثل هذه القائمة لن تؤدي على الأرجح الى خدمة قضية علاقات حسن الجيرة حين يأتي السلام في النهاية ، هذا اذا ما أتى .

عملية عناقيد الغضب :

حسابات الوسطاء

١ - تكلفة الغضب : رؤية امريكية

ريتشارد مورفى

عندما اندلعت عملية " عناقيد الغضب الاسرائيلية " واجه صناع السياسة الخارجية الأمريكية خيارين :

إما اتخاذ إجراء دبلوماسى وإما الوقوف موقف المتفرج . وقد اعتادوا فى الماضى اختيار البديل الاول انطلاقا من أن القتال على الحدود اللبنانية الاسرائيلية ما لم يتم وقفه بسرعة ، من شأنه أن يؤدى الى التصعيد وتهديد عملية السلام العربية الاسرائيلية . أما هذه المرة فقد اختارت أمريكا ألا تفعل شيئا . وقد أشار مسئول أمريكى لم يفصح عن اسمه إلى أن الولايات المتحدة لن تتدخل ولن تتوسط لإنهاء القتال .

ومن الواضح أن واشنطن اعتبرت أن العملية الاسرائيلية الانتقامية ضد حزب الله كانت متوقعة ولها مايبررها . وقد سبق أن حذرت سوريا ولبنان من رد الفعل الإسرائيلى . إلا أن هذا التحذير لم يجد آذانا صاغية . كانت أمريكا تكرر فى الواقع أسلوب تعاملها مع الهجوم الاسرائيلى المضاد فى ١٩٩٣ بفارق واحد وهو أنها هذه المرة قد تخلت عن مطلبها العلنى التقليدى بضرورة ضبط النفس . وكان صمت الولايات المتحدة إزاء أنباء الهجوم الاسرائيلى الواسع والنزوح الهائل والمتوقع للاجئين مؤشرا للكثيرين على أنها تجد ما يبرر الانتقام ليس فقط من حزب الله وانما أيضا من سكان جنوب لبنان .

لقد منيت محاولات واشنطن للتوسط فى الأزمات اللبنانية ، طوال الخمسة عشر عاما من الحرب الاهلية ، بالفشل أكثر من النجاح ، ومن ثم تكرس لدى إدارة كلينتون الاعتقاد بأن محدودية الفعل ربما تكون أفضل .

وربما أسهمت أربعة اعتبارات فى سلبية واشنطن فى الأسبوع الأول من عناقيد الغضب. الاعتبار الأول يتمثل فى اقتناع الولايات المتحدة بأنها أحسنت التعامل مع هجوم ١٩٩٣ . فبعد شهرين من العملية ، وفور الإعلان عن اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أعرب كلينتون عن اعتقاده بأن احجامه عن انتقاد اسحق رابين بعد

طرد عناصر من حماس والغارة الاسرائيلية على لبنان انما ساعد على تهيئة الأجواء التي سمحت بعقد اتفاق أوسلو . الا أن هذا المنطق يتسم بالالتواء على أحسن تقدير .

أما السبب الثاني للصمت الأمريكي فيتمثل في رغبة الادارة في تجنب انتقاد العقيدة الأمنية الاسرائيلية . فقد افترضت واشنطن دوما أن إسرائيل تعرف أفضل من غيرها متى وكيف تتحرك للدفاع عن نفسها ، وأن كفاءة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ليست موضع تشكك . وقد انطلقت اسرائيل دوما من قناعة بأنه حتى تصل الرسالة ، فإنه لابد وأن يكون رد فعلها اكثر قسوة بكثير من أفعال خصومها .

ثالثا دأبت القدس – في السبعينات والثمانينات – على تحذير واشنطن من أن أى انتقاد علنى للعمليات العسكرية الإسرائيلية من جانب الحكومة الأمريكية سوف يشجع أعداء اسرائيل من العرب على الاعتقاد بأن الدعم الامريكي لاسرائيل فى انحسار . واذا كانت ادارة كلينتون تفكر وفق هذه المنطلقات فانها فى الواقع تكون مرتكزة على أطروحة عفا عليها الزمان : إذ أنه لايوجد قطاع أو حكومة فى الشرق الوسط لاتزال تشك فى أن الولايات المتحدة سوف تستمر فى تأييدها الصارم لأمن اسرائيل وعافيتها .

أما الاعتبار الرابع والأهم لموقف واشنطن السلبى فكان عدم استعدادها لاتخاذ أى إجراء من شأنه أن يؤثر بالسلب على فرص بيريز الانتخابية .

وأيا ما كان السبب ، فان القرار الأمريكي بالتزام الصمت كان خاطئا وسرعان ما أدركت ذلك واشنطن نفسها . فقد اشار الصحفيون الاسرائيليون إلي واقعتين اتهمت فيهما اسرائيل بأعمال ضد المدنيين اللبنانيين داخل المنطقة الأمنية وذلك قبل اسابيع من انطلاق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود . فى الواقعة الاولى ، أدى القصف الاسرائيلي الى مقتل مدنيين وهو ما أعربت اسرائيل عن أسفها إزاءه . أما فى الواقعة الثانية فقد رفضت اسرائيل تحمل المسئولية عن مقتل شاب لبنانى عند انفجار لغم . وقد ذكر حزب الله الواقعتين لتبرير اطلاق الكاتيوشا عبر الحدود . أما واشنطن فقد اختارت أن تتجنب الاشارة الى أى منهما .

مغارم اسرائيلية

فى إسرائيل كانت ردود الفعل متباينة منذ البداية ، إلا أنه كان هناك شبه اتفاق عام على أنه لم يكن أمام بيريز إلا اتخاذ إجراء ما . رأى البعض ان الهدف ينبغى أن يكون التخلص من حزب الله بنفس المنطق الذى استخدمه اريل شارون ومؤداه أنه يمكن القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق الغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ . هذا بينما رأى البعض الآخر - مثلما حدث فى ١٩٩٣ - أن القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ليست وسيلة فعالة لمكافحة حزب الله .

كان الغضب والإحباط الاسرائيلى ازاء تفجير الحافلات فى القدس وتل أبيب يزداد نموا منذ بداية العام ، ولم يكن لدى الاسرائيليين قناعة بأن اغلاق حكومتهم للحدود مع الضفة الغربية وغزة يضمن لهم الحماية ضد مزيد من العمليات الانتحارية الفلسطينية . فقد أثبت هؤلاء الإرهابيون أنه من المستحيل تعقبهم قبل القيام بعملياتهم . وبعد محاربة الأشباح فى الأراضى المحتلة وجدت قوات الدفاع الاسرائيلية نفسها إزاء حرب عصابات عربية فى نطاقها المباشر ، وكان الشعور بالابتهاج والارتياح واضحا فى الصور الصحفية لرجال المدفعية الاسرائيلية وهم يستخدمون أولى طلقات اسلحتهم فى لبنان .

وقد أعلن المتحدث باسم قوات الدفاع الاسرائيلية أن هذه العملية ستكون خاطفة عالية التقنية على غرار عاصفة الصحراء .

وقام الجيش الاسرائيلى بعمليات مكثفة فى سلسلة مما سمى " ضربات جراحية " وصلت فى مداها الى ضواحى بيروت وهجرت عمدا ٤٠٠ ألف لاجئ لبنانى إلى الشمال ، ثم كان قتل اكثر من مائة مدنى لبنانى فى ١٩ ابريل فى معسكر قانا التابع للامم المتحدة والذى وضع نهاية لأى تساؤل بشأن التوازن بين معاناة اللبنانيين والإسرائيليين وفجر عاصفة من الانتقادات الدولية.

لقد اعتقدت اسرائيل أن عملية عناقيد الغضب سوف تجبر الحكومة اللبنانية على كبح جماح حزب الله . إلا أنها على العكس من ذلك ، اثبتت مرة أخرى أن لبنان ليست السيد فى قطاعها الجنوبى . فميليشيا حزب الله تهاجم الأهداف الاسرائيلية بروح من الإصرار والعناد لتحدى الاحتلال القائم فى جنوب لبنان . وحزب الله قادر على استمرار أنشطته

العدائية لأنه يصب فى مصلحة كل من سوريا وايران . فدمشق سوف تنتظر حدوث تطور مرضى فى المفاوضات الإسرائيلية السورية – التى أوقفتها اسرائيل منذ شهر مارس – قبل أن تجد فى قمع ميليشيات حزب اللـه الى الأبد ما يفيدها . ومن المرجح أن تستمر طهران فى بذل كل مافى وسعها لعرقلة عملية السلام العربية الإسرائيلية . وفى الوقت الراهن فإن التهجير الإجبارى لربعمائة ألف لبنانى قد وسع بالتأكيد من قاعدة التجنيد لدى حزب الله بين الشيعة اللبنانيين ، هذا فضلا عن أنه قد أسهم فى اسكات منتقدى حزب اللـه داخل لبنان .

وفى الإجمال لقد وجدت اسرائيل أن عمليتها هذه المرة لم تكن اكثر نجاحا من عملية ١٩٩٣ فيما يتعلق باجبار لبنان على السيطرة على حزب الله او فى انتزاع تعاون سورى للوصول إلى هذا الهدف . فمرة أخرى ، أكدت سوريا أنها تستطيع ببساطة تحمل الألم اللبنانى .

وقد تحولت واشنطن من السلبية الى الفعل فى الأسبوع الثانى من القصف . فقد أدت مذبحة قانا وتزايد الغضب فى العالم العربى (بما فى ذلك فى مصر والاردن المرتبطتان بمعاهدتين مع اسرائيل) فضلا عن غضب الرأى العام الامريكى ازاء الهجوم الاسرائيلى، إلى انزعاج واشنطن . فارسل الرئيس كلينتون وزير الخارجية وارين كريستوفر للمنطقة لترتيب وقف فورى لاطلاق النار . وقد تبع ذلك أسبوع من الدبلوماسية المكوكية . وكانت النتيجة اتفاق مكتوب أصدرته الولايات المتحدة الامريكية . إلا أن أكثر ابعاد الاتفاق أهمية كان النص على لجنة مراقبة تضم الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا ولبنان وفرنسا لتتخذ الاجراءات بشأن انتهاك وقف اطلاق النار فى غضون ٢٤ ساعة . واذا نشأت هذه اللجنة فعلا ونهضت بهذا الدور ، فإنها تعد اول تعاون عملى بين الجيشين الإسرائيلى والسورى منذ انهيار عمل لجنة الأمم المتحدة للهدنة فى منتصف الخمسينات .

ورغم أنه أكثر تفصيلا من اتفاق ١٩٩٣ غير المكتوب ، إلا أن اتفاق ١٩٩٦ لن يكون أكثر فاعلية على الأرجح . فهو يطلب من إسرائيل وحزب الله تجنب مهاجمة المدنيين فى نزاعاتهما المستقبلية . الا أن أحد البنود الاخرى الرئيسية فى الاتفاق يطالب حزب الله بالكف عن الاحتماء وراء المدنيين اللبنانيين فى هجماته على الجيش الإسرائيلى فى

المنطقة الأمنية ، وهو الأمر الذى يتناقض مع مذهب حروب العصابات وممارساتها ، ويضع حزب الله فى وضع صعب لن يلتزم به على الارجح .

وقد أعرب المتحدث باسم حزب الله عن ارتياحه ، حيث ترك لهم الاتفاق الحرية فى القتال فى المنطقة الأمنية ، وقد عادوا بالفعل للهجوم على اسرائيل فى تلك المنطقة بعد ثلاثة ايام. بل أكثر من ذلك لم يوقع أى من الأطراف على الاتفاق . وعلى ذلك فقد تهربت سوريا من الالتزام بالمسئولية الرسمية ازاء تقييد حركة حزب الله. أما لبنان فلم يكن أمامه إلا اتباع خطى سوريا ، ومن ثم لم تقبل إسرائيل أن تكون صاحبة التوقيع الوحيد.

اعتبارات مستقبلية :

فى مؤتمره الصحفى فى القدس فى ٢٧ ابريل ، أكد كريستوفر أن الولايات المتحدة سوف تستمر فى العمل من أجل سلام شامل فى الشرق الأوسط يضم سوريا ولبنان . وبينما لم تلتزم واشنطن من حيث المبدأ ، بعد ذلك ، بعدم التدخل فى الانتخابات الاسرائيلية، فانها لم تترك فرصة إلا وتؤكد على العلاقة الجيدة التى تربطها بحكومة حزب العمل منذ ١٩٩٢ . فقد كانت تدرك أنه اذا ما انتخب نتنياهو فإن عملية السلام سوف تشهد فترة جمود ممتدة، الامر الذى قد يؤدى إلى إحباط التقدم الذى تحقق بعد أوسلو.

ولن تبالى إدارة كلينتون بالاحتجاجات العربية القائلة بأنه لايمكن لواشنطن أن تلعب دور الوسيط بسبب تأييدها المعلن لإسرائيل فى الأسبوع الأول من عملية عناقيد الغضب . فهى على قناعة بأنها الوسيط الفعال الوحيد فى المنطقة وأن الشكاوى العربية سرعان ما ستخبو وسوف يعود الجميع للمحادثات مع اسرائيل .

أما سوريا ، فقد شهدت توددا من جانب فرنسا وروسيا وإيران والجماعة الاوربية خلال الاسبوع الثانى من العملية ، ومن الواضح أن الأسد استمتع بتلك الخبرة . وقد عقد تدخل هذه الاطراف من مهمة كريستوفر . وإن كانت السلبية الأمريكية هى التى فتحت لهم الباب.. غير أن إصرار إسرائيل على عدم التفاوض إلا عن طريق الأمريكيين هو الذى ساعد بقاء دور الدبلوماسية الأمريكية . لكن اصرار الاسد شخصيا على التفاوض على كل حرف من الاتفاق الوجيز قد دفع كريستوفر الهادئ بطبعه إلى التعبير العلنى عن سخطه .

وحتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام ، تصر إسرائيل على البقاء فيما يسمى المنطقة الامنية فى لبنان . وليس من المرجح ان تتحدى واشنطن اسرائيل فى ذلك . فلا يوجد ما يدعو للعجلة لتقويض صيغة ١٩٨٥ التوفيقية التى تم التوصل إليها بين عزرا وايزمان ، الذى كان وقتها يحث على خروج اسرائيل الكامل من لبنان ، وشارون الذى اقترح بقاء اسرائيل مسافة أكبر فى الشمال ، وبين رابين الذين تم تنفيذ اقتراحه والمتمثل فى بقاء اسرائيل فى قطاع محدود كحماية ضد الهجوم على القرى الحدودية .

لقد أكدت عملية عناقيد الغضب أن واشنطن لاتملك أن تتناسى أن مواقفها ازاء تطورات الشرق الاوسط ذات بعد أخلاقى وآخر سياسى . فقد اتضح أن القرار الأول بالوقوف موقف المتفرج وإعطاء اسرائيل شيكا على بياض لعمليتها كان خاطئا ولايخدم اسرائيل على المدى الطويل . وأن واشنطن تحتاج - حتى تلعب دور الوسيط بفاعلية - الى استعادة الاحترام فى وقت لم تبدأ فيه بعد اكثر المفاوضات تعقيدا . لقد اعتبر هذا الموقف بماثبة لامبالاة أمريكية إزاء هذه الحالة من العقاب الجماعى واسع النطاق . وكان ذلك مكلفا ، وليس من المرجح ان يطويه النسيان .

٢ - فرنسا تعود الى الشرق الأوسط

بسمة قضماني درويش

وجد جاك شيراك فى الهجمة الاسرائيلية الموسعة ضد لبنان فرصة سانحة ليبرهن لذلك البلد المحاصر على صداقة فرنسا الحقيقية ، وليثبت لنفسه – وهو الأهم – أنه قادر على تحقيق طموحه فى القيام بدور مؤثر وفعال فى أحد المواقف المتأزمة فى الشرق الاوسط . لقد ارتفعت المعنويات فى الدوائر الرسمية الفرنسية فور عودة السياسة الفرنسية تجاه الدول العربية إلى مسارها الصحيح ، وذلك بعد أن اكتنفها الغموض إبان الحكم الاشتراكى السابق.

ومنذ حرب الخليج ، لم يكن التوفيق حليفا للمبادرات الدبلوماسية الفرنسية تجاه قضايا الشرق الاوسط ، اذ لم تسفر جهودها المتكررة – فى خضم اللامبالاة العربية – عن شئ ملموس لتخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق . وجاءت أنباء اتفاقية أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أغسطس ١٩٩٣ لتصيب الدبلوماسية بالإحباط من جراء الفشل فى الاضطلاع بالدور النشط فى الوساطة على غرار مافعلت النرويج . ولكن تلك الانتكاسات وقعت فى عهد حكومة ادوارد بالادير الديجولية ، ولم يكن شيراك آنذاك رئيسا لفرنسا ولم يكن قد أعلن بعد عن اعتزامه احياء الدبلوماسية الفرنسية النشطة فى العالم العربى .

ولقد أكد شيراك أثناء زيارته للبنان قبل أيام قلائل من العملية الإسرائيلية على التزامه بالدفاع عن مصالح لبنان فى عملية السلام واستعادة سيادته كاملة على أرضه . حينذاك تساءل أحد المعلقين فى سخرية " هل يمكن للبنان الاعتماد على فرنسا كحليف استراتيجى على غرار اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية ؟ " إن الإجابة الضمنية على هذا السؤال بالنفى . وقد فسر البعض زيارة شيراك للبنان بأنها هدفت لجنى ثمار علاقته الشخصية برفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان من خلال الترويج لمصالح الاعمال الفرنسية فى عملية إعادة إعمار البلاد . ولكن الضربة الاسرائيلية ذكرت الجميع بأن لبنان لم يصل بعد إلى مرحلة اجتذاب مجتمعات رجال الاعمال للحصول على عقود . وقد

سارع الحريرى باللجوء إلى باريس فى اعقاب الهجوم الإسرائيلى مطالبا شيراك الوفاء بتعهداته ، فلبنان فى حاجة إلى المساعدة قبل ان يصبح قادرا على توفير فرص لرجال الأعمال الفرنسيين :

أرسل شيراك وزير خارجيته هيرفى دى شاريت إلى الشرق الأوسط وكلفه بالبقاء هناك خلال فترة الأزمة تعبيرا عن قلق فرنسا ازاء ماحدث وتأييدها المعنوى للبنان .

فما الذى حول جولة دى شاريت لجمع المعلومات - والتى تحملتها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بأدب جم - إلى وساطة حقيقية ؟ وما الذى أدى إلى نجاح المبادرة الفرنسية هذه المرة بعد أن تعرضت مبادراتها للفشل فى اوائل الثمانينيات ؟ وهل تستطيع فرنسا من الآن فصاعدا الادعاء بأن واشنطن ليست الآمر الناهى فى الشرق الاوسط وفقا لما هو معتقد ؟

إن العمل فى غمار أزمة عادة مايتطلب بعضا من المخاطرة وقدرا من الحظ . ولكنه يتطلب ايضا الحد الادنى من الاوضاع السياسية التى تجعل من مبادرة ما أمرا ممكنا . ومما لاشك فيه أن فرنسا قد قبلت أن تخاطر بإثارة حفيظة واشنطن وتل ابيب باللعب فى ساحتهما وكذلك شركائها الأوربين الذين لم تخطرهم ولم تنسق معهم .

ورغم هذه المصاعب ، كانت لدى شيراك أسباب تجعله يعتقد بأنه يعمل فى بيئة مريحة نسبيا . ففرنسا - كما برهنت التجارب على ذلك - لاتجد صعوبة فى العمل فى لبنان ضد إرادة اسرائيل لا ضد إرادة سوريا . ولقد انتهت محاولات فرنسا للوساطة بين الاطراف المتحاربة فى السبعينات باغتيال سفيرها فى بيروت - لويس ديلامير - عام ١٩٧٨ . وعلى العكس من ذلك فقد أدت الدبلوماسية النشطة لميتران ، ردا على الغزو الاسرائيلى للبنان وحصار بيروت فى صيف ١٩٨٢ ، إلى تلقيه المديح والعرفان من الفلسطينيين واللبنانيين وكل العرب لانتقاده العدوان الاسرائيلى ودوره النشط فى الوساطة لخروج المنظمة من بيروت . ومع ذلك وبعد عام واحد فقط تعرضت كل من الكتيبة الفرنسية والكتيبة الأمريكية العاملة ضمن القوة متعددة الجنسيات لهجوم انتحارى . لقد ربطت فرنسا نفسها بالدبلوماسية الأمريكية فى محاولة تقييد الدور السورى فى لبنان ومساواته بالدور الاسرائيلى . وقد سحبت القوة متعددة الجنسيات على نحو متعجل ، وامتدح ميتران الدور

السورى "المهم والبناء " فى المنطقة ، وزار بعد ذلك دمشق فى نوفمبر ١٩٨٤ ومنذ ذلك الوقت اعتمد الدور الفرنسى على تحاشى اثارة قلق سوريا . وكان هناك اعتقاد فى أن الواقعية تتطلب العمل تحت المظلة السورية ما دفع الزعماء الفرنسيين السابقين لشيراك إلى التوقف عن مناصرة وضع لم يضر فقط بالمصالح الفرنسية فى المنطقة ، وانما بدا أيضا ضارا وعائقا لعلاقات فرنسا مع لبنان على كل المستويات وبتقييد دورها فى المجال الاقتصادى والثقافى اعتقدت باريس أن بإمكانها القيام بتوسيع قدرتها على المناورة واستعادة دورها السياسى .

وقبل ايام من زيارته للبنان ، والتى أكد خلالها التزام فرنسا بسلامة لبنان وسيادته ، حرص شيراك على إرسال مبعوثه هيرفى جيمار – الذى كان مسئولا عن الديون السورية لفرنسا بمكتب رئيس الوزراء – الى دمشق لتعزيز الحوار مع القيادة السورية . وقد تمت مؤخرا اعادة جدولة الديون السورية لفرنسا على نحو نال رضا وارتياح دمشق.

ومن الظروف الأخرى التى كانت مواتيه لنجاح الوساطة الفرنسية غياب أى اختلاف اساسى مع الولايات المتحدة الامريكية حول النتيجة المرجوة ، وهى توقف أعمال العنف على الشريط الحدودى بين لبنان واسرائيل وذلك لحماية عملية السلام .

ومع ذلك فقد نشأ الخلاف حول توازن المصالح بين الأطراف والمضامين السياسية للحل الوسط وعلاقتها بعملية السلام ، والاهم من ذلك حول شخصية الوسيط فى عملية الاتفاق والطرف المسئول عن تبنى الحل الوسط .

وقد كان دى شاريت محظوظا أن انفجرت الازمة على النحو الذى انفجرت به . فقد غيرت مذبحة قانا الوضع بأن ثبتت شرعية على الموقف الأول الذى كانت قد أتخذته الحكومة ازاء الضربة الاسرائيلية باعتبارها ردا غير متكافئ على هجمات حزب الله ضد شمال اسرائيل . وأدى رد الفعل القوى فى العالم العربى من ناحية والاستياء الامريكى (والى حد أقل الاستياء البريطانى) من ناحية أخرى إلى توفير المساحة السياسية اللازمة للدبلوماسية الفرنسية .

وبالمثل اثارت المبادرة الفرنسية حفيظة اسرائيل إلى أن وقعت مذبحة قانا . عندئذ رفضت لبنان وسوريا مقترحا أمريكيا ، وبدا للجميع أن البحث عن حل دبلوماسى للأزمة

قد وصل إلى طريق مسدود . ولهذا فقد كان دخول فرنسا مقبولا لإسرائيل لكون الخطة الفرنسية لاتختلف كثيرا عن مثيلتها الامريكية ، من حيث الصياغة . ودعت المقترحات إلى وقف اطلاق النار وحظر الهجوم على المدنيين من الجانبين وتشكيل لجنة دولية لمراقبة تنفيذ الاتفاق على اساس اتفاق ١٩٩٣ . وقد اختلفت الخطتان بشأن ثلاث قضايا ، فالخطة الامريكية دعت إلى ايقاف كل عمليات حزب الله في جنوب لبنان بما في ذلك منطقة الحزام الامنى المحتل واطلاق يد اسرائيل في الاعمال الثأرية فيما وراء المنطقة وداخل الاراضى اللبنانية . كما أنها اشارت إلى سوريا بوصفها طرفا موقعا رسميا على الاتفاقية ، واتسمت بالغموض إذ لم تحدد الاختصاصات الفعلية للجنة المتابعة المقترحة .

وفى المقابل اقترحت الخطة الفرنسية منع حزب الله من شن هجمات على شمال اسرائيل وليس على المنطقة الأمنية المحتلة – وتلك نقطة جوهرية لالتزام الحزب الاسلامى بالخطة – شكل الحل النهائى . فبدلا من العرض الأمريكى الذى قدم للجانب العربى والقائم على مبدأ " اما قبوله كله أو رفضه كله " ، تم التوصل إلى صيغة توفيقية حقيقيه نتجت عن المساومة بين سوريا ولبنان وحزب الله وايران فى جانب واسرائيل فى الجانب الآخر وقيام فرنسا بدور الوسيط الرئيسى .

والحقيقة أن فرنسا مقتنعة بأن ايران كانت مسئولة إلى حد كبير عن تصعيد هجمات حزب الله هذه المرة . وهكذا كان لابد من ضمان تعاون طهران لإنجاح مساعيها . ولقد نجح هرفى دى شاريت – من خلال اجتماعه مرتين مع على أكبر ولايتى وزير الخارجية الايرانى فى دمشق – فى ايضاح أن عدم تجاهل ايران يكفل استعدادها للتعاون حتى على حساب الاعتراف بالتفوق السورى فى لبنان . وكان الشرط الوحيد هو ضمان وجود حزب الله لأن المصالح الاستراتيجية الايرانية بعيدة الامد تكمن فى ضمان بقائه كقوة سياسية على الساحة اللبنانية بمجرد التوقيع على اتفاقية سلام . ولهذا فقد كانت ايران ممتنة لفرنسا لاعطائها الفرصة الاولى لأداء دور بناء فى الشرق الاوسط رغم سياسة الاحتواء والعقوبات التى تتبعها واشنطن . كما أن باريس كانت بدورها ممتنة لإيران لمساعدتها فى البرهنة على جدوى الحوار الاوربى مع طهران.

وبالاضافة إلى ذلك ، فقد أصرت فرنسا على ضرورة أن تكون الاطراف الموقعة على الاتفاقية هى الاطراف ذات العلاقة المباشرة ، أى اسرائيل ولبنان بالاضافة إلى الأطراف الضامنة . وبهذا استبعدت إلتزاما رسميا من جانب سوريا . وفى هذه المسألة لعبت فرنسا دورا مريحا أرضى كلا من لبنان وسوريا ، أرضى لبنان لانه منحها الفرصة لتأكيد استقلاها الرسمى ، وأرضى سوريا لانه اعفاها من مغبة التوقيع على اتفاق مع اسرائيل قبل توقيع اتفاق يقوم على مبدأ الارض مقابل السلام .

وعلى نفس النهج ، فإن الاشارة الصريحة فى المقترح الفرنسى إلى أن الخطة الطارئة "لاتستبعد التفاوض على تسوية سلميه شاملة فى إطار عملية السلام " أوضحت تأييد فرنسا لرفض كل من سوريا ولبنان لأية محاولة لإكراههما على قبول اتفاق ذى مضمون أوسع ويخشى من احتمال استخدامه كأساس لمفاوضات فى المستقبل بدلا من قرار الامم المتحدة رقم ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨ .

ولقد كشفت المفاوضات اللاحقة حول تشكيل وادارة لجنة المتابعة عن طبيعة الدور الفرنسى . ولم تكن العضوية الكاملة لفرنسا فى اللجنة تعبيرا عن لمحة من كرم واشنطن وانما نتيجة الاصرار السورى على ذلك . ولقد اتفق طموح شيراك إلي تحقيق "ضربة معلم " فى دبلوماسية الشرق الاوسط مع القلق المتزايد للرئيس السورى حافظ الاسد ازاء السلوك الامريكى فى المنطقة فى الشهور السابقة والتى توقفت خلالها المفاوضات الثنائية انتظارا لنتائج الانتخابات الاسرائيلية . ومن الناحية العملية فقد سرت فرنسا بسماع تعليقات المعلقين العرب حول سعى سوريا الحثيث – بعد انهيار الاتحاد السوفيتى – الى توسيع الهامش المتاح لها للمناورة عن طريق تحريك اوربا – وفرنسا على وجه الخصوص – ضد الولايات المتحدة الامريكية .

ومع ذلك فإن الفرق يكمن فى ان من أطلقوا على انفسهم " صناع السلام " فى مؤتمر شرم الشيخ قبل شهر واحد لم يكشفوا عن خلافاتهم علنا خشية الإضرار بعملية السلام وبالتأييد الدولى الذى تحظى به .

لقد أصبحت واشنطن أكثر ترددا فى استعداء لشركائها الاوربيين ، أو أن هذا هو ما تحاول باريس أن تقنع نفسها به وحقيقه الامر أن الولايات المتحدة واسرائيل قد أجبرتا على قبول المشاركة الفرنسية بناء على طلب سوريا حتى تضمن التزام لبنان وحزب الله .

ويعتبر محتوى الاتفاقية – عند افضل القراءات – غامضا ، ويعتمد تنفيذها على التعهدات السياسية المقدمة من الاطراف غير الموقعه عليها . ولأن الدور الفرنسى كان فعالا فى الحصول على هذه التعهدات وضمان التزام سوريا وايران ، فقد أكدت الحكومة الفرنسية دورها كفاعل أساسى .

لقد كانت الظروف مواتية هذه المرة . فقد جمعت الازمة الطوائف اللبنانية واجبرتها على تجنيب خلافها الاساسى حول اتفاقية الطائف والدور السورى . ولقد حققت مبادرة شيراك والمساعدات الطارئة التى قدمها إلى لبنان – حققت له مزيدا من تقدير كل من الحكومة اللبنانية والشعب اللبنانى .

من ناحية أخرى فقد بدت العلاقات الخاصة بين فرنسا ولبنان بمثابة مسئولية اخلاقية اكثر منها مزية إستراتيجية ويبدو أن تحويل تكل المسئولية إلى مزية إستراتيجية لتحقيق وجود قابل للديمومة يتطلب تعاونا من جانب سوريا . ففى عام ١٩٣٩ حينما اختلف الزعماء القوميون السوريون مع سياسية الانتداب الفرنسى ، كتب رئيس الوزراء جميل مردام بك " إننى فى وضع يجعلنى أؤكد أن نفوذ فرنسا فى الشرق الادنى لن يقوى على تحمل تحطيم بلادنا " ولربما كان محقا آنذاك ، بل ومن الممكن أن يكون تحليله مشابها لتحليل الادارة الديجولية الحالية .

وعلى المدى القصير فقد اجتاز شيراك بنجاح الإختيار بشأن مايعلنه من اهتمام بلبنان ، ولكن هل يمكن لهذا الحدث ان يمنح الدبلوماسية الفرنسية أكثر من حضور قوى قصير الاجل ؟ . ولكن هل يمكن لهذه الحلقة أن تعطى ماهو اكثر من رؤية قصيرة العمر للدبلوماسية الفرنسية ؟ إن التحدى الماثل أمام فرنسا الأن بوصفها قوة كونية متوسطة الحجم (وتلك رؤية فرنسا لذاتها) ذو ثلاثة جوانب:

* النجاح فى استخدام هذه المبادرة كأساس لدور فرنسى مستمر فى الشرق الاوسط .

* حل التناقض الواضح بين تطوير علاقات أقوى مع سوريا والدفاع عن استعادة لبنـان لكامل سيادته على ترابه الوطنى .

* وأخيرا وليس آخرا .. التوفيـق بيـن تعهدها باسـتعادة دورهـا القومـى ونيتهـا المعلنـة بالعمل داخل الاطار الاوربى .

التفاعلات السورية الإيرانية

٣ - سوريا هي العنوان

باتريك سيل

دون الاطلاع على المداولات السرية لمجلس الوزراء الإسرائيلي ، فان المرء لايملك إلا حدسه ليعرف ماكان مطلوبا من عناقيد الغضب تحقيقه . إلا أنني على استعداد لأن أزعم أن أمن شمال اسرائيل - وهو الهدف المعلن للعملية - لم يكن الهدف الحقيقي إن لم يكن لاعلاقة له بها بالمرة . فقد كان ذلك ستارا من الدخان . خدعة حرب للتغطية على نوايا اسرائيل الحقيقية . فشيمون بيريز - مثله مثل خصمه حافظ الأسد - مفكر استراتيجي وليس رجلا مندفعا . فلم تكن عناقيد الغضب نتيجه لتفكير مفاجئ فجرته كاتويشا حزب الله على كريات شمونا ، وانما كانت عملية تم التخطيط لها بدقة في اطار في اطار اهداف استراتيجية واسعة النطاق ينبغي أن ينظر لها ضمن طموحات إسرائيل الإقليمية .

وقبل البحث في هذه الإهداف ، لابد من القول إنه على الرغم من العنف المستمر في جنوب لبنان خلال السنوات القليلة الماضية ، والقصف الإسرائيلي المتكرر للمدن والقرى اللبنانيه كرد فعل على هجمات المقاتلين في المنطقة الأمنية ، وقيام السفن الحربية الإسرائيلية بحصار الساحل اللبناني ، وتعقب الصيادين ومحاصرة المعارضين وسجنهم دون محاكمه في معسكرات بائسه مثل "الخيام" ، واغتيال واختطاف زعماء حزب الله ، بالرغم من كل ذلك ، فإن شمال إسرائيل قد نعم بهدوء كامل تقريبا ، فلم يقتل اكثر من عشرة إسرائيليين منذ ١٩٨٢ ، دون حساب ضحايا الغزو الإسرائيلي للبنان في ذلك العام والهجمات الأخرى الأقل نطاقا منذ ذلك التاريخ .

وحتى خلال السبعة عشر يوما التي استغرقتها عملية عناقيد الغضب ، والتي ألقى فيها حزب الله بكل مالديه تجاه اسرائيل ، حيث أطلق اكثر من ألف صاروخ كاتيوشا ، لم يصب سوى اسرائيلي واحد بجرح خطير ، بينما أصيب بضع عشرات آخرين بخدوش بفعل زجاج مكسور أو تم علاجهم اثر " صدمة " عصبية . ومن ثم لابد وإن نرفض مسألة أمن شمال إسرائيل كسبب جدي لاعتداء إسرائيل الأخير على جارتها العزلاء .

وسعيا لتفسير الهجوم ، قال كثيرون داخل وخارج إسرائيل أن بيريز الذى لم يخدم أبدا فى الجيش كان يتوق لإعطاء نفسه صوره " الرجل الصارم " عشيه الانتخابات الاسرائيلية وفى الحملة الانتخابية التى تمحورت حول قضية الأمن لم يكن ذلك طموحا غير موضوعى . إضافة إلى ذلك ، فقد تمتع بيريز بدعم لا محدود من الرئيس الأمريكى بيل كلينتون حيث بدا المستقبل الانتخابى لكل منهما مرتبطا بالآخر . هذا فضلا عن التعاطف الدولى مع اسرائيل بعد عمليات حماس الانتحارية في فبراير ومارس ، وهو التعاطف الذى اتخذ مشهدا مذهلا عبر عنه الإسراع بعقد مؤتمر القمة فى شرم الشيخ . كما أن العديد من الدول العربية فى الخليج وشمال افريقيا- ادراكا منها للموقع الذى احتلته اسرائيل فى نظام الشرق الاوسط الجديد الذى تصممه الولايات المتحدة - هرولت لاقامه صداقات معها . ومن ثم فان المشهد اذا ما نظر اليه من القدس كان يوحى بأن السياق الاقليمى والدولى فى أول الربيع عام ١٩٩٦مواتيا لعمل عسكرى اسرائيلى فى لبنان .

ماذا كانت اذن أهداف بيريز وجنرالاته من وراء الحرب ؟ أحد هذه الاهداف الواضحة وان لم يكن الهدف الرئيسى كان تأمين القوات الإسرئيلية فى المنطقة الامنية . ففى هذه المنطقة وليس فى شمال الجليل ، كانت إسرائيل تتلقى عقابا موجعا . فقد كانت تكتيكات حزب الله - المتمثلة فى " الهجوم والاختفاء " والقنابل على الطريق والهجوم المتكرر على مواقع معزولة قد بدأت تتزايد فى تعقيدها وتكلفتها . وصارت اسرائيل تفقد رجالا بشكل منتظم فى وقت يعانى فيه وكيلها المحلى المتهافت - جيش جنوب لبنان - انشقاقات وانخفاضا فى الروح المعنوية . ونتيجة ذلك كان هناك ضغط داخل جيش الدفاع الاسرائيلى ، وضغط من جانبه على الحكومة ، من أجل القيام بعملية تقتلع الفدائيين وتسحقهم. ولأنها غارقة فى الأموال والأسلحة الأمريكية فقد وجدت اسرائيل - القوة العظمى الاقليمية - فى الاقدام المراوغة لجنود حزب الله امرا لايمكن تحمله ببساطة .

وبالفعل كان منع حزب الله من مهاجمة جنود جيش الدفاع فى جنوب لبنان مطلبا اسرائيليا رئيسيا فى مشروع اتفاق وقف إطلاق النار ، الذى حمله كريستوفر ذهابا وإيابا فى رحلاته المكوكية بين القدس ودمشق . وهو البند الذى اعتبره الأسد خارج المناقشة ،

مؤكدا انه لن يكون طرفا فى قمع مقاومة حزب الله المشروعة لقوات الاحتلال . ولن يلعب دور رجل البوليس لصالح اسرائيل . فلتنسحب اسرائيل من لبنان وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨ ثم بعدها يحل السلام على الحدود ، ولكن ليس قبل ذلك . وفى مواجهة رفض الاسد القاطع ، أصر بيريز على أن تضمن الولايات المتحدة لإسرائيل فى خطاب مستقل حقها فى القتال اذا ماهوجمت قواتها فى المنطقة الامنية .

الا ان هذه لم تكن كل القصة . فأهداف عناقيد الغضب كانت أكثر طموحا وترتبط بصراع اسرائيل الأوسع مع سوريا وهى الدولة العربية الوحيدة التى تقاوم سعى إسرائيل إلى الهيمنة الإقليمية عن طريق رفض الانصياع لشروطها فى التسوية السلمية . وقد كان واضحا قبل وقت طويل من عمليات حماس التى دعت اسرائيل لوقف مفاوضات مريلاند مع سوريا ، أن تلك المحادثات كانت فى طريق مسدود . الا أن اسرائيل كانت فى حاجة إلى صفقة مع سوريا حتى ولو لحماية ماتوصلت اليه فى اتفاقات منفصلة مع الأردن والفلسطينيين . وسرى القلق فى اسرائيل من أنه إذا ماظلت سوريا خارج عملية السلام ومركزا للمعارضة ، فإن الانجازات التى تحققت على الجبهات الأخرى تتعرض للخطر وربما تنهار .

إلا أن شروط الاسد كانت صارمة على نحو لم تعتده اسرائيل فى مفاوضاتها مع العرب. ففى مرتفعات الجولان طالب بالتزام إسرائيل بانسحاب كامل إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ وأصر على أن تقوم الترتيبات الأمنيه على الجانبين على أساس من مبدأى المساواة والمعاملة بالمثل .

ورغم أنه كان على استعداد لسلام رسمى فمن الواضح انه لم يكن مستعدا للتطبيع ، أى اطلاق حرية الحركة للبضائع والافراد ، وهو ماتريده اسرائيل . باختصار بدا الأسد مصرا على حرمان إسرائيل من أى مزية استراتيجية أو اقتصادية أو سياسية من وراء السلام مرتئيا أن العرب قد تنازلوا بالفعل أكثر مما ينبغى . ويبدو أن زعماء إسرائيل رأوا أنه مالم يتم إضعاف سوريا وجعل الأسد يعانى هزيمة سياسيه تدفعة إلى تخفيف قبضته على

لبنان وهو أهم الاوراق التى يملكها ، فانه من غير المرجح أن تضمن إسرائيل تحقيق السلام بالشروط التى تريدها . كان هذا هو المنطق الحقيقى وراء عناقيد الغضب .

وقد فضحت حماقات بعض المسئولين الإسرائيليين السر . فعلى سبيل المثال فى ١٧ ابريل أى بعد سته أيام من بدء العملية ، استضاف راديو جيش الدفاع الاسرائيلى ايتامار رابينوفتش سفير اسرائيل لدى واشنطن وأحد الخبراء المعنيين بسوريا . وقد سئل عما إذا كان العنوان الموجه اليه العملية هو لبنان فقال " اعتقد أن العنوان الفعال هو سوريا " . وحين سئل عن هدف العملية السياسية أجاب : " ربما أصفه بأنه تفاوض مع سوريا حتى تساعد الحكومة اللبنانية على فرض وقف إطلاق نار حقيقى على حزب الله .. فإذا أرادت سوريا ذلك فإنها قادرة على منع حزب الله من الحركة ، كما أن قدرة إيران على التأثير على حزب الله تعتمد على استعداد سوريا للسماح للقوى الموالية لايران بالعمل فى لبنان عبر دمشق فإذا وجدت سوريا أن عليها تحمل تكلفة أى أن تضطر الى وقف نشاطه . ماعلينا نحن أن نفعله هو أن نجعل لدى سوريا مايكفى من الدوافع لاستخدام هذا النفوذ وهو مالم تكن مستعدة لعمله طوال الشهرين أو الثلاثة شهور الماضية ".

كان تحفيز سوريا هو اسم اللعبة . وبلغة أقل دبلوماسية كان ذلك يعنى أنه بمهاجمة لبنان وتهجير نصف مليون خارج مدنهم وقراهم – الأمر الذى يفرض ضغطا لايحتمل على الحكومة اللبنانية – تسعى اسرائيل لإجبار سوريا على قمع حزب الله وضمان السلامة لجيش الدفاع فى جنوب لبنان .

إلا أن كلا من الأسد وبيريز كانا يدركان أن منح اسرائيل مثل هذه السلامة من الهجمات يعنى هزيمه سياسية كبرى لسوريا . فهو يؤدى لاضفاء الشرعية على الاحتلال الاسرائيلى ، ويضر بعلاقة سوريا بايران ويهدم دور سوريا كحامية للبنان ويقوض سمعة الأسد كبطل مدافع عن المصالح العربية .

ولم يكن غريبا أن يصمد الاسد . فنادرا ماواجه وزير خارجية أمريكى فى السنوات الاخيرة إهانة مثل تلك التى تلقاها كريستوفر فى محاولته دفع الأسد لقبول الشروط

الإسرائيلية . فبعد ٢٠ ساعه من المحادثات الغاضبة مع الأسد ، فقد كريستوفر أعصابه وكان عليه أن يقبل باتفاق لوقف اطلاق النار لم يفعل أكثر من مجرد إعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل الهجوم الإسرائيلى باستثناء واحد بالطبع ، وهو أن ١٧٩ لبنانيا قد قتلوا وجرح ٤٠٠ آخرون الكثيرون منهم بترت أعضاؤهم بفعل القنابل ، هذا فضلا عن خسائر مادية تقدر بمليار دولار.

ووراء مقاومة الأسد لمطالب كريستوفر وإسرائيل كان هناك الكثير من الغضب المكتوم. فمن وجهة نظر دمشق ، أشعلت الولايات المتحدة نيران الحرب عندما أعطت اسرائيل الضوء الاخضر لمهاجمة لبنان وتهديده ، ثم هرولت بعد ذلك لإطفاء النيران بعد ذبح اللاجئين فى قانا ، وهو عمل لايقل بشاعة عن مذبحة سبتمبر ١٩٨٢ على يد الميليشيات المسيحية بالاشتراك مع قوات اسرائيل الغازية ، وهى المذبحة التى قتل فيها مدنيون فلسطينيون فى معسكرات صابرا وشاتيلا.

وهناك الكثير من القواسم المشتركة بين حربى ١٩٨٢ و ١٩٩٦ : فقد قدمت كل من عملية السلام فى الجليل وعملية عناقيد الغضب على أنها عملية من أجل حماية شمال اسرائيل من الهجمات الارهابية . إلا أن كلا منهما كانت ذات تسميه زائفة . ففى الحالتين كان الهدف هو الأسد : فى ١٩٨٢ كان الغزو الاسرائيلى يهدف إلى سحق منظمة التحرير الفلسطينيه واقتلاع سوريا من لبنان واعادة هذه الدولة الى الفلك الإسرائيلى . وفى ١٩٩٦ كانت الهجمات الجوية والمدفعية الاسرائيلية (٢٠٠ غاره جويه و ٢٥الف قذيفة) ايضا تسعى إلى قهر سوريا وعزلها عن طريق اجبار الحكومة اللبنانيه على السعى من أجل السلام .

ومن وجهة نظر الأسد فان هاتين الحربين الإسرائيليتين ، اللتين شنهما مناحم بيجين وشيمون بيريز ، كانتا من التجارب الطموحة فى الترتيب الجيوبولتيكى بهدف إعادة هيكلة المنطقة لصالح اسرائيل . فالأسد يراهما كانعكاس للميل التوسعى للسياسة الاسرائيلية منذ عهد بن جوريون ، والذى يسعى للهيمنه على العرب عن طريق وسائل عسكرية . وفى ١٩٨٢ سعت الولايات المتحدة إلى مكافأة اسرائيل على غزوها لبنان عن طريق التوسط

فيعقد اتفاق سلام لبنانى اسرائيلى نجح الأسد فى تقويضه . وقد اعتبر جورج شولتز وزير الخارجية الامريكية وقتها ذلك هزيمة شخصية . فانغمس بشكل أكثر عمقا فى العلاقات مع إسرائيل ، وسعى إلى تحالف إسرائيلى أمريكى عسكرى كامل وبدأ يعتبر الإرهاب العربى والإيرانى كظاهرة منفصلة عن أسبابها . ولم يستطع شولتز فى أوائل الثمانينات ، ولا كريستوفر فى ١٩٩٦ ، أن يفهم كون دولة عربية صغيرة ذات موارد قليلة واصدقاء أقل قد تجرؤ على الوقوف أمام قوة اسرائيل حليفتها العظمى . وترك كلاهما دمشق وفى قلبه غضب . وعلق كريستوفر بمرارة على علاقته مع الأسد قائلا إنها لن تعود كما كانت عليه من قبل أبدا .

وفى ١٩٩٦ كانت الولايات المتحدة مرة أخرى تكافئ إسرائيل على عدوانها على لبنان، أغدق كلينتون الثناء على بيريز وأعطى إسرائيل مزيدا من الأموال والأسلحة المتقدمة ، ومازاد حيرة الاسد وغيره من العرب وغير العرب ، هو تعهد كلينتون بانضمام الولايات المتحدة إلى إسرائيل فى الحرب ضد الارهاب . أو بمعنى آخر ضد أى شخص من الحماقة بحيث تسول له نفسه الوقوف ضد ماتمليه إسرائيل أو مقاومة احتلالها للاراضى العربية .

وبالنسبة للكثيرين من العرب فان الحرب على لبنان كان تعنى أن الاسرائيليين الذين يفترسهم الاحساس بعدم الامن رغم قدرات بلادهم القوية لم يفهموا تطور الرأى العام العربى خلال العقدين أو الثلاثة عقود الاخيرة . فالأغلبية العظمى من العرب قبلت اسرائيل كلاعب ، فى اطار نظام الشرق الأوسط وربما كلاعب مهم . ولاتلقى فكرة " تدمير " إسرائيل أو إنكار حقها فى الوجود صدى لدى أى شخص سوى قلة هامشية حمقاء ، لا أهميه لها على الإطلاق . إلا أن مالايقبله العرب هو إسرائيل كلاعب مهيمن فى إقليمهم . وينطبق ذلك على مصر التى هى فى حالة سلام مع إسرائيل منذ سبعة عشر عاما مثلما ينطبق على السعودية وبالقطع على سوريا . وربما يجسد الأسد اكثر من أى زعيم آخر هذا برفضه مرة أخرى الركوع على ركبتيه من خلال أدائه فى الأزمة اللبنانية الأخيرة .

٤ – المحور السوري – الايراني في لبنان

حسين أغا

أظهرت الهجمة الاسرائيلية على لبنان فى ابريل ١٩٩٦ حقيقة وجود وصمود وصلابة المحور السورى الايرانى ، كما أبرزت طبيعة العلاقة السورية الايرانية ومحدداتها وآليات عملها. ورغم أن ايران دعت على لسان آية الله خامينى إلى تكثيف القتال وحثت حزب الله على عدم قبول وقف اطلاق النار تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية ، إلا أن حزب الله أبدى – فى هدوء – استعداده لإيقاف القتال . وفى نفس الوقت أدارت سوريا دفة الجهود الامريكية والدولية بما يخدم متطلباتها وذلك بالتنسيق مع إيران . باختصار ، كانت لكل الاطراف قوائم أولويات" مختلفة مع وجود مساحة من التداخل فيما بينها حيث توافقت مصالح وخفت توترات من الماضى وتعامل الأطراف مع حقائق ومحددات الحاضر والمستقبل بدرجة عالية من الفهم .

ونتيجة لذلك فقد تناغمت الجهود الدبلوماسية للمثلث المكون من ايران وحزب الله وسوريا خلال فترة الأزمة على نحو سمح بتحقيق وقف اطلاق النار . ولكى نفهم الكيفية التى عمل بها هذا المحور القوى فى مواجهة " عناقيد الغضب " فإنه من المفيد أن نوضح كيفية نشوئه.

توافق المصالح :

كان عام ١٩٨٢ نقطة تحول فى العلاقات السورية الايرانية فى لبنان ، فقد كان للغزو الاسرائيلى للبنان فى تلك السنة أثر عميق على الوجود الايرانى فى لبنان لانه هيأ الفرصة لأول تدخل إيرانى مباشر فى المجهود الحربى ضد اسرائيل بدخول كتيبة صغيرة قوامها ٨٠٠ – ١٠٠٠ جندى من الحرس الثورى عبر سوريا إلى بعلبك الشيعيّة فى سهل البقاع . قبل ذلك كان الرئيس السورى حافظ الاسد يقف حجرة عثرة أمام المحاولات الايرانية للحصول على وجود عسكرى مستقل فى لبنان . ولكن الغزو الاسرائيلى للبنان جعل الموقف السورى أقل عنادا من ذى قبل إزاء العروض الايرانية لتقديم المساعدة . وفى ضوء ضعف الموقفين العربى والدولى تجاه الغزو الاسرائيلى للبنان تأكدت للقيادة السورية

قيمة الحلقة الإيرانية ، وتيقنت من أن الحقائق الجديدة تستوجب تخطيطا استراتيجيا للحد من المساحة المتزايدة لقدرة اسرائيل على المناورة .

ومن وجهة النظر الايرانية ، فإن الوجود الجديد فى لبنان قد هيأ - لأول مرة - الفرصة للاتصال المباشر بين النظام الثورى وطائفة شيعية كبيرة فى العالم العربى بل ثانى أكبر جماعة شيعية فى العالم بعد مثيلتها فى العراق . ومنذ ذلك الوقت أصبحت إيران عنصرا فاعلا فى الجماعة الشيعية اللبنانية ، وربما تكون قد اعتبرت لبنان قاعدة لاستعراض نفوذها فى قلب الصراع العربى الاسرائيلى .

ولقد حدث أن تلاقت عمليتان بسرعة ملحوظة ، أولاهما تعرض الممارسة السياسية الشيعية لصدع جديد نتيجة لظهور عناصر محلية موالية لإيران ، الامر الذى أضعف السيطرة شبه الكاملة لحركة أمل على الساحة بعد أن جنح راديكاليوها نحو النموذج الايرانى . هذا ، ولم تكن " أمل " حتى عام ١٩٨٢ تحت سيطرة رجال الدين ، إذ كانت من الناحية الفكرية والتكوينية غيرة مستعدة للتخلى عن دورها للمؤسسة الدينية الشيعية الراديكالية . ولقد وجدت تلك العناصر أرضية فكرية وقد مشتركة مع إيران وممثليها المحليين . أما العملية الثانية فقد تمثلت فى ظهور حركة مقاومة قوامها الغالب من العناصر الشيعية الموالية لإيران فى الجنوب اللبنانى . ولقد كانت تلك المقاومة - التى قضت مضاجع اسرائيل - بمثابة أول اختبار عملى للتحالف السورى الايرانى فى لبنان .

فى ذلك الوقت بدأ توافق المصالح السورية الايرانية فى الاتساع ، فقد كانت دوافع سوريا فى إخراج القوات الاسرائيلية من لبنان ذات طبيعة استراتيجية : ذلك أن الوجود العسكرى الاسرائيلى فى جنوب لبنان - لاسيما فى سهل البقاع - قد وضع العمق السورى تحت تهديد مزدوج وذلك لتعرض دمشق لخطر الهجوم من الجولان ومن المواقع الامامية للقوات الاسرائيلية فى لبنان ، ناهيك عن التهديد السياسى الناشئ عن وجود نظام معادى لها وموالى لإسرائيل (آنذاك) فى لبنان . وكان قلق سوريا حينئذ - كما هو الآن - من احتمال العزلة الاقليمية عاملا محددا لسياستها الخارجية . فوقوع لبنان فى المدار الأمريكى الاسرائيلى من شأنه أن يخل بالتوازن الاقليمى ، هذا بالاضافة إلى التهديد العراقى والاسرائيلى واحتمال التطويق من ناحية الغرب. وبالمثل فإن وجود نظام معادى فى لبنان

يمكن أن يصبح قاعدة للتخريب الداخلى على نحو يؤدى إلى حرب طائفية وهدم الاستقرار الداخلى فى سوريا نفسها .

ولاغرو – ازاء هذه الظروف – فى رغبة سوريا فى تعزيز علاقاتها مع إيران ، لإعادة تشكيل الأوضاع الاستراتيجية بما يخدم مصالحها. ومن الممكن أن تأخذ المساعدة الايرانية لسوريا أشكالا عديدة منها المعونة الاقتصادية ، والقوى البشرية ممثلة فى العناصر المحلية الراديكالية المعادية لإسرائيل ، هذا فضلا عن توظيف إيران كأحد مصادر الضغط والتهديد لشغل أعداء سوريا على المستويين الاقليمى والدولى ، مع إبقائها على مسافة مادية وتاريخية لتحاشى تأثيرها على الساحة الداخلية السورية .

وعلى الساحة اللبنانية التقت إلى حد كبير المصالح الإيرانية مع المصالح السورية ، فقد كانت إيران مدفوعة بالعداء العقائدى لإسرائيل والميراث المر لعلاقات تلك الدولة مع نظام الشاه. ولكن الرغبة فى الحصول على موطئ قدم لها فى قلب الصراع العربى الاسرائيلى فتحت نافذة لدور إقليمى أقوى تأثيرا .

ومن خلال وجودها فى لبنان تطلعت إيران إلى كسر الحدود الجيو– سياسية لحربها آنذاك مع العراق ، وإلى توسيع دائرة مؤيديها فى العالم العربى . ورغم محورية الاهتمامات الشيعية بالنسبة لسياسة ايران فى لبنان ، إلا أن تأييدها الفعال للنضال ضد اسرائيل قد أضفى بعدا جديدا لمسعاها إلى تأمين التأييد الشعبى للثورة الايرانية فى ربوع العالم الاسلامى . ومن العناصر الأخرى المؤثرة معادة إيران لاتساع النفوذ الأمريكى الغربى داخل لبنان فالكفاح ضد الولايات المتحدة جزء لايتجزأ من رمزية وأداء الثورة الايرانية . وقد أتاح الصراع المستمر فى لبنان فرصة مواصلة هذا النضال .

ولم يكن الوجود الايرانى فى لبنان ليتحقق إلا بموافقة سوريا . ومع ذلك فإن سوريا لم تكن من البداية راغبة فى ترك العمليات المضادة لإسرائيل للعناصر المدعومة من ايران فقط ، وذلك فى إطار إلتزامها التام بإبطال الآثار السلبية للغزو الاسرائيلى للبنان . ولم يكن فى التصور السورى للأمور السماح لإيران بموطئ قدم حر فى لبنان على نحو يقوض الوجود السورى ذاته. وقد برز نوع من التنافس بين سوريا وإيران . وهكذا أخذت

احتمالات الصراع بينهما فى الازدياد عند نفس النقطة التى بدأ منها التعاون النشط بينهما فى لبنان .

التوتر فى العلاقات :

فى الوقت الذى وجهت فيه عمليات المقاومة ضربات قوية للقوات الاسرائيلية ، أدت إلى تراجعها إلى المنطقة الآمنة المعلنة من جانب اسرائيل فى ربيع ١٩٨٥ ، حقق الهجوم السورى الإيرانى المضاد نجاحا ملموسا فى تحييد نتائج الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

ولم تكن تلك الانجازات دون تكلفة ، إذ خضعت قائمة الاولويات الايرانية فى لبنان للمد والجزر ، الأمر الذى أثر على العلاقات الإيرانية السورية . وعلى الرغم من سعى سوريا للحفاظ على سياستها التقليدية فى تحقيق التوازن بين الاحزاب اللبنانية المختلفة من أجل الإبقاء على دوران لبنان فى الفلك السورى ، فإن ظهور حزب الله فى سبتمبر ١٩٨٤ كان بمثابة بداية لمتغيرات جديدة رأت سوريا فى بعضها إشكالية. فقد كانت العناصر الراديكالية الموالية لإيران هى الأكثر فاعلية فى مقاومة اسرائيل . ولكن نشوء حركة اسلامية والتورط الايرانى فى الساحة السياسية اللبنانية انطويا على تعارض مباشر مع المصالح السورية الراسخة فى لبنان .

وقد تعرض التحالف السورى الايرانى لأول اختبار صعب وذلك فيما يتعلق بالسياسة السورية تجاه الفلسطينيين . فنتيجة للقلق السورى من تسلل قوات فتح الموالية لعرفات إلى معسكرات بيروت واحتمال نشوء رابطة بين عرفات والقوات اللبنانية ، أطلقت سوريا أيدى حركة أمل فى تطويق المعسكرات وإخضاعها بعد أن تيقنت من تصميم هذه الحركة على عدم السماح بعودة الوجود الفلسطينى فى لبنان لأوضاع ماقبل ١٩٨٢ . ونتج عن ذلك صراع ممتد ذو مراحل مختلفة بدءا من مايو / يونيو ١٩٨٥ وحتى فبراير ١٩٨٧.

عارض حزب الله هذه السياسة رغم تدهور العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإيران منذ عام ١٩٨٠ وتأييد المنظمة للعراق فى الحرب الايرانية العراقية . وفى بعض الأحيان تدخل حزب الله تأييدا للفلسطينيين ، بل وقدم لهم الغذاء والامدادات فى ساعة العسرة . لقد أبدى حزب الله التزاما قويا بالقضية الفلسطينية (فالإعلان عن ميلاد الحزب

وافق زمنيا – وعن قصد – الذكرى السنوية الثانية لمذبحة صابرا وشاتيلا) ونفورا عميقا تجاه حركة أمل لأسباب عقائدية بالاضافة لرغبته في أن يكون التنظيم السياسي الشيعي الاول فى لبنان .

ولقد كانت هناك علاقة بين " حرب المعسكرات " ونزاع أكبر حول المرحلة التالية من الحرب ضد اسرائيل . ومع تراجع الوجود العسكرى الاسرائيلي إلى المنطقة الآمنة أرادت حركة أمل اللجوء إلى أسلوب سياسي لإنهاء الاحتلال ، بينما أصر حزب الله على الاستمرار فى عملياته العسكرية ضد اسرائيل . وكانت المقاومة الاسلامية التى بدأها حزب الله عام ١٩٨٥ دليلا قاطعا على تصميمه على استمرار الجهاد تحت الراية الاسلامية والتوجيه الايرانى .

أدت حرب المعسكرات إلى جهود إيرانية مكثفة لإنهاء سفك الدماء . وتضمن ذلك زيارات وتشاورات عالية المستوى مع الجانب السورى والأحزاب المحلية ذاتها . ولكن سوريا كانت عازمة على اجتثاث ما تبقى من مواطئ قوة عرفات . وبالاضافة إلى ذلك فإنه من المحتمل أن تكون سوريا قد رغبت فى وضع حدود لسلطة إيران والعناصر الموالية لها ولحزب الله على السواء . ان نجاح أداة إيران – حزب الله – فى منع سوريا من تطبيق سياستها فى لبنان ينطوى على رسالة خطيرة بشأن القوة النسبية لكل من القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية . ولقد كان الدافع السورى قويا لرسم حدود ثابتة لتلك القوة فى اعقاب الحملة المشتركة عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤. ولكن تحمل سوريا لنشاط حزب الله المعادى لاسرائيل فى الجنوب اللبنانى لم يطرأ عليه أى تغير يذكر فى هذا الإطار من علاقات القوى .

وفى الفترة ما بين ١٩٨٦ – ١٩٨٩ واجهت العلاقات السورية الايرانية فى لبنان عدة توترات قاربت حد الازمة . فقد كان كل جانب قلقا من الدور الذى يلعبه حلفاء الآخر ، فنمو حزب الله كقوة عسكرية فاعلة كان مصاحبا لرعايته لشبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التى لم يكن لها مثيل لدى أى طرف آخر . وهكذا فإن تحدى حزب الله للسيطرة السورية بين الشيعة اللبنانيين قد تجاوز الخلافات الإجرائية المتعلقة بالفلسطينيين والحرب فى الجنوب ، إلى الضرب مباشرة على النفوذ والهيبة

السورية. ولقد تفاقم هذا الوضع بعد التأييد الإيرانى وتأييد حزب الله للحركات والجماعات الأصولية السنية ، مثل حزب التوحيد الذى أسسه الشيخ سعيد شعبان فى طرابلس.، وهو الحزب الذى كان اكثر تعاطفا مع عرفات منه مع سوريا . واستمرت المصادمات بين سوريا وحزب التوحيد فى عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ ، وهى الفترة التى شهدت استهجانا من ايران للأساليب السورية . ولكن سوريا لم تكن مستعدة للوقوف مكتوفة الأيدى إزاء إتساع قوة ونفوذ القوات الشيعية والراديكالية (الاصولية) فى لبنان .

وقد وقعت فى فبراير ١٩٨٧ مصادمات مباشرة بين القوات السورية وحزب الله فى ضواحى جنوب بيروت وكانت اليد الطولى فيها بلاشك للقوات السورية . وأدرك الايرانيون حقيقة محدودية قوتهم فى مواجهة سوريا على الساحة اللبنانية مع تلويح سوريا باحتمال فتح مجال للعراق واتباعها سياسة صارمة ازاء حزب الله وحزب التوحيد . وحينما اندلع قتال واسع النطاق بين أمل وحزب الله فى مايو ١٩٨٨ حاولت ايران التوسط لإنهاء أعمال العنف بالتشاور الكامل مع السوريين فمهدت بذلك الطريق لأول عملية نشر للقوات السورية فى النقاط القوية لحزب الله فى ضواحى جنوب بيروت .

المحددات والحقائق :

لن يؤدى احتمال توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل إلى تقليل المصالح الاستراتيجية والجيو-سياسية السورية فى لبنان .

ومن الآثار التى ستترتب على مثل هذه الاتفاقية زيادة الاهتمام السورى بالحفاظ على قبضة قوية على لبنان وتوثيق الروابط معه ، وهو ما اثبتته سلسلة من اتفاقيات التعاون والتفاهم بين البلدين . ومن المحتمل أن يتزايد سعى سوريا للإبقاء على دوران لبنان فى فلكها المباشر فى اعقاب تسوية تؤدى إلى تجمع اسرائيلى أردنى فلسطينى اقتصادى وسياسى أو أى تجمع مماثل يضم قوى إقليمية رئيسية أخرى مثل إسرائيل وتركيا والاردن . ولسوف تستمر النظرة إلى لبنان باعتباره منطقة استراتيجية عازلة وشريك اقتصادى وسياسى حيوى للنفوذ السورى . ومن المحتمل أن تسعى سوريا لتعزيز قاعدة قوتها فى لبنان بالحفاظ على تحالفها مع إيران ، ولاسيما فى ظل أهمية الطائفة الشيعية اللبنانية واحتمال استمرار النفوذ الايرانى فى لبنان . ولسوف تسعى سورية إلى تحاشى خلق

تحديات جديدة وخطيرة لدورها ، سواء نتيجة لمواجهة لا داعى لها مع الشيعة اللبنانيين الموالين لإيران أو بقطع علاقاتها مع إيران على نحو يعرض المصالح السورية فى لبنان للخطر . كما أن وجودا إيرانيا اسلاميا صريحا وقابلا للقياس فى لبنان أمر تفضله سوريا عن وجود اسلامى فى سوريا ذاتها خاصة فى ظل تاريخ الصراع بين النظام السورى والحركات الاسلامية النشطة رغم كونها حركات سنية . ولربما يكون فى صالح سوريا أن تستمر فى تحمل وجود العناصر الموالية لإيران فى لبنان كنقاط ضغط محتملة على القوى المحلية والقوى الأخرى من خارج المنطقة وباعتبار ذلك تنازلا كبيرا للمصالح الإيرانية فى المشرق العربى طالما لم تضر تلك العناصر بالمصالح السورية المباشرة فى لبنان .

وتدرك إيران أنها لاتستطيع العمل فى لبنان دون موافقة سوريا والتنسيق معها بدرجة ما. ولاتمانع إيران – إنطلاقا من اهتمامها بأوضاع الشيعة اللبنانيين ورغبتها فى الحفاظ على موطئ قدم فى المشرق العربى – فى أن تلعب سوريا الدور المسيطر .

ولسوف يعتمد تحمل سوريا للدور الإيرانى فى لبنان جزئيا على ماهية التحولات التى تحدث فى أوساط الموالين لإيران ، وخاصة حزب الله ، واستعداد هذه الجماعات للتأقلم مع المصالح السورية فى المستقبل ، وبالتالى قبول وقف العمليات العسكرية ضد اسرائيل من الأراضى اللبنانية . ويعتبر ظهور اتجاه الولاء للبنان فى اوساط الشيعة الموالين لإيران من أهم التطورات على الساحة السياسية اللبنانية . إن هذا الاتجاه المتنامى يسعى إلى النأى بنفسه عن الخضوع لسيطرة إيران وسلطتها العقائدية دون قطع علاقاتها معها .

وتدرك قيادة حزب الله أن الإجماع القومى المؤيد لنضالها المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان (وهو الإجماع الذى يعكس بشدة نفوذ سوريا ومواقفها) لا يمتد ليشمل التأييد لموقف الحزب العقائدى برفض السلام والتعايش مع إسرائيل . ويدرك الاتجاه الغالب داخل حزب الله – بعلم وتفهم إيران – مدى الحاجة إلى التعامل مع الحقائق ، ومنها احتمال التوصل إلى تسوية بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان . ونتيجة لاستعداد حزب الله للمشاركة فى النظام السياسى اللبنانى عبر الانتخابات البرلمانية ، فمن الواضح أنه أقل أهتماما بإقامة حكومة إسلامية فى لبنان وأنه أكثر اهتماما بتأكيد القيم الاسلامية من داخل النظام ذاته .

وسوف تضع التسوية بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان حزب الله أمام بعض الخيارات الصعبة . لقد اعتمد تأثير حزب الله وما له من قبول على ثباته فى مقاومة الاحتلال الاسرائيلى للتراب اللبنانى لأكثر من عقد من الزمان . ويركز حزب الله هجماته على الاراضى اللبنانية المحتلة ، ما لم يتعرض لاستفزازيدفعه الى الثأر عبر الحدود . وكثيرا ما أعلن أن انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان سوف ينهى أنشطته المسلحة ضد اسرائيل . وهو يدرك أن نظام الأمن فيما بعد التسوية سوف يحول بالتأكيد دون خيار عسكرى على أية حال .

ويعتمد مثل هذا التحول فى سياسة حزب الله ومواقفه على توازن الآراء فى داخله ، وكذلك على موقف إيران والحزب من العلاقة مع سوريا . هذا وتتمتع القيادة الرسمية لحزب الله بعلاقات طيبة مع كل من سوريا وإيران ، وهى تميل لأن تستجيب للمتطلبات والحساسيات السورية تماما كما تستجيب للمتطلبات والحساسيات الإيرانية . ولم تبد طهران حتى الآن - بالقول أو بالفعل - ما يفيد أن معارضتها العقائدية لعملية السلام تلزمها بإجهاض تلك العملية بوسائل عسكرية . وبالنسبة لإيران وحزب الله بكل اتجاهاته ولقطاع عريض من الرأى العام اللبنانى والعربى والاسلامى ، سيظل نضال الحزب ضد اسرائيل مشروعا إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب كامل ونهائى . ومن ثم فإن أية محاولة من شأنها تقويض مثل هذا الاتفاق لن تلقى تأييدا وستؤدى إلى تهميش الجماعات التى قد تقوم بها .

ومن وجهة النظر الإيرانية فإن تأييد مثل هذه السياسة قد يكون ذا تكلفة عالية . إن سيطرة سوريا فى لبنان وقدرتها على إيقاف أى تحركات إيرانية مهمة فى تلك الساحة بلغت درجة قد لايؤدى معها التحدى المباشر للمصالح السورية الحيوية من جانب حزب الله أو إيران إلى أى مكسب إيرانى إيجابى . ومن ثم فإن احتمال خسارة الطريق إلى الشيعة اللبنانيين يجب إن يكون رادعا رئيسيا لأى دور إيرانى مفسد ، وحافزا لإيران على تشجيع حزب الله على الالتزام بقواعد لعبة ما بعد التسوية . ويمكن التوصل إلى صيغة وجود بين ايران والقوى الموالية لها فى لبنان من جانب وسوريا من جانب آخر تحت هذه الظروف . وفى المقابل قد تكون سوريا راغبة فى السماح لإيران وحلفائها المحليين بهامش معين من حرية الحركة الاجتماعية والسياسية داخل لبنان وفى اوساط الشيعة على وجه الخصوص بما فى ذلك استمرار دعم ايران لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية .

٥ - الهيمنة السورية في لبنان : ليست أبدية

فولكر بيرثيز

اثناء الهجوم الاسرائيلى على لبنان فى ابريل ١٩٩٦ ، اكدت دمشق من جديد وبشكل علنى أنها المكان الذى تصنع فيه القرارات بشأن لبنان ، كما نجحت مره أخرى فى الحصول على اعتراف دولى بهذا الدور . فى نفس الوقت ، كان واضحا ان القيادة السورية لم يزعجها ماحدث لجارتها لبنان . فقد تم ارسال بعض المساعدات الانسانية ، الا ان الجنود السوريين فى لبنان كانوا يقفون موقف المتفرج ازاء الهجمة الاسرائيلية الضارية، غير قادرين لأسباب عسكرية وسياسية على تقديم أى دعم لإخوانهم اللبنانيين فيما عدا بعض الطلقات المحدودة والرمزية المضاده للطائرات . فقد كان التورط العسكرى السورى خارج المناقشة ولم تترك القيادة السورية أى مجال للشك فى أنها لن تخاطر بالمفاوضات مع إسرائيل من أجل لبنان . صحيح أن لبنان ذو اهمية كبرى للأمن القومى السورى إلا أن الزعماء السوريين لاينظرون اليه كجزء من سوريا الكبرى . ففى خطاب النظام السورى عن لبنان والعلاقات السورية اللبنانية توجد إشارات كثيرة إلى " الشعب الواحد " فى سوريا ولبنان إلا انه دائما " شعب واحد فى بلدين".

تصر سوريا على ألا يتفاوض لبنان بشكل مستقل مع إسرائيل وعلى أن تسوى قضية لبنان كجزء من الأجندة السورية الاسرائيلية . إلا أن هذا يظل هما ثانويا بالمقارنة مع الجولان واستعادة سوريا لوحدة أراضيها ، وهو لايسوى أبدا بالجولان ولا مجال لمساومة هذا بذاك . وقد نظر أحيانا إلى القوات السورية الموجوده فى لبنان (٤٠ الف جندى) وهيمنتها على السياسة اللبنانية وعدم احترامها العلنى للسيادة اللبنانية على أنه دليل على سياسة سورية تدريجية لضم لبنان . إلا أن مثل هذا التحليل لايتجاهل فقط اعتبار صناع القرار السوريين للبنان ككيان مستقل له مشكلات لاينبغى استيرادها ، وانما أيضا لا يأخذ فى اعتباره العوامل المحددة للعلاقات السورية اللبنانية .

اتفاقات للانسحاب

منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية ، عبرت القيادة السورية عن نهجها إزاء لبنان من خلال اتفاقات ثنائية تم عقدها بين البلدين . ولعل اهم هذه الاتفاقات هو معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق فى ١٩٩١ . وقد تلت هذه المعاهدة حتى الآن سلسلة من الاتفاقات التى

تؤطر السياسات فى شتى المجالات مثل الأمن والتعاون الاقتصادى والاجتماعى ، فضلا عن مجالات العمالة والزراعة والسياحه والبريد والاتصالات اللاسلكية وتقاسم المياه . ولاشك فى أن كل هذه الاتفاقات قد تم التفاوض عليها فى إطار علاقة تتسم باختلال خطير فى توازن القوى بين البلدين. ومن ثم فان معاهدة الاخاء والاتفاق الأمنى قد قننا عمليا التدخل السورى فى شئون الأمن الداخلى اللبنانى لفترة لامحدودة .

غير أن ذلك لايعنى أن كل هذه السلسلة من الاتفاقات كانت لمصلحة سوريا وحدها . فمجتمع المال والأعمال اللبنانى كانت له مصلحة بالتأكيد فى التبادل الحر للبضائع ورأس المال والقوة البشرية ، وفى الجهود المشتركة لجذب السائحين كما تنص الاتفاقات . إلا أن علاقة القوة بين سوريا ولبنان تنعكس فى تنفيذ الاتفاقات من عدمه ، وليس فى نصوصها . فالمسئولون اللبنانيون يشكون مثلا من أن سوريا على الرغم من الاتفاق على السماح بحرية تبادل المنتجات إلا أنها لاتزال تقوم بحماية صناعاتها من المنافسة اللبنانية . غير أن الأهم من ذلك ، بالنسبة للوضع الحالى ، هو أن هذه الاتفاقات هى اتفاقات بين دولتين وليس – كما يقول البعض أحيانا – تمهد الطريق لإدماج لبنان فى سوريا ، بل أن هذه الاتفاقات تشير إلى مرحلة يقل فيها النفوذ السورى فى لبنان ويتم فيها ترتيب وضع قانونى أفضل لسوريا . وهى تشير إلى مرحلة لاتتواجد فيها القوات السورية فى لبنان أو على الاقل لاتكون هى القوات المهيمنة . فى مثل هذه المرحلة يمكن للمرء أيضا أن يتوقع انحسارا فى نفوذ السياسيين اللبنانيين الذين يدينون بمواقعهم الحالية لعلاقتهم بسوريا وقدرتهم على ضمان المصالح السورية فى السياسة والسياسات اللبنانية . كما أن القيادة السورية واعيه تماما بأن عليها ان تتهيأ لمثل هذه النهاية المنظورة لهيمنتها على لبنان.

محددات الدور السورى

يعتمد الموقع السورى فى لبنان – وسوف يظل يعتمد – على ثلاثة عوامل مرتبطة ببعضها البعض : التطورات الاقليمية والدولية خاصة ديناميات الصراع العربى الاسرائيلى، والوضع الداخلى فى لبنان ، والاستقرار الداخلى فى سوريا وقدرتها على التأثير فى محيطها الإقليمى .

وفى الوقت الراهن ، قبلت الولايات المتحدة والغرب ضمنيا الهيمنة السورية على لبنان. ولكن من المرجح أن يتغير الوضع فى حالة التوصل إلى معاهدة سلام سورية اسرائيلية. فعندما تعقد سوريا سلاما مع اسرائيل فانها سوف تفقد معظم ثقلها الاستراتيجى الذى اكتسبته لكونها دولة المواجهة الاساسية فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ومن المرجح ان يزداد الضغط الدولى على سوريا للحد من وجودها ونفوذها فى لبنان .

مثل هذا الضغط – والذى توجد لدى سوريا خبرة فى مقاومته – سوف يكون عاملا مساعدا– وليس حاسما – للحد من الوجود السورى فى لبنان . إلا أن التطورات الاقليمية والداخلية ربما تكون اكثر اهمية . ففى الوقت الحالى تستخدم كل من سوريا وإسرائيل لبنان كمسرح لما يتطور بينهما أحيانا ليصبح حوارا ساخنا موازيا لمفاوضاتهم الاكثر تحضرا سواء المباشر منها او غير المباشر. بعبارة أخرى هو مسرح يمكن لكل منهما أن تمارس من خلاله ضغوطا على الأخرى دون المخاطرة بالتسبب فى عدم استقرار على جبهة الجولان . ولم يترك أى منهما مجالا للشك فى أن الانسحاب الاسرائيلى من جنوب لبنان يعتمد على التقدم فى المسار التفاوضى السورى الاسرائيلى وعلى تدابير الامن المتبادلة التى يتم الاتفاق عليها ثم تنفيذها فيما بعد . ولاينبغى لنا ان نتوقع من اتفاق سلام اسرائيلى سورى ان يتناول مسألة القوات للسورية فى لبنان . الا أن الانسحاب الاسرائيلى ومايتبعه من نزع سلاح حزب الله وغيره من جماعات المقاومة سوف يدعم بالتأكيد من الاستقرار الداخلى فى لبنان . وربما يكون الوجود العسكرى السورى لازما لاقناع بعض هذه الجماعات بوقف نشاطها العسكرى وتسليم سلاحها إلى الجيش اللبنانى . وبمجرد ان يحدث ذلك سوف يكون هناك حاجة أقل – إذا مابقيت الحاجة أصلا – الى القوات السورية لتكون بمثابه قوة البوليس فى لبنان . وقد يبدأ اعاده انتشار بعض القوات السورية على الاقل فى بعض المواقع الاستراتيجية الهامة فى وادى البقاع (كما جاء فى اتفاق الطائف).

ومن وجهة نظر الأمن السورى ، فإن نهاية الاحتلال الاسرائيلى والاستقرار الداخلى فى لبنان سوف يقلل جوهريا من التهديد بأن يستغل لبنان كمنطقة للانتشار ضد سوريا ، الأمر الذى يقلل من الحاجة الاستراتيجية العسكرية لسوريا لموقع مهم فى لبنان .

ومن المؤكد أن الوجود السياسي والعسكرى السورى فى لبنان ليس مرتبطا فقط بالصراع السورى (أو العربى) الإسرائيلي . وسوف يتوقف انحسار النفوذ السورى وبالتحديد فى السياسة اللبنانية بدرجة كبيرة على قدره النخب اللبنانية على ارساء ثقافة سياسية جديدة تتخلص من الحالة التقليدية التى يتم فيها جر فاعلين خارجيين إلى الصراعات الداخلية . ومن المؤكد أن سياسات إعادة البناء التى يتبناها رئيس الوزراء رفيق الحريرى تمثل محاولة لدعم مايرى فيه مصلحة لبنان القومية . غير أنه طالما بقى بعض الساسة اللبنانيين يسعون لتقوية مكانتهم عبر الدعم السورى ، وليس عبر محاولة بناء ائتلافات داخلية ، سيظل من الصعوبة بمكان لأية حكومة أن توسع من هامش الاستقلال اللبنانى .

وأخيرا فان التطورات داخل سوريا يمكن أن تقلل تدريجيا من مستوى التورط السورى فى لبنان . فسوريا لن تظل إلى الابد الدولة القوية أمنيا كما هى الآن تحت زعامة حافظ الأسد. اذ يتوقع أن يؤدى السلام مع اسرائيل الى الحد من قوة ونفوذ الأجهزة العسكرية والأمنية . ومع تغير توازن القوى الداخلى لصالح النخب المدنية الجديدة ، فان مستقبل الحكومات السورية التالية سوف يتركز على الأرجح على سياسات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وليس السياسات الاقليمية . بل أن هذا مرجح للغاية حيث يقترب نظام الاسد من نهايته فى المستقبل القريب . غير أنه لايمكننا ان نتوقع على وجه التحديد نوع انتقال السلطة ولا طبيعة النظام الذى يخلفه . إلا أن أى خليفة سوف يكون بالتأكيد أكثر ليبرالية من النظام الراهن ، وأكثر اهتماما ببيئة اقتصادية إقليمية أكثر انفتاحا ، ولكنه سوف يكون أيضا اكثر ضعفا ، غير قادر على الإبقاء على الدور الاقليمى الذى لعبته سوريا فى العقود الاخيرة ومن ثم أكثر استعدادا للحد من التورط السياسى العسكرى السورى فى لبنان أو إنهائه .

الاقتصاد قبل الامن

كان هناك دوما بعد اقتصادى وآخر امنى للعلاقات السورية اللبنانية . ويمكن لنا ان نتوقع ان يصبح البعد الاقتصادى أكثر قوة فى السنوات القادمة ، فسوف تظل سوريا بمثابه العمق الاقتصادى الطبيعى للبنان ، وتظل لبنان إحدى منافذ سوريا على العالم الخارجى .

وقد يقلل التحرير التجارى التدريجى فى سوريا من دور لبنان باعتباره " سوبر ماركت للسوريين الباحثين عن البضائع الاستهلاكية الغربية ، إلا أنه قد يزيد فى نفس الوقت من تبادل البضائع بين البلدين وتجارة الترانزيت . بل أهم من ذلك تحتاج سوريا إلى لبنان لتصدير فائض قوتها العاملة ، فى حين سيزداد الطلب فى لبنان على العمالة السورية الرخيصة طوال فترة الإعمار ، أى خلال الأعوام العشرة إلى الخمسة عشرة القادمة .

ومن ناحية أخرى ، فقد تحتاج سوريا إلى الخبرة والخدمات اللبنانية بدلا من المؤسسات الدولية التنموية والمالية وذلك من أجل الاصلاح الاقتصادى على نحو يجعلها قادرة على مواجهة تحديات التقسيم الاقليمى الجديد للعمل . وهكذا ، ولنضرب مثالا واحدا ، بمجرد أن تسمح سوريا بالبنوك الخاصة ، فان رجال البنوك اللبنانيين (والكثيرون منهم من أصول سورية) سوف يكونون على الارجح من اوائل الذين يقيمون أعمالا فى سوريا . ومن ثم لاينبغى أن يستبعد المرء إمكانية تطور علاقة جديدة فى المستقبل بين البلدين ، علاقة تتسم بتزايد الاستثمارات الرأسمالية اللبنانية وغيرها من الأنشطة التجارية فى سوريا، وإعاده التوازن إلى الاختلال الحالى فى النفوذ إن لم يكن قلب هذا التوازن لصالح لبنان .

بل حتى فى الوقت الراهن ، ورغم ان هذا التوازن لايزال لصالح دمشق بوضوح فان هناك عدد غير قليل من اللبنانيين مهتمون بمستقبل سوريا ويحاولون التفكير جديا فى حاجاتها فى مجال الإصلاح الاقتصادى ، وفرصتها فى ان تجد لنفسها الموقع المناسب فى ظل الظروف الاقليمية المتغيرة . وهذه الظاهرة ليست جديدة كلية فلنتذكر أن رفيق الحريرى قبل أن يصبح رئيسا للوزراء كان قد بادر منذ خمس سنوات باعداد وتمويل تقرير استشارى قدم إلى نائب الرئيس السورى حول كيفيه اصلاح الاقتصاد فى سوريا . هذا التدخل – مثله مثل التدخل السياسى السورى فى لبنان – ليس بالتأكيد من باب ايثار الغير، إذ ان لبنان – بمقتضى الوضع الجيوبولتيكى والجيو اقتصادى – لايملك إلا أن يكون ذا مصلحة قوية فى عافية جارته الاكبر .

اجندة اسرائيل الأمنية

٦ - إسرائيل فى قبضة المنطقة غير الآمنة

أغسطس ريتشارد نورتون

ظلت اسرائيل لما يزيد عن عقدين من الزمان فاعلا نشطا فى لبنان ، بتكلفة باهظة احيانا فى ارواح المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين . ومنذ غزو لبنان عام ١٩٨٢ أدى الاحتلال الاسرائيلى لأجزاء من جنوب لبنان إلى تقويض الاعتدال وأعطى مبررا للقوى الخارجية مثل ايران للصيد فى الماء العكر لدى الجماعات السياسية الراديكالية . كما أدى سعى اسرائيل اللاهث وراء تأمين حدودها الشمالية مع لبنان إلى فقدان الأمن بدلا من تحقيقه . ولم تؤد القرارات المشؤومة بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ إلى تعريض حياة اللبنانيين فقط للخطر ، وانما وضعت اسرائيل أيضا " فى فخ الجنوب اللبنانى " مما جعل جنودها عرضة لهجمات المقاومة اللبنانية .

ومع قدوم عام ١٩٨٤ كانت الاهداف الكبرى التى سعى مناحم بيجن وأريل شارون إلى تحقيقها من وراء حرب ١٩٨٢ قد قوضت ، وذلك بسبب سوء فهم اسرائيل للبنان ، وبسبب دور اعداء اسرائيل أيضا . ثم اتت الانتخابات بحكومة جديدة الى السلطة فى اسرائيل. ورغم انتقاد الحكومة الامريكية آنذاك – إدارة ريجان – لما اقدمت عليه اسرائيل فى لبنان ، إلا أنها بالتأكيد كانت متفهمة للهدف الصورى للغزو وهو منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الدماء الأمريكية التى سالت أجبرت الولايات المتحدة مع قدوم عام ١٩٨٤ على سحب قواتها من بيروت . ومع سقوط جندى اسرائيلى كل ثلاثة أيام فى لبنان، لم يقو الاسرائيليون على الإلقاء بابنائهم إلى التهلكة مما دفع شيمون بيريز رئيس الوزراء آنذاك ، واسحق رابين وزير دفاعه ، إلى التفكير فى صيغة تقلل من إنكشاف الجيش الاسرائيلى لهجمات المقاومة وتحمى المدن الاسرائيلية الواقعة على الحدود مع لبنان.

وفى يناير ١٩٨٥ وافق مجلس الوزراء على إعادة نشر قوات الجيش الاسرائيلى وسحب معظم القوات مع الاحتفاظ بمنطقة أمنية وتوسيع الجيب الذى سلمته اسرائيل إلى حلفائها اللبنانيين عام ١٩٧٨ ، بدلا من السماح للأمم المتحدة بنشر قوة دولية بطول

المنطقة الحدودية . وتتداخل المنطقة الأمنية – التى اتسعت بمرور الوقت لتغطى حوالى ١٠٪ من مساحة لبنان – مع منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة فى لبنان . وقد كان الدور العسكرى الاسرائيلى فى جنوب لبنان حتى عام ١٩٧٨ دورا عارضا ، إلى أن وقعت فى مارس من تلك السنة عملية الليطانى التى كانت بمثابة نقطة تحول أصبح بعدها لاسرائيل وجود دائم فى الجنوب اللبنانى .

وعلى نقيض ما ابداه بيل كلينتون من تأييد أعمى لاسرائيل خلال عملية "عناقيد الغضب" كان رد جيمى كارتر صارما إزاء الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٧٨ ، إذ هدد –ضمن أعمال أخرى– باللجوء إلى قانون الرقابة على صادرات السلاح والذى يحظر استخدام الاسلحة الأمريكية فى أغراض غير دفاعية . ولو كان قد فعل لعرض المساعدات الأمنية السخية التى تتلقاها اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية لخطر قانونى حقيقى . وقد ايدت الولايات المتحدة تكوين قوة الامم المتحدة فى لبنان للمساعدة فى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ الداعى إلى إنسحاب اسرائيل من لبنان . ومن وجهة نظرى فقد تم تقييد قوة الامم المتحدة فى لبنان – إلى حد كبير – بقواعد صارمة تحكم استخدام القوة ، كما أن تشكيل وحداتها لم يكن متكافئا على أية حال .

ولقد نجحت فى بعض الاحيان المحاولات الجاهدة التى بذلتها كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية – التى كان لها وجود مسلح ملحوظ فى الجنوب اللبنانى إلى أن طردتها اسرائيل عام ١٩٨٢ – فى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من قوة الأمم المتحدة فى لبنان كل لصالحها . بل إن عدم ثقة اسرائيل فى الامم المتحدة قد امتد أيضا إلى أصحاب الخوزات الزرقاء. والحقيقة إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كانت دائما هدفا للتجسس الاسرائيلى، ومن ثم فلا عجب فى أن اسرائيل لم تتعامل بجدية مع فكرة تسليم المفاتيح عام ١٩٨٥ إلى قوة الأمم المتحدة فى لبنان . ولقد حاول يورى لوبرانى – أحد قدامى ضباط الموساد والذى عين منسقا للسياسة الاسرائيلية فى لبنان – التوصل إلى صفقة مع " أمل " ، وهى الحركة الشيعية التى تملك قاعدة قوية من التأييد فى الجنوب . الا ان ايا من الزعماء السياسيين لم يكن يرغب فى ان ينظر إليه باعتباره وكيلا عن اسرائيل . وكإجراء بديل قررت اسرائيل إنشاء ما عرف بـ " جيش لبنان الجنوبى " ، وهو عبارة عن قوة قوامها ٢٠٠٠ فرد من قرويى الجيب المحتل . وقد تلقى هؤلاء تدريبا وتمويلا بل

وتوجيها – متى دعت الحاجة – من الجيش الاسرائيلى . وقد كانت عملية اعادة انتشار القوات الاسرائيلية فى المنطقة الامنية فى أوائل ١٩٨٥ ثأرية وبلا هوادة ، فقد أراد لويرانى أن يشعر اللبنانيون بالقبضة الحديدية لإسرائيل . وقد قال لى ذات مرة أنه لا يفل الحديد إلا الحديد ، وهو محق فيما قال . وكان الرائد سعد حداد حتى وفاته عام ١٩٨٤ شريكا وحليفا لإسرائيل فى الجنوب اللبنانى منذ عام ١٩٧٥ ، إذ كانت قوة الميليشيا التى تولى قيادتها نواة لما صار فيما بعد جيش لبنان الجنوبى . وقد جمعه والاسرائيليين عداء مشترك لمنظمة التحرير الفلسطينية وخاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ، حيث زوده الاسرائيليون بالعتاد والذخيرة مقابل دخول الجنوب اللبنانى دون عائق . ولقد حل محله بعد موته العميد أنطوان لحد الذى برهن على امتلاكه لصفات القيادة الفعالة .

وفى تعليلها لإقامة منطقة أمنية ، أكدت اسرائيل على هدف الأمن على طول الحدود مع لبنان . فهل عزز احتلال اسرائيل لحوالى ١٠٪ من مساحة الأراضى اللبنانية من أمنها ؟ الإجابة على هذا السؤال انما تتعلق بمقدار ما تتعرض له اسرائيل من تهديد . فمما لاشك فيه أنه حتى عام ١٩٨٢ شكل المقاتلون الفلسطينيون المنتشرون فى لبنان تهديدا مهما لأمن اسرائيل ، إذ كانوا يطلقون صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود ويستخدمون (دون نجاح) مناطيد الهواء الساخن والطائرات الشراعية (بنجاح أحيانا) لضرب أهداف عسكرية فى اسرائيل . كما استهدفت تلك الهجمات مدنيين اسرائيليين مما جعل الآثار الدامية للارهاب الفلسطينى محسوسة داخل اسرائيل . وقد كسر الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ شوكة منظمة التحرير الفلسطينية .

.وفى عام ١٩٩١ قام الجيش اللبنانى بتجريد معظم الفصائل الفلسطينية الباقية من أسلحتها. ورغم وجود بعض المعارضة لاتفاقيات أوسلو فى أوساط اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان (٣٥٠ ألف نسمة) إلا أن التهديد الذى يمثله الرافضون من رجال المقاومة الفلسطينية ضئيل نسبيا . وبالاضافة إلى ذلك فإن مشاعر العداء لفصائل المقاومة الفلسطينية فى الجنوب ليس بالأمر الخافى على أحد مما يكفل التأييد القوى لسحق أية محاولة لإعادة الوجود الفلسطينى المسلح فى المنطقة .

قبل عام ١٩٨٢ ركزت اسرائيل على ما كانت المنظمة تمثله من تهديد لأمنها لدرجة أنها أهملت اللبنانيين فى الجنوب ، رغم أن ٥٠٪ من التسعمائة ألف نسمة الذين يعيشون هناك من المسلمين الشيعة ، ناهيك عن قلة معرفة المسئولين الاسرائيليين بالشيعة ومعتقداتهم واتجاهاتهم السياسية . ولو كان المسئولون الاسرائيليون قد أبدوا اهتماما بهم لأدركوا أن هؤلاء المسلمين قد قاموا بتنظيم صفوفهم منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وأنه خلال عملية التنظيم تلك تزايد الخلاف بينهم وبين المقاتلين الفلسطينيين الذين قوبلوا بمشاعر المقت لما كان يمثله وجودهم من خطر على حياة اللبنانيين من جراء هجماتهم ضد اسرائيل . وفى الشهور القليلة التى سبقت الغزو الاسرائيلى عام ١٩٨٢ وقعت مصادمات دامية بين ميليشيات الشيعة وعناصر المنظمة مما جعل أعدادا كبيرة من لبنانيى الجنوب يرحبون بالغزو الاسرائيلى عام ١٩٨٢ ، الأمر الذى كان يعنى نهاية سيطرة المنظمة فى تلك المنطقة . ولكن سرعان ما فتر هذا الحماس حينما اتضح لهم أن لإسرائيل مخططات اوسع على أرض لبنان وأنها لاتنوى الانسحاب فى هدوء . ولقد صرح رابين بعد ذلك بأن اسرائيل هى التى " حررت مارد الشيعة من القمقم " . ولكن هذه الاستعارة تغفل حقيقة أن الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان هو الذى شكل الى حد كبير لهجة ومضمون الممارسة السياسية للشيعة .

ولاشك فى أن الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان هو الذى أسكت الاصوات الشيعية المعتدلة ، وكان بمثابة دعوة لإيران التى لعبت الدور الرئيسى فى تنشيط حزب الله عام ١٩٨٢ ودعمه ماليا .

وقد ركزت المقاومة جهودها على إخراج اسرائيل من لبنان ، إذ أعلنت قيادات حركة أمل - قبل وبعد إعلان اسرائيل لحدود المنطقة الامنية - أن مشكلتها ليست مع اسرائيل ذاتها بقدر ماهى مع الاحتلال الاسرائيلى للبنان . وعلى النقيض من منظمة التحرير الفلسطينية - التى استخدمت جنوب لبنان منطلقا لهجماتها الأرضية والصاروخية داخل اسرائيل - فقد أظهرت المقاومة اللبنانية قدرا كبيرا من ضبط النفس . ومن المؤكد أن الخطاب السياسى لحزب الله كان اكثر غموضا من نظيره لحركة أمل ، إلا أن أعمال حزب الله كانت أقل غموضا من خطابه السياسى : فمعظم هجمات حزب الله بالكاتيوشيا داخل اسرائيل جاءت ردا على هجمات اسرائيلية على المدنيين اللبنانيين . وقد اتضح ذلك

تماما عام ١٩٩٤ فى أعقاب اغتيال عباس موسوى حيث أكد خليفته حسن نصرالله أن الحزب سيرد على الهجمات الاسرائيلية على المدنيين باستخدام صواريخ الكاتيوشا .

ومع مرور الوقت اتضحت – دون أن تستقر – قواعد اللعبة بين الاسرائيليين وجيش جنوب لبنان من ناحية وقوات المقاومة من ناحية أخرى . وأهمها أنه لو امتنعت اسرائيل عن الهجوم على المدنيين اللبنانيين فإن قوات المقاومة ستركز أنشطتها على المنطقة الأمنية . ولقد تم ترسيم هذه الصيغة الاجرائية فى اتفاق شفوى عام ١٩٩٣ فى أعقاب العملية الاسرائيلية المعروفة باسم " تصفية الحساب " . وفى أبريل ١٩٩٦ نجح وارين كريستوفر فى وضع نفس القواعد على ورقة غير موقعة . ومن الجدير بالذكر أنه رغم تأكيد اسرائيل على أنها ليست قوة احتلال إلا أنها قبلت ضمنيا بحق اللبنانيين فى الهجوم على الجنود الاسرائيليين الموجودين على التراب اللبنانى . ومن الطبيعى أن يقع انتهاك لقواعد اللعبة ، فكثيرا ماتؤدى هجمات المقاومة اللبنانية إلى إشعال شرارة الأعمال الانتقامية الاسرائيلية ، الأمر الذى يؤدى إلى سقوط ضحايا لبنانيين نظرا لأن المعايير الثأرية الاسرائيلية – خاصة عند سقوط ضحايا إسرائيليين – تفتقر إلى التمييز. وبالاضافة إلى ذلك فإن الجيش الاسرائيلى يطبق سياسة " البدء بالهجوم والمساءلة فيما بعد " مما يجعل الحياة اليومية للمقيمين فى ظل المنطقة الأمنية محفوفة بالمخاطر . والحقيقة أن المدنيين يموتون " بمحض الصدفة " وبأعداد أكبر من ضحايا المقاومة اللبنانية أو الجيش الاسرائيلى أو جيش لبنان الجنوبى .

وفى المقابل ، ومنذ بدء الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، فان اعداد القتلى من المدنيين الاسرائيليين تعتبر قليلة نسبيا : فمنذ عام ١٩٨٢ قتل أثنى عشر مدنيا إسرائيليا نتيجة لهجمات من جنوب لبنان ، ومنذ عام ١٩٩٣ قتل ثلاثة مدنيين اسرائيليين فقط . (ومن الطبيعى أن يتساءل المرء حول احتمال تجنب وقوع مثل هذه الأحداث لو كانت اسرائيل قد انسحبت من لبنان عام ١٩٨٥) ورغم أن سقوط ضحايا مدنيين اسرائيليين أمر مؤسف إلا أنه لايقارن من حيث العدد بخسائر المدنيين اللبنانيين الذين يدفعون ثمنا باهظا لمفهوم " الأمن الاسرائيلى " : فقد تجاوز عدد القتلى من المدنيين اللبنانيين خلال عملية الغزو الاسرائيلى عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ثلاثمائة قتيل منهم ١٠٣ أو ١٠٤ قتيلا فى قانا نتيجة للقصف الاسرائيلى لقاعدة قوة الامم المتحدة فى لبنان . وفى الفترة ما بين عملية

تصفية الحساب (١٩٩٣) وعملية عناقيد الغضب (١٩٩٦) قتل الاسرائيليون أو حلفاؤهم ٤٥ مدنيا لبنانيا . ووفقا لتقرير المستشار العسكرى للأمين العام للأمم المتحدة فإنه من المحتمل أن تكون اسرائيل قد شنت هجومها عن عمد على موقع قوة الامم المتحدة فى قانا دونما اعتبار لحياة المدنيين أو لسلامة القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة . ويضيف التقرير نفسه أن سقوط ثلاثة عشر دانة على الموقع لايمكن أن يكون محض حدث عارض وأنما هو تصويب دقيق نحو الهدف . إن هذا الحادث المؤسف يقدم دليلا على عدم الاكتراث الاسرائيلى بحياة الأبرياء وهو ماتتسم به عمليات الجيش الاسرائيلى ، ولكن الذى اختلف فى قانا هو نطاق العنف فقط .

ولسوف يكون من اليسير على الجيش اللبنانى تجريد حزب الله من أسلحته ، ولكن دون انسحاب اسرائيل فان حزب الله يمتلك دعما واسعا لموقفه الرافض لترك السلاح . أما بالنسبة للدولتين الصديقتين لحزب الله - إيران وسوريا - فإنه لايوجد حتى الآن ما يحفزهما على وضع نهاية للمقاومة . فإسرائيل لعنة فى نظر الايرانيين ، وما يمارسه حزب الله من ضغط على اسرائيل يخدم غرضا تكتيكيا لسوريا إذ يرفع من قيمتها كطرف مفاوض ويزيد من احتمال الاعتراف الرسمى بالهيمنة السورية فى لبنان وهو ما يضر بمصالح اللبنانيين أنفسهم .

وكثيرا ما يؤكد المسئولون الاسرائيليون أن اسرائيل ليست لها مطامع فى أرض لبنان . ويبدو أن اسرائيل لن تنسحب من لبنان قبل توقيع اتفاق شامل مع سوريا . وحينئذ قد يكون من السهل إلغاء المنطقة الأمنية شكلا لا موضوعا . ولقد حدث عام ١٩٨٣ أن قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى آنذاك بمبادرة للتفاوض حول اتفاقية كانت ستنهى الاحتلال الاسرائيلى للبنان وإن كانت تتضمن فى الحقيقة تنازلا يضع جنوب لبنان تحت السيطرة الاسرائيلية . ولأن اتفاقية ١٧ مايو كانت تفتقر إلى التكافؤ فإنها لم تصمد طويلا ، كما أن سلوك اسرائيل خلال العقدين الماضيين يجعل الاطار العام لتلك الاتفاقية المجهضة خير دليل على أهداف اسرائيل فى لبنان . وهذا أمر مؤسف بالمعايير الاخلاقية والسياسية، فإذا استخدمنا سلوك اسرائيل فى العقدين الماضيين مؤشرا فإن ذلك يعنى استمرار اعتبار المدنيين الضحية الاولى للاحتلال الاسرائيلى ، الامر الذى يعطى لأعداء اسرائيل رخصة للتدخل المستمر فى لبنان . وفى نفس الوقت فإن سعى اسرائيل اللاهث وراء الأمن يولد فقدانه على الاقل بالنسبة لإسرائيل نفسها .

٧- اسرائيل في مواجهة المدنيين : حدود استراتيجية الإكراه

يزيد صايغ

جاءت الحملة العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان على مدار خمسة عشر يوما فى شهر نيسان (ابريل) تتويجا لمسلسل طويل من المجابهات منذ اواخر عقد الستينات ، تراوحت فى ضراوتها ونطاقها ومدتها . وربما كان تركيز الاستراتيجية الاسرائيلية هذه المرة على إزاحة المدنيين بطريقة صريحة ومنتظمة الى هذا الحد ، بدون سابقة ، غير ان الاستهداف المتعمد للمدنيين كوسيلة لممارسة الضغط والإكراه ليس بجديد . وهذا أمر يثير الشكوك حول مدى فعالية هذا النوع من الإكراه على ايجاد الحلول للمعضلات الامنية الاسرائيلية وإرغام الخصوم على تقليص مطالبهم السياسية . ولذلك السبب ، فانه يجب العودة الى الدروس المستخلصة من التجربة السابقة ، من اجل فهم الدلالات الاستراتيجية والنتائج السياسية لعملية عناقيد الغضب الاخيرة .

تقدم الاستراتيجية التى اتبعتها اسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) فى لبنان ، حتى غزو لبنان فى صيف عام ١٩٨٢ ، خبرة مفيدة فى هذا السياق . وكان العمل العسكرى الاسرائيلى طيلة تلك الفترة يخدم ثلاثة أغراض متميزة : مكافحة الفدائيين ، والردع ، والإرغام . واقتضى الغرض الاول ضرب القواعد الفدائية ومراكز (م ت ف) بهدف استنزافها جسديا وارهاقها ، وأيضا بهدف ارباك تحضيراتها العسكرية ومنع تراكم قواتها واسلحتها . اما الهدف الثانى فإن اصرار اسرائيل على القيام بعمليات انتقامية شديدة وحتمية ردا على كل عمل فدائى كان يقصد به إظهار قدرتها العسكرية وعزمها السياسى ، وذلك من أجل ردع (م ت ف) ، ومن ورائها الدول العربية ، فى مجال المبادرة عسكريا، وكذلك من أجل ارضاء مطالب الجمهور الاسرائيلى بالعقاب والانتقام . اما الغرض الثالث، والاهم فى هذا السياق ، فقد تمثل فى إرغام الدولة اللبنانية على اتخاذ خطوات حاسمة لضبط وكبح العمل الفدائى المنطلق من اراضيها، سواء أكان ذلك عبر إلغاء الاتفاقات المعقودة مع (م ت ف) أم عبر تصفيتها أو طردها .

وقد مارست اسرائيل الضغوط المتنوعة ، ومنها العسكرية المباشرة ، على المدنيين فى لبنان من اجل إكراه الدولة على تلبية الاهداف الاسرائيلية ، شاءت أم أبت .

يجدر التوضيح هنا ان الإكراه يعنى ممارسة الضغوط على خصم ما ، بما يجعله يختار الانصياع " طوعا " لمطالب الطرف الاول . أما الإرغام ، فيعنى ازالة عنصرى الاختيار والارادة لدى الخصم ، وفرض المطالب عليه فرضا ، مما يتطلب تصعيد الضغوط والوسائل المستخدمة الى حد تحقيق السيطرة المباشرة على الخصم .

استنادا الى هذا المفهوم ، فإن استراتيجية الإكراه التى مارستها اسرائيل ضد لبنان قبل عام ١٩٨٢ كانت لها سوابق واضحة . اذ ألحقت اسرائيل الاضرار الجسيمة بالمرافق الاقتصادية المصرية بطول قناة السويس ، وتسببت بنزوح ما يربو على المليون لاجئ ، خلال حرب الاستنزاف ١٩٦٨ - ١٩٧٠ . وكذلك فقد دمرت منشآت قناة غور الاردن الشرقى وشلت العمل الزراعى ، وافرغت المنطقة من سكانها البالغين ١٠٠ ألف ، من اجل خلق مناطق " رماية حرة " ضد الفدائيين ومن أجل إكراه الحكومة الاردنية على تصفية (م ت ف) . وتم شئ مشابه فى لبنان فى فترة ١٩٦٨-١٩٧٢ ، اذ ادت سياسات " الارض المحروقة " و " الدفاع النشط " الى نزوح عشرات آلاف المدنيين من المنطقة الحدوية .

كانت هذه الاساليب تجنى ثمارا فى بعض الاحوال . حيث تعرضت (م ت ف) الى الهزيمة والطرد من الأردن ١٩٧٠-١٩٧١ ، بينما فرضت السلطات السورية حظرا على العمليات الفدائية فى جبهة الجولان عقب غارات جوية اسرائيلية أصابت القرى فى سهل حوران وشرقا حتى السويداء، فى يناير ١٩٧٣ . غير ان الدولة التى كانت تتعرض لعمليات الإكراه العسكرى فى كلا الحالتين ، قد تصرفت على هذا النحو لأغراضها الخاصة أيضا . بل وكانت قادرة على التصرف ضد الفدائيين ، وليس فقط راغبة فى ذلك.

إلا أن الموقف فى لبنان كان مختلفا جذريا بل كشف عن العيوب والمخاطر الكامنة فى استراتيجية الإكراه . ولايعنى ذلك ان اسرائيل لم تحقق المكاسب الآنية او القصيرة الاجل فى بعض الاحيان : فمثلا ادت حملة قصف عنيفة استمرت يومين ضد عدد من بلدات وقرى الجنوب فى يونية ١٩٧٢ الى قبول (م ت ف) لوقف عملياتها عبر الحدود ، بعد

التعرض الى ضغوط الدولة اللبنانية وحتى ضغوط عدد من الحلفاء . غير ان اسرائيل اضطرت مجددا الى تسديد الضربات الجوية المتكررة ضد المدنيين : قضى حوالى ١٥٠ مدنيا على الطرق العامة وفى القرى السورية واللبنانية انتقاما لمقتل احدى عشر رياضيا فى ميونيخ فى سبتمبر ١٩٧٢ ، وقتل ٦٠ لاجئا وتعرض نصف مخيم البنطية الى التدمير التام انتقاما لمقتل ٢٠ طالبا ثانويا اسرائيليا فى مستوطنة معالوت فى مايو ١٩٧٤، ولقى ٣٠ لاجئا مصرعهم فى مخيمى البداوى ونهر البارد ردا على عمليات فدائية حدودية جديدة فى ديسمبر ١٩٧٥ .

لم تمارس اسرائيل مثل هذه الهجمات باستمرار ، ولكنها حين حدثت ، جاءت مكملة لاستراتيجية أوسع من المبادرة العسكرية الدائمة ضد (م ت ف) . والاهم فى الامر ان الإكراه الاستراتيجى الاسرائيلى هذا قد فشل بوضوح فى تحقيق النتائج المرجوة منه . بل ادى الى نتائج عكسية رئيسية اربع . اولا ، استفادت (م ت ف) من الضربات الاسرائيلية لتبرر الحصول على اسلحة متوسطة وثقيلة ولتقيم التحصينات فى مخيمات اللاجئين ، بموافقة الحكومة اللبنانية . ثانيا ، وهو الأهم ، ساهمت اسرائيل عبر نشاطها العسكرى فى إشعال النزاع المسلح فى لبنان فى عام ١٩٧٥ ، وفى الانهيار شبه الكامل للدولة اللبنانية نفسها التى كانت تريد اسرائيل ان تكرهها على تحطيم (م ت ف). وأدت الهجمات الاسرائيلية الى تعميق الهوة داخل الأسرة اللبنانية ، حيث أوجدت جلفاء لاسرائيل بين المسيحيين الموارنة ، ولكنها دفعت بالمقابل إلى نشوء تحالف عريض يساند (م ت ف) ويتحدى الهيمنة السياسية المارونية فى البلاد . وقد أدى النزوح الجماعى من جنوب لبنان الى " حزام الفقر " حول بيروت الى اضعاف نفوذ الزعماء الاجتماعيين التقليديين السابقين، خاصة بين المسلمين الشيعة ، وخلخلة سيطرة السلطات المركزية كذلك . وكانت المحصلة اطلاق قوة سياسية جديدة ذات حيوية ، اذ ظهر الامام موسى الصدر فى صدارة الدعوة لتسليح الجنوب لمقاومة اسرائيل ولمحاصرة قصور الاثرياء والحكام فى عام ١٩٦٩ ، فيما انضم الشيعة بأعداد غفيرة الى صفوف الحركة الوطنية و(م ت ف) ، علاوة على حركة " أمل " ، عندما انفجر الصراع فى عام ١٩٧٥ .

أما النتيجة السلبية الثالثة للهجمات الاسرائيلية ، فكانت جر الدول العربية ، أو إعطائها الفرصة والحجة ، للتدخل بشكل متزايد بالشؤون اللبنانية ، السياسية والدفاعية ، مما زاد

من تقييد قدرة الدولة اللبنانية على احتواء أو قمع (م ت ف) . وقدمت سورية المثال الأوضح على ذلك ، إذ كانت تريد على الأقل عقد معاهدة أمنية مع لبنان منذ عام ١٩٧٤ ، وحققت انتشارا مباشرا واسعا في البلاد عام ١٩٧٦ . وعاد الانتشار من جهة انهيار الدولة اللبنانية ، ولكن من الجهة الاخرى نتج عن قيام اسرائيل ببدء سياسة " الجدار الطيب " في الجنوب و بتقديم الدعم العسكري المباشر الى المليشيات المارونية . وأخيرا ، كانت النتيجة الرابعة أن خرجت (م ت ف) من حوادث ١٩٧٥-١٩٧٦ وهي تسيطر على جيب كبير في جنوب لبنان ، حيث وضعت الاسلحة الثقيلة وأنشأت البنية التحتية العسكرية وتابعت تحويل القوات الفدائية إلى قوات شبه نظامية .

اكتسبت استراتيجية الإكراه الاسرائيلية طابعها المضاد للمدنيين بالشكل الأوضح والأشد في الحقبة التالية . حيث تم طرد القرويين الرافضين للتعاون مع اسرائيل وحلفائها المحليين من الشريط الحدودي جماعيا ، بينما تواصلت حملة القصف المدفعي اليومي (والجوي احيانا) بغرض دفع سكان الجنوب الى خارج منطقة سيطرة (م ت ف) ، ولزيادة الضغط المادي والمعنوي على الدولة اللبنانية ، ولحمل السكان أنفسهم على التحول بقوة الى معارضة ومواجهة الفدائيين . وقامت الدوريات البحرية بمنع الصيد وعزل الموانئ الجنوبية ، فيما قام الحلفاء المحليون بقصف مضخات الماء ومولدات الكهرباء والاسواق العامة كوسيلة إكراه اضافية . وجاء كل ذلك جزءا من حملة أوسع من لزعزعة الاستقرار وبث الفوضى والذعر ، شهدت انفجار العديد من السيارات الملغومة في قلب صيدا ، عاصمة الجنوب ، وبيروت . كما ألمحت اسرائيل الى قدرتها على التصعيد بصورة مباشرة ، عبر قصف الوسط التجاري لصيدا خلال ساعات الاكتظاظ ، بالمدفعية الثقيلة البعيدة المدى . وتمثل الغرض من التصعيد ، أحيانا ، بإفشال المبادرات الدبلوماسية العربية الجماعية الهادفة الى حل الازمة اللبنانية . فقد تعرضت صور والنبطية إلى حملة دامت عشرة أيام في أواخر يناير ١٩٧٩ ، ردا على اجتماع عربي هام وناجح ، ما أدى الى نزوح ٥٠ ألف مدني من منطقة النبطية وحدها .

وباختصار ، فقد عوضت اسرائيل عن شلل الدولة اللبنانية في الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ ، عبر توجيه الجزء الكبير من استراتيجيتها للإكراه ضد السكان المدنيين . غير أن المعروف عن الاهداف المدنية أنها " لينة " وغالبا ما يكون الوقع عليها جزئيا وموزعا

ومؤجلا ، مما يعنى أن إسرائيل قد لجأت إلى مضاعفة حجم الاذى والعذاب لكى يتحول الاستياء المدنى إلى قوة ضاغطة فاعلة ضد (م ت ف) . وحقق هذا الاسلوب بعض النجاح، بدليل الموقف الشيعى من (م ت ف) ووقوع الاشتباكات بين حركة "أمل" الشيعية و(م ت ف) . إلا أن اضطرار اسرائيل فى النهاية لاجتياح لبنان واحتلال بيروت من اجل حسم الموقف ، رغم احتمالات التصادم مع سورية والتعرض للإدانة الدولية ، يؤكد عدم كفاية استراتيجية الإكراه وعدم جدواها لحل المعضلة السياسية الرئيسية المتمثلة بوجود (م ت ف) وتمثيلها للحق الوطنى الفلسطينى .

يقدم تاريخ استراتيجية الإكراه الاسرائيلية فى لبنان حتى عام ١٩٨٢ دروسا عدة ذات صلة بطريقة خوض عملية " عناقيد الغضب " وبحصيلتها . ويتمثل الدرس الأول فى أن الاستراتيجية الاسرائيلية ربما نجحت بإكراه (م ت ف) على تعديل أساليبها ، ولكنها أخفقت فى إرغام (م ت ف) على التنازل عن مطالبها وأهدافها السياسية والتخلى عن خيارها العسكرى تماما قبل تحقيق تلك المطالب . والجدير بالذكر أن الحكومة الاسرائيلية آنذاك قد خاضت حرب ١٩٨٢ تحديدا من اجل تجنب التفاوض مع (م ت ف) ومن اجل درء واستباق " الخطر السياسى (من وجهة النظر الاسرائيلية) المتمثل بدولة فلسطينية ، حسب تعبير الباحث الاستراتيجى الاسرائيلى الراحل أفنير يانيف . غير أن إسرائيل عادت لاحقا لتعترف بـ (م ت ف) وتتفاوض معها دون أن تضمن منع قيام تلك الدولة فى عام ١٩٩٣. وتواجه اسرائيل الآن الاشكالية ذاتها فى لبنان ، حيث أن استراتيجية الإكراه المتبعة لن تؤدى الى كبح أو وقف المقاومة المسلحة طالما استمر السبب الاصلى ، ألا وهو الاحتلال الاسرائيلى للشريط الحدودى .

إن الدرس الثانى هو أن فعالية استراتيجية الإكراه تتوقف إلى حد كبير على طبيعة الهدف ونوعية دوافعه وحوافزه . لقد أمكن تصوير (م ت ف) قبل ١٩٨٢ وكأنها طرف خارجى أو دخيل فى لبنان ، وان مصالحها حتما تتناقض مع مصلحة غالبية اللبنانيين . وهكذا تم تقويض شعبيتها وتحويل قطاعات هامة من المجتمع اللبنانى ضد الفدائيين ، بواسطة الضغط العسكرى المباشر والمستمر على المدنيين . إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لحزب الله ، أو على الأقل فان التجربة لاتنطبق على هذا الحزب بنفس المنطق . فقد كانت النتيجة الفورية لعملية عناقيد الغضب توفير قاسم مشترك بين كافة الطوائف والقوى هو

الاحساس الوطنى ، مما يعنى ان المزيد من الضغط العسكرى قد يعزز الحقد ضد اسرائيل ويفشل غرضها الاصلى من ممارسة ذلك العنف . ولايقل أهمية عن ذلك ، أن الدولة اللبنانية عادت للظهور كفاعل متميز ، مما يقوى استقلاليتها السياسية والمؤسسية الداخلية ، حتى لو بقيت سياستها الخارجية مقيدة بفعل العلاقة الخاصة بسورية . وربما تحاول اسرائيل الاستفادة من ذلك لكى تحمل الدولة مسؤولية الحفاظ على وقف اطلاق النار فى الجنوب، ولكن مثل ذلك الموقف سيزيل التبرير الاسرائيلى لاستمرار الاحتلال بحجة عدم تمكن الدولة من ممارسة سيادتها .

هذا ، ويلقى التحول النسبى فى موقع الدولة اللبنانية الضوء على الدرس الثالث ، ألا وهو الأهمية القصوى للسياق أو الإطار العام الذى تتم فيه ممارسة استراتيجية الإكراه ، فى تحديد قيود تلك الممارسة وفعاليتها . فقد تمت المواجهات الرئيسية بين اسرائيل و(م ت ف) بما فيها الاستخدام المتواصل للعنف ضد المدنيين فى لبنان فى وقت تمتعت فيه الاولى باعظم حرية للمناورة الاستراتيجية ولاستخدام القوة العسكرية ، اى فى اطار السلام المنفصل مع مصر وبداية الحرب الباردة " الثانية ". ولكن نهاية الحرب الباردة والشكل المثير لحل أزمة الخليج قد غيرا الواقع الاقليمى تماما . اذ عقدت اسرائيل اتفاقات سلام مع طرفين عربيين إضافيين (الأردن والفلسطينيون) فيما تتفاوض رسميا مع الطرفين المتبقيين من بين " دول المواجهة " ، سورية ولبنان . وصحيح ان اسرائيل تتمتع بتفوق استراتيجى متنام – ويشهد الموقف العسكرى السورى خلال عملية " عناقيد الغضب " على ذلك – ولكن من جهة اخرى تغيرت طبيعة المعضلة الأمنية والاحتياجات الدفاعية الاسرائيلية . بل والأهم من ذلك أن التحولات الجذرية فى الاوضاع الاقليمية والدولية انما تضع جدوى القوة العسكرية موضع التساؤل والشك . وربما تصر الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية على مباركة التصرف الاسرائيلى القاسى ضد من تعتبرهم اعداء السلام اللدودين ، غير ان اهداف تعزيز العملية السلمية وبناء النظام الاقليمى المستقر تضع حدودا ايضا للجدوى السياسية للقوة العسكرية الاسرائيلية .

كشفت عملية عناقيد الغضب حقيقة أن اسرائيل تواجه معضلة جوهرية أخطر من مجرد انطلاق صواريخ حزب الله . ومهما كانت نسبة الزيادة فى تفوقها الاستراتيجى منذ التحولات الكبرى فى ١٩٨٩-١٩٩١ ، إلا انه توجد حدود جديدة على حجم القوة

المستخدمة التى يمكن تبريرها سياسيا . فتنشيط الدبلوماسية الفرنسية والروسية خير دليل على ذلك ، بينما يدل اللجوء الاسرائيلى الى قصف مراكز قوات الطوارئ الدولية عمدا ، واستعداد رئاسة الامم المتحدة لفضح ذلك التصرف رسميا ، على اصطدام اسرائيل بتلك الحدود . ويضاف إلى ذلك أن متطلبات احلال السلام المستقر فى لبنان معروفة بوضوح ، وهى سهلة التوفير و بكلفة ضئيلة نسبيا لاسرائيل ، علما بأن العائق الحقيقى انما يرتبط بجبهة الجولان مع سورية . الحقيقة المرة هى ان لبنان سيظل يعانى من قسوة الطريق المسدود طالما لم تتوصل سورية واسرائيل الى اتفاق ، ولكن لايعنى ذلك انه بإمكان اسرائيل ان تواصل استراتيجية الإكراه ، وخاصة ضد المدنيين . ولعلها تتمتع بحجة قوية حين تدعى حق الدفاع عن النفس فى داخل حدودها الشمالية ، غير ان الاصرار على الاحتفاظ بسياسة الردع النشط ، بدلا من سياسة الدفاع الاساسى والمتناسب، يثير ويؤكد الشكوك العربية بان اسرائيل تسعى بهذه الوسيلة قصيرة المدى الى الهيمنة الاقليمية وليس الى الدفاع عن الذات .

يميل صانعو القرار غالبا الى التصرف على أساس حسابات الربح والخسارة قصيرة المدى ، عندما يواجهون معضلة أمنية . ولم تكن الحسابات الانتخابية بعيدة عن أذهان السياسيين الاسرائيليين والأميركيين فى أبريل ١٩٩٦ . ولكن تدل التجربة التاريخية على حدود استراتيجية الأكراه ، وخاصة على ميلها الدائم نحو التصعيد الخطير ، وصولا الى فشل الاستراتيجية واستبدالها إما بالتراجع والتفاوض وقبول الحل السياسى، او بالانتقال الى محاولة الارغام وتحقيق السيطرة الكاملة عبر الاسلوب العسكرى الشمولى . وليس من قبيل الصدفة ان مخططى اجتياح ١٩٨٢ ، وزير الدفاع السابق آرييل شارون ورئيس الاركان السابق رفائيل إيتان ، اضافة الى زعيم حزب الليكود الحالى بنيامين نتنياهو ، قد جددوا الدعوة خلال عملية عناقيد الغضب لتوسيع نطاق المعركة وتحويل التدخل الاسرائيلى تحويلا جذريا الى الاجتياح البرى المباشر . فيكون الدرس الاخير ، كما ثبت بعد اجتياح ١٩٨٢ وحتى الانسحاب الاسرائيلى الجزئى فى عام ١٩٨٥ ، هو ان على اسرائيل ايضا ان تدفع الثمن ، وليس المدنيين فى لبنان وحدهم .

٨ - مسالك القسوة
الضرورات الاسرائيلية الداخلية

مروان بشاره

اكدت عملية عناقيد الغضب من جديد قدرة اسرائيل على تعبئة شعبها وراء تدخل عسكرى فى لبنان رغم الفشل المتكرر فى الماضى . ومالم ترتكب مذبحة واسعة النطاق ، يصعب أن يتحرك الاسرائيليون للاحتجاج على اعمال العدوان التى تقوم بها دولتهم . ورغم ما يشتهرون به من صحافة حرة وليبرالية فقد تقبل الاسرائيليون احداث لبنان فى ابريل الماضى دون اسئلة تذكر وأبدوا لامبالاه واضحة إزاء معاناة اللبنانيين .

كان على اسرائيل - لكى توقف سقوط الكاتيوشا على مستوطناتها الشمالية - إما أن تنتصر فى حرب على سوريا أو تدخل فى سلام معها . ولكن بالنسبة لبيريز ، كان البديل الأول من شأنه أن يضر برؤيته للشرق الأوسط الجديد . من ناحية أخرى ، وعلى الجانب السورى ، كانت دمشق صارمة فى رفضها لاتفاق سلام من نوع اتفاق اوسلو . ومن ثم اختارت اسرائيل بعناقيد الغضب بديلا ثالثا : ترويع لبنان لاجبارها على تهميش حزب الله. كان ذلك تكرارا لعملية " تصفية الحساب " فى ١٩٩٣ ، وقصف بيروت . فبالمقارنة بسوريا ، تظل لبنان لقمة اسهل قضما وسكانها مضغة أيسر هضما .

وعلى عكس صراع إسرائيل الوجودى مع العرب بشأن فلسطين ، أو تحديها الاستراتيجى لمصر وسوريا ، فان حربها فى لبنان لها دوافع لا علاقة لها بالأمن القومى . فعادة ما تبرر اسرائيل عملياتها فى لبنان على أسس أمنية ، إلا انها عمليات يتم تنفيذها لاغراض سياسية . وعلى الرغم من ذلك ، وباستثناء الاستياء العام الذى خلقه غزو بيروت فى ١٩٨٢ ، فان الاسرائيليين نادرا ما يعارضون حكوماتهم بشأن أعمالها العسكرية فى لبنان حتى لو اخذت شكل اكثر العمليات بشاعة ، بما فى ذلك الارهاب وخطف الرهائن وترويع المدنيين والمذابح .

وقد وصفت الصحف الاسرائيلية عملية عناقيد الغضب بأنها كانت عملية لا مفر منها بل وحكيمة ، كما وصفت بيريز بالحكمة والمسئولية لانه أمر بتنفيذها .

ويطرح ذلك سؤالا : لماذا ؟ وتكمن الاجابة فى فهم طبيعة الهوية الاسرائيلية وطبيعة الصهيونية . اذ يرتبط ذلك بالصورة الذاتية لاسرائيل عن قوتها ، كما تعبر عنها الرموز العسكرية والوطنية فى الدولة ، وديمقراطيتها المرتبطة بالتجمعات الاستيطانية Communitarian ومفهوم العداء للسامية . كل ذلك يحدد بدرجة كبيرة طبيعة سلوك اسرائيل فى المنطقة. ومايتبعه من ردود افعال داخلية . ويكرس الزعماء الاسرائيليون اليوم هذه الابعاد الثلاثة للهوية الاسرائيلية وذلك بغرض تحقيق أقصى نصر للبلاد والحصول على أعلى المكاسب السياسية لأنفسهم .

الأسس الايديولوجية :

ببساطة ووضوح ، يعشق الاسرائيليون جيشهم . فبالنسبة للعلمانيين منهم ، فإن الجيش هو الأداة التى يمكن من خلالها تحقيق النجاه أو مايسمى الخلاص العلمانى .

أما بالنسبة للزعماء الروحيين لليمين الدينى ، فربما ينظرون إليه باعتباره جيشا مقدسا ، فهو عنصر جوهرى فى بلورة الهوية القومية وكبرياء الروح الإسرائيلية . وحين يكون الجيش فى مهمة ، يتجنب الاسرائيليون المعضلات الأخلاقية والسياسية لئلا يشتتوا انتباهه . فحين حاول جيش الدفاع بزعامة ايهود باراك تغيير مسار الانتفاضة عن طريق عمليته فى لبنان، ايد الاسرائيلون تلك الجهود فى صلواتهم .

ولعل أكثر الاساطير الشعبية قوة فى اسرائيل هو ما يجسده شعار " نقاء السلاح " ، فالاسرائيليون يصرون على أن عمليات جيشهم وقوته موجهة الى العنف العسكرى أو غيره من انواع العنف وليس إلى المدنيين . هذه الاسطورة راسخة بقوة . فجيشهم يشن حروبا نظيفة تعتمد على القصف الدقيق والضربات الخاطفة بعيدا عن المدنيين . والاسرائيليون لايجدون سببا بوجه عام للتشكك فى ذلك ، بعيدا عن بعض " الأحداث المؤسفة " أو المذابح التى يتم التحقيق بشأنها ، ثم يطوى النسيان نتائج تلك التحقيقات . فقد أعلن الضابط المسئول عن التحقيقات بشأن مذبحة قانا أن القصف كان قانونيا وسليما . ورفضت الحكومة الإسرائيلية نتائج تحقيقات الامم المتحدة التى أكدت أن معسكر الامم

المتحدة قد قصف عمدا . بل أكثر من ذلك – ووفقا لاثنين من كبار الصحفيين الاسرائيليين وهما شيمون شيفر وناهرون بارنيا – فان معظم الاسرائيليين يظهرون لا مبالاة فيما يتعلق بالمسألة الاخلاقية التى يثيرها الإضرار بالمدنيين (معظمهم يشيح بعينيه بعيدا عن الرعب والدمار الذى يلحق بلبنان) .

وعلى عكس المألوف ، يظل جيش اسرائيل محتفظا بتوجهات حزب العمل ، على الاقل على مستوى القيادة . فالتفاعل والتداخل بين الحكومة والجيش واسع النطاق .

وباستثناءات قليلة فان الزعماء فى اسرائيل عادة من القادة العسكريين . ولطالما افتخرت الحكومات المختلفة بتعيين جنرالاتها فى أجهزتها . هذه المرة كان ايهود باراك وزير الخارجية هو النموذج الذى لم يسع فقط من جديد إلى اقتلاع الانتفاضة من الذاكرة الاسرائيلية وأنما أراد أن يثبت أن هزيمة غزو ١٩٨٢ كانت من أخطاء زعامة الليكود وليس الجيش .

ولم يكن بيريز جنرالا أبدا ، لذلك استغل عملية عناقيد الغضب كفرصة ليرسم لنفسه صورة تتسم بالحزم والصلابة ويتحرر من ظل رابين .

كانت اسرائيل فى أيامها الأولى مجتمعا من المستوطنين ، ويجد الدعم الثابت للجيش جذوره فى هذا التراث . فقد صارت أولوية القوة والهيمنة حجر الزاوية فى الهوية والخبرة الاسرائيلية . وكما تصور الدراسات السوسيولوجية مثل " الخطايا الأصلية " و" تأملات فى تاريخ الصهيونية واسرائيل " ، كانت القوة والصلابة العسكرية محل حفاوة من جانب مستوطنى فلسطين كنوع من التحدى والرفض للماضى اليهودى الذى يتسم بالضعف والجبن فى مواجهة الاضطهاد. وقد تم نقل روح المؤسسين الأوائل إلى الحاضر . إن شباب الجنود الذين نفذوا الغارات الاسرائيلية على لبنان يحملون منذ مولدهم أسماء محاربين : كوهين (الكاهن) يصبح كيدان (الرمح) ، وليفى (عضو الكهنوت) يصبح لافى (الاسد) . ويطلق اليوم على الجيل الجديد من الاسرائيليين اسماء مثل بيليد (صلب) وسيلا (صخرة) وشامير (صخرة) .

أما المصطلح الذى يستخدم للحط من قدر من يبدو أخلاقيا أو ذا مبادئ هو (الصابون). (أى أحد ضحايا الهولوكوست) بمعنى أنه جبان لايستحق أن يكون اسرائيليا . ووفقا لتوم

سيجيف فى كتابه المهم (المليون السابعة) ، فان الاسـرائيليين الأوائـل مثـل بـن جوريـون كانوا ينظرون باستعلاء إلـى النـاجين مـن الهولوكوسـت باعتبـار أنهم لم يقـاوموا بمـا فيـه الكفاية . لقد نشأت طائفة متشددة فى إسرائيل تتكون من جيل جديد من المحاربين ينحدرون من آباء يفضلون أن يطلقوا على أنفسهم " عبرانيين " وليس يهودا للاشارة إلـى انهـم كـانوا مستوطنين قبل قيام الدولة.

إلا أن إسـرائيل ليست فقط دولـة اقيمـت فـى البدايـة علـى أيـدى جماعـات ذات ميـول اشتراكية ، فهى أيضا ديمقراطيـة . وفـى الديمقراطيـة ، تلعـب الانتخابـات دورا مهمـا فـى تعبئة الناخبين وراء الأحزاب والبرامج . وتصبح الشعبوية هى السائدة حين يصل العنف المكتوم فى المجتمع الى مستويات قياسية بسبب عقود من الاحتلال والحـرب . وقـد احتـاج حزب العمل إلى صورة صارمة مثلما احتاج زعيمه . وفـى انتخابـات مـايو ١٩٩٦ ، كـان شعار الحملة الانتخابية للحزب " اسرائيل قوية مع بـيريز " وكـان المقصـود بعمليـة عنـاقيد الغضب أن تدعم هذه الصورة بغض النظر عما إذا كان بيريز قد جعل اسرائيل اكثر أمانا. وقد أحيت الصور الاعلامية لما يسمى بالضربات الجراحية ثقة الكثير من الاسرائيليين بأن جيشهم وقيادتهم السياسـية صقـور فيمـا يتعلـق بـالامن . وعـبر السـنين كلمـا أرادت القيـادة الاسرائيلية أن تبدو حازمة أو رغبت فى التخفف من برامجها السلمية ، خرجت فـى رحلـة قصيرة الى لبنان . وبهذه الطريقـة تعلـم الاسـرائيليون أنـه بإمكـانهم أن يكونـوا اقويـاء مـع بيجين ورابين ثم مع بيريز .

اما شن الحملة التعبوية اللازمة ، فأمره سهل . فـالعدو المفـترض ، وهـو حـزب اللـه ، انما يجسد كل ما يخشاه المواطن الاسرائيلى : عدو معادى للسامية ، مسلم ، أصولى عنيد مدعوم من جانب ايـران الشـريرة . وكمـا شـرحت الجيروسـاليم بوسـت مؤخـرا " ان روح عداء المتعصبين الاسلاميين اليوم انما تعيد إلى الاذهان بشدة ضراوة المرض القـاتل الـذى أصاب اوروبا فى الثلاثينات والاربعينات "

وقد احتلفت اسرائيل خلال قصف لبنان بذكرى مناسبتين : الأولى هـى ذكـرى الضحايـا من الجنود (١٨,٢١١ قتيل و ٧٥,٠٠٣ أصابهم العجز) أما الثانية فكـانت ذكـرى اليهـود الذين قتلوا على ايدى النازى . وتكمن أهمية المناسبة الثانية فى أنه لاينبغـى أبـدا للعـالم أن

ينسى . الا أنه من المعروف أن هـذه المناسبة تستغل لأهداف سياسية ضيقة من جانب الزعماء والمروجين الاسرائيليين . وقد وصف عالم اجتماع اسرائيلى هذه الظاهرة بـ " صناعة الهولوكوست " .

غير أن هذه المناسبة قد استخدمت للأسف على نحو دائم لتعبئة الرأى العام وراء عدوان اسرائيل . فعند الهجوم على لبنان ، يستغل الإسرائيليون الذاكرة الجماعية للاسرائيليين عموما كضحايا . وهم يفعلون ذلك لاهداف معيبة مثل المنافسة الانتخابية أو الضغط على سوريا .

الاعتبارات السياسية :

يمكن تقسيم المجتمع الاسرائيلى اليوم إلى معسكرين : اولئك الذين يريدون ان تأخذ اسرائيل موقع الزعامة فى المنطقة وأن تحظى بالتقدير بل والحب لقيامها بهذا الدور . وأولئك الذين يريدون لاسرائيل السيطرة والهيمنة فى الشرق الاوسط وأن يخشاها الجميع فيه . ويمكن الاشارة الى هذا الانقسام كيمين ويسار . اليسار يضم مؤيدى ميريتز والعمل وحزب شاس الدينى المحافظ اما اليمين فيضم الليكود وتسوميت وغيره من الأحزاب الدينية . وتوجد استثناءات على الجانبين . ومع التخفيف من الطابع الايديولوجى من جانب الحزبين الكبيرين ، حيث يفقد حزب العمل صفته الاشتراكية ويفقد الليكود صفته الليبرالية، فان شعبية كل منهما بين الاسرائيليين انما تعتمد فى الواقع على نجاحه فى تنفيذ اجندته . وهنا تأتى لبنان فى عام انتخابى. وتلتقى رؤية بيريز للشرق الاوسط الجديد مع المجموعة الأولى . ففى تصريحاته المتكررة عن قصف لبنان اكد على نية حكومته الخالصة فى مساعدة لبنان ليخلص نفسه من صداع حزب اللـه . فقصف لبنان وترويع المدنيين عمل شريف ، يقصد منه احياء عملية السلام مع سوريا ولبنان . وفى الواقع كان هذا هو الهدف السياسى الرئيسى لحملية عناقيد الغضب ، فالهدف العسكرى كان من المستحيل أن يفهمه الاسرائيليون ، إذ اكد المعلقون العسكريون على صعوبة وقف الكاتيوشا عن طريق القصف الجوى وحده .

وفى ١٩٨٢ كان غزو لبنان وتدميرها يهدف إلى انقاذها من أنياب منظمة التحرير . وفى معركتها ضد حماس والجهاد وايران ، تصر إسرائيل على أنها تساعد حكومات

أخرى فى المنطقة فى التعامل مع الأصولية . فمعكسر بيريز يسعى إلى التعاون مع الدول العربية وتزعمها. وقد كان بيريز يأمل أن يكون رئيسا للوزراء على النمط الأوروبى ورجل دولة شرق اوسطى بين العرب . لقد أيد اليسار حملة بيريز ، وبرر لجوءه إلى الارهاب والعنف واستخدام الجيش لتحقيق اهدافه . فاحيانا لايمكن الوثوق بالعرب أو الاعتماد عليهم بشأن مستقبل المنطقة ، الأمر الذى يتطلب ان يتم التعامل معهم على اساس خليط من الجزرة والعصا .

اما منهج اليمين فى التعامل مع جيرانهم العرب ، فان العصا تمثل عنصرا ثابتا " اضرب بشكل اعنف ، فنحن وراءك " هذا ما قالوه لبيريز . وقد حثه الجنرالات اليمينيون على أن يقوم بتوسيع المنطقة الامنية . قالوا له : عند الحاجة لا تطلق الرصاص فقط على البندقية اى حزب الله وانما إطلقه أيضا على اليد التى تستخدمها أى سوريا . وقد دعا زعيم الليكود بنيامين نتنياهو بيريز إلى أن يستمر فى قصف المدن والقرى اللبنانية رغم مذبحة قانا . وأشار إلى أن الخسائر من هذا النوع تعتبر طبيعية فى الحروب . أما اسحق موردخاى – الجنرال السابق والذى أصبح مؤخرا أحد زعماء الليكود – فقد طالب الحكومة بفعل المزيد لأن العملية لم تحقق إلا القليل وتأخرت طويلا فى تحقيق هذا القليل .

وحتى الأيام القليلة التى سبقت الانتخابات ، كان المعسكر الأول يثبت أنه الاكثر فاعلية وشعبية . فبالنسبة للاسرائيليين ، فإن خليطا من الرؤية المستقبلية ، والتشدد العسكرى ، وممارسة الضغوط على واشنطن وعملية السلام ، قد جعلهم يشعرون بالثقة والأمل رغم طلقات الكاتيوشا . وما العملية الأخيرة فى لبنان الا دليلا على لذلك .

بل اكثر من ذلك ، وقبل عملية عناقيد الغضب وفى فترة لم تتعد اربعة أشهر ، كان بيريز قد نجح فى أن يدفع نحو عقد قمتين دوليتين تضامنا مع اسرائيل .

وفى تجمع زعماء العالم فى جنازة رابين ، استطاع أن ينتزع دعما صلبا للصيغة التى تتبناها اسرائيل لعملية السلام . وفى شرم الشيخ ، جنى تأييدا لا لبس فيه لعملية عناقيد الغضب . فقد ضمن التأييد الأمريكى والغربى لعرقلة أى قرار لمجلس الأمن يدين عناقيد الغضب . ولما كان مهيمنا على مقدرات اليسار ، فقد ضمن أن لاتوجد معارضة داخلية لقتل المدنيين اللبنانيين الابرياء. والاسرائيليون يحبون العمليات النظيفة مثل عناقيد

الغضب. فهى لاتخلق مشكلة أخلاقية تذكر ، ولاتستدعى إدانة بل والأهم من ذلك لا تؤدى إلى خسائر بشرية اسرائيلية .

إلا إن هذا لم يكن كافيا لبيريز ليضمن رئاسة الوزراء حيث خسر المعركة لصالح منافسه اليمينى . ولسخرية القدر ، فبعد أن دفع بزعيم الليكود بنيامين نتنياهو إلى الوسط سياسيا عندما فرض عليه الأطر التى حددتها اتفاقات اوسلو ، استدار هو نفسه واتخذ سياسات ليكودية مثل هجومه على لبنان . وعندما حصل على دعم الاسرائيليين القوى وراء سياسات ليكودية ، فانه فى الواقع اذاقهم مايريدونه فعلا دون أن يدفعوا الثمن : زعيم ليكودى ليتولى عملية السلام . وقد ترك ذلك الباب مفتوحا لنتنياهو ليمتلك زمام المبادرة ويسيطر على الوسط السياسى ثم يسحبه إلى اليمين .

٩ - خيارات اسرائيل الراهنة

مارك هيلر

يركز الجدل العام فى اسرائيل – فيما يتعلق بلبنان – حول التدابير السياسية الأفضل فى المنطقة الأمنية ، وليس حول ما إذا كان ينبغى الانسحاب من تلك المنطقة . ويرجع السبب الرئيسى لهذا التركيز إلى رؤية مفاهيمية محافظة لم تفلح النتائج غير الحاسمة لعملية عناقيد الغضب فى تحديها . وعلى ذلك فمن غير المرجح أن تتغير طبيعة هذا الجدل فى المستقبل القريب .

وعلى الرغم من أن المحللين العرب أحيانا ما يضعون جنوب لبنان والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان فى سلة واحدة ، إلا أن الموقف الاسرائيلى من المنطقة الأمنية يختلف نوعيا. فاسرائيل ليس لها مطالب فى أرض جنوب لبنان حتى ولو على أسس أمنية. ولم يتم انشاء أية مستوطنات فى هذه الارض ، بل لم يقم المدنيون بزيارتها اللهم إلا بعض الصحفيين الذين يذهبون الى هناك أحيانا . ولايوجد أى ارتباط تاريخى أو عاطفى بلبنان باستثناء بعض لحظات النوستالجيا التى ترتبط بلبنان الذى كان يوما موجودا فى مخيلة الإسرائيليين: مجتمع ليبرالى متسامح كوزمو بوليتانى .

ومنذ أوائل الثمانينات ، كانت خبرة إسرائيل مع لبنان سلبية باستمرار ، وظل تكرار "نموذج لبنان" هاجسا قويا حتى أن معظم الاسرائيليين يفضلون الآن أن لايكون هناك مايربطهم به .

ومن ثم فان المنطق الوحيد للمنطقة الأمنية هو بالضبط ما يعنيه اسمها : حاجز حدودى لحماية مواطنى شمال اسرائيل من القوات المعادية التى لاتزال تعمل فى لبنان . ولكن حتى هذا المنطق قد تم تقويضه إذ أن المنطقة الأمنية نفسها قد صارت مصدرا لعدم الامن .

وبعد الانسحاب الاسرائيلى الجزئى فى ١٩٨٥ لم يعد لبنان بمثابة المستنقع الخطر بالنسبة لاسرائيل كما كان من قبل ، الا أنه ظل مصدرا دائما للتوتر والألم محدود النطاق، الذى يتحول احيانا الى تصعيد وقتى ينطوى على عنف أكثر كثافة .

وصار النمط المستقر فى السنوات الأخيرة كالتالى : مقاتلو حزب الله العازمون على تحرير جنوب لبنان والمدعومون من سوريا وايران يهاجمون الجيش الاسرائيلى وقوات جيش لبنان داخل المنطقة الأمنية ويشنون من وقت لآخر هجمات صاروخية عبر الحدود ، وخاصة كرد فعل لهجمات اسرائيل على قوات حزب الله ومنشآته شمال المنطقة الامنية ، الأمر الذى ينتج عنه ضحايا وخسائر للسكان المدنيين هناك . فى مثل هذه الأوقات يطالب الإسرائيليون فى الشمال بمزيد من الأمن ويثور الاعلام ويعلن الساسة أن الوضع لم يعد محتملا ولايمكن أن يستمر ومن ثم لابد من فعل شئ ما .

إلا أن الحلول المقترحة تقتصر على بديلين : المراوغة والتصعيد . أما الاول فينطوى على توليفة غير واضحة من المساعى الدبلوماسية (عادة ماتتم عبر وساطة أمريكية) وتهديدات غامضة ومعارك محدودة النطاق ، وذلك حتى يأتى ذلك اليوم البعيد الذى تحتكر فيه الحكومة اللبنانية استخدام القوة داخل أراضيها وتظهر عزمها وقدرتها على منع استخدام الاراضى اللبنانية كقاعدة لمهاجمة اسرائيل . ويفهم ذلك عادة على أنه يعنى ذلك اليوم الذى يتم فيه التوصل إلى اتفاق شامل مع سوريا ، وتوقيعه والتصديق عليه وتنفيذه .

أما النوع الثانى من الحلول فيؤكد على رفع القيود الذاتية المفروضة على الجيش الإسرائيلى ، على أساس أن العمل العسكرى واسع النطاق من شأنه أن يؤدى إما إلى شل قدرة حزب الله على إيذاء اسرائيل (عن طريق توسيع المنطقة الأمنية لتصل إلى مدى صواريخ الكاتيوشا) أو إلى إجبار سوريا (إما مباشرة أو عن طريق الضغط على لبنان) على كبح جماح حزب الله . ونظرا لمحدودية القوة التى يمكن لإسرائيل ممارستها فى السياق اللبنانى فقد قام هذا الاقتراب دوما على تفكير استراتيجى خاطئ .

وقد أدى وعى الحكومات المختلفة بهذا القصور إلى تفضيل الاقتراب الاول . ولكن هناك الكثير من الأوقات التى زاد فيها الاحساس بعدم الأمن اتساعا ، وصارت فيها الحكومات أكثر تعرضا للانتقاد بشأن عجزها المزعوم إلى الحد الذى دفعها للشعور بضرورة شن حملة واسعة النطاق حتى مع إصرارها المستمر على أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل نهائى لهذه المشكلة هو التسوية السياسية . وقد كان هذا هو الحال فى يوليو ١٩٩٣ وأبريل ١٩٩٦ .

الا أن اللافت للانتباه فى هذا الجدل المستمر هو أن البديل الثالث وهو الانسحـ
لبنان لايتم أبدا مناقشته جديا . فخيار الانسحاب من جانب واحد لايؤيده سوى قطاع
على هامش النخبة السياسية ، بل أنه لا يحظى أبدا بأذن صاغية على الأقل فى العا
من جانب العمل او الليكود بالرغم من أن هذين الحزبين يختلفان بشدة حول كل شـ
تقريبا .

وفى الواقع توجد أطروحات قوية ضد مثل هذا الانسحاب . فصورة إسرائيل
لذاتها سوف تتأثر بالسلب إذا ما نظر إليها على أنها طردت من لبنان . بل يبدو
الفكرة هى التى تفسر رفض سوريا الموافقة على أى شئ إلا رحيل اسرائيل غير ا
. ومن ناحية أخرى لاتملك اسرائيل أخلاقيا ولا عمليا أن ترحل دون ضمان أمن
اللبنانيين وسلامتهم ، فهى ملتزمة بذلك ، وفى نفس الوقت هى فى حاجة للتأكد
رجال جيش لبنان الجنوبى ومؤيديه ستكون لهم نفس فرص الاندماج من جديد فى
اللبنانى مثل كل الميلشيات الاخرى فى نهاية الحرب الاهلية . ولكن إضافة
الاعتبارات ، فان اكثر الأطروحات قوة هو الايمان واسع النطاق بأنه إذا ما لم يبق
الاسرائيلى ويحارب شمال الحدود فان المزيد من الاسرائيليين بمن فيهم المدنيين
يتعرضون للقتل فى جنوب الحدود .

ويقوم هذا الايمان على أساس رؤية للبنان تشكلت فى السبعينات والثمانينات حين
الميلشيات والكوماندوز والفدائيون الفلسطينيين ، وغيرهم ، دولة داخل الدولة فى
من لبنان واستخدموا هذه الجيوب كقاعدة " لتحرير فلسطين " . فكان غزو ١٩٨٢
بالأساس الى اقتلاع التهديد الفلسطينى من لبنان ، وقد تحقق الهدف بدرجة كبيرة
قبل أن يؤدى السعى الطويل والفاشل لتحقيق أهداف أكثر اتساعا إلى تفريخ مقاومة
الاسرائيلى من مصدر آخر .

وفى مخيلة معظم الاسرائيليين فان التعبير عن هذه المقاومة - أى حزب الله
إلا امتداد ايديولوجى فى مرحلة تالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم يخ
يؤدى انسحاب اسرائيل من المنطقة الامنية إلى قيام حزب الله بنشر قواته حتى
ويشن هجمات أكثر تواترا وتدميرا ضد اهداف اكثر عمقا داخل اسرائيل .

الا أن مساواة حزب الله بمنظمة التحرير انما تتسم بعدم الدقة التاريخية وتنطوى على تحليل مغال فى التبسيط . فمن الناحية التاريخية ، لم يكن هناك كراهية راسخة لدى اللبنانيين تجاه إسرائيل بالمقارنة بالفلسطينيين ؛ بل أنه وفى الأيام الأولى للغزو فى ١٩٨٢، رحبت القرى الشيعية فى الجنوب بالقوات الاسرائيلية باعتبارها ستحررهم من السيطرة القمعية للمسلحين الفلسطينيين . وكان الهدف المعلن للمقاومة اللبنانية البازغة ولايزال هو تحرير لبنان وليس تحرير فلسطين . فاذا ما تحقق ذلك ، فان الدافع لاستمرار القتال سوف ينحسر . كما ستنحسر قوة حزب الله وشعبيته (التى تقوم أصلا على كونه أكثر قوات المقاومة فاعلية) وسيظل بعض متعصبى حزب الله يسعون إلى هجمة ما من باب الجهاد. الا أنه من المؤكد أن القاعدة العريضة له سوف تكون أقل التزاما بإخراج إسرائيل من اسرائيل بالمقارنة بإخراج إسرائيل من لبنان . بل أكثر من ذلك ، فإن الحكومة اللبنانية ليس بمقدروها الآن أن تتخذ موقفا ضد ما ينظر اليه على نطاق واسع على انه مقاومة شرعية ، ولكنها أعلنت نيتها نزع سلاح حزب الله بمجرد الانسحاب من المنطقة الأمنية . وإذا ما قام لبنان بنشر قواته فى المنطقة الأمنية فإن الحكومة اللبنانية سوف يكون لديها دافع قوى لمنع مزيد من عمليات حزب الله العسكرية وتجنب الانتقام الاسرائيلى المؤكد الذى من شأنه أن يهدد سيطرتها على الجنوب . باختصار فان هناك أسبابا قوية يمكن على أساسها لإسرائيل أن تتوقع تحسنا فى الوضع القائم ، الذى لايؤدى إلا إلى حروب مستمرة محدودة النطاق وتفجر العنف على نحو أكثر كثافة بين وقت وآخر دون نهاية فى المستقبل المنظور .

ولكن على الرغم من أن منطق الانسحاب من المنطقة الأمنية قد يكون قويا ، إلا أن إمكانية إضعاف حزب الله أو تغيره ليست بنفس القوة التى يمكنها تهدئة المخاوف الاسرائيلية . فارتباط الحركة بايران ، وطابعها الأيديولوجى وانشطتها التى تدعو الى موت اسرئيل فى طهران وحتى اشاراتها المتكررة إلى " شمال فلسطين المحتل " ، كل ذلك يلقى صدى لدى الشعب الاسرائيلى سريع القلق من الجوهر الشمولى لمنظمة التحرير فى الماضى ، والاصولية الاسلامية فى الوقت الحاضر .

أكثر من ذلك ، فهناك مخاوف من أنه بغض النظر عن الدوافع الأصلية لحزب الله ومؤيديه ، فان مساواة اسرائيل بين حزب الله ومنظمة التحرير قد أصبحت مثل النبوءة

التى تحقق نفسها بنفسها ، لأن الصراع المبنى على هذا الافتراض قد خلق جروحا ومظالم لدى بعض اللبنانيين الذين أصبح لديهم رغبة فى الانتقام . وأخيرا لاتوجد ثقة فى قدرة الحكومة اللبنانية على الوفاء بسلام وهدوء عبر الحدود ؛ بغض النظر عن نواياها ومصالحها .

ومهما يكن إخلاص رفيق الحريرى فى تأكيداته ، فهناك اجماع عام فى اسرائيل على أن القرارات الحقيقية فى لبنان يتخذها حافظ الأسد ، والذى مهما كانت رؤيته بعيدة المدى، فان مصالحه التكتيكية تتطلب عدم الاستقرار على الحدود اللبنانية الاسرائيلية على الاقل حتى تتم تسوية حسابه الثنائى مع اسرائيل . بعدها سوف يحول دون نزع سلاح حزب الله لنفس السبب الذى جعله يستثنى حزب الله حين تم قمع كل الميلشيات اللبنانية الاخرى فى نهاية الحرب الأهلية.

باختصار فان الادراك لدور حزب الله فى الشئون اللبنانية - رغم أنه مغلوط فى مصدره - انما يجعل الاسرائيليين على غير استعداد للرهان على انسحاب منفرد يبشر بسلام فى الجليل ولكن لايضمنه . هذا رغم أنه يمكن التراجع حتى عن هذا الموقف إذا ماسارت الامور على غير ما يرام . ويظل الاحتمال الأرجح هو انسحاب فى سياق نوع ما من الاتفاق التفاوضى .

ان الخطوط العامة لاتفاق ما ليست صعبة التصور . فقد اعلنت اسرائيل بالفعل استعدادها للانسحاب الكامل ، على ان يتم الانسحاب من خلال عملية متعددة المراحل تقوم على بناء الثقة وتتضمن اثبات الحكومة اللبنانية قدرتها على منع استخدام الأراضى اللبنانية فى أعمال عدائية ضد اسرائيل . وإذا ما تركا لحالهما ، من الأرجح أن تتمكن الحكومتان الاسرائيلية واللبنانية من التوصل إلى ترتيب ما فى وقت قصير نوعا . إلا أن ما لايمكن حسابه هو ما إذا كان يمكن حدوث ذلك قبل أن تعيد اسرائيل مرتفعات الجولان وفقا للشروط السورية .

حزب الله فى الميزان

١٠ - حزب الله : من ميلشيا إلى حزب سياسي

مي شرتوني - دوباري

عادة ما تلجأ اسرائيل إلى وصف حزب الله بأنه جماعة من الارهابيين الاصوليين وذلك لإضفاء الشرعية على " الحصانة الاستراتيجية والمعنوية " التي تتمتع بها في لبنان . وقد صيغت هذه الاستراتيجية القائمة على التشويه ، والتي تسعى إلى عزل حزب الله ماديا ومعنويا عن بيئته وجذوره المدنية ، لتنفي عنه لبنانيته بل وتبرهن على معاداته للبنان . والأهم من ذلك أن هذا التوجه انما يعكس اعتقادا راسخا لدى صناع القرار الاسرائيلي بأن لبنان عديم الكيان . ولم تؤد نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ إلا إلى أثر ضئيل في تغيير الاعتقاد الاسرائيلي بأن اللبنانيين لن يقيموا دولة حقيقية . وترى اسرائيل أيضا أن حزب الله - شأنه في ذلك شأن لبنان ذاته - لايملك قاعدة سياسية اجتماعية . فهو- من المنظور الاسرائيلي - لايزيد عن كونهِ من مخلفات الميليشيا القديمة التي تم تجريدها من سلاحها وفقا لاتفاقيات الطائف .

ومن الثابت أن حزب الله يتخذ نمط الميليشيا ، وهو النمط الذي حكم لما يزيد على خمسة عشر عاما نشوء وتطور الجماعات المسلحة اللبنانية والتي تجمعها خصائص مشتركة منها الانتماء الطائفي (الشيعة - السنة - الموارنة - الدروز) واستخدام العنف في فرض حكم الميليشيا على بعض المناطق عوضا عن انهيار نظام الدولة . ولم يكن حزب الله استثناء من تلك الجماعات التي سعت لتأمين الولاءات المحلية بل والولاء فيما وراء الحدود الوطنية ، رافضة بذلك ضمنا أو صراحة أي ولاء للدولة الشرعية .

ولغرض التبسيط ، فإن قادة حزب الله إبان سنوات الحرب الاهلية لم يكونوا أكثر أو أقل لبنانية من بقية قادة الجماعات الأخرى . فلماذا إذن - وبعد ست سنوات من اتفاقية الطائف وميلاد الجمهورية الثانية - يظل حزب الله الجماعة الوحيدة من تلك الجماعات المسلحة - التي دخلت الحياة السياسية عن طريق اختراق جهاز الدولة - الذي لاتزال ظلال الشك تحيط بلبنانيته ؟ هل السبب هو روابطه القوية بايران على نحو يجعله بمثابة تعبير عن نفوذ الملالي في أوساط الشيعة اللبنانيين؟ أم أنها اللهجة التخريبية لفكره الذي يدعو إلى إقامة دولة اسلامية الامر الذي ينفي جوهر النظام السياسي اللبناني المتعدد

الطوائف ؟ وكون هذا الحزب هو الجماعة المسلحة الوحيدة التي لم يتم تجريدها من السلاح يضيف إلى الاعتقاد بأنها لن تتحمل أى اتفاق سلام ، لأن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يجردها من " أوراق اعتمادها " باعتبارها الحركة الوحيدة التي تقاوم الاحتلال الاسرائيلى .

غير أنه من الثابت أن الاعمال العسكرية التى تبرزها وسائل الاعلام تميل –على النقيض– إلى التعتيم على الهدف الرئيسى لحزب الله وهو أن يلعب دورا بارزا فى السياسة اللبنانية. إن انضمام هذه الجماعة المسلحة إلى اتفاق الطائف يضعها أمام خيار واضح : من الآن فصاعدا تعتبر " اللبننة " هى الكلمة الرئيسية للاعتراف به كحزب لبنانى والمشاركة بالتالى فى لعبة المشاركة التنافسية فى السلطة والمجتمع اللبنانى . وهذا معناه أن الحزب من الآن فصاعدا يجب أن يعمل من داخل النظام اللبنانى وليس ضده أبدا .

إن تحول الحزب من استراتيجية الهدم والتخريب إلى المشاركة – على غرابته – لم يكن إجراء تكتيكيا . فهو يذهب إلى ماهو أبعد من المتغيرات الدولية والاقليمية الكبرى التى وقعت فى أوائل التسعينيات ، والتى قيل إنها كانت وراء قيام الحزب بوضع أجندة جديدة . والحقيقة هى أن جذوره المحلية القوية هى التى تفسر هذا التحول فى قائمة أولوياته بسهولة ويسر . فخلال السنوات العشر الماضية تحول حزب الله إلى حزب سياسى محكم التنظيم والبناء وحركة قوية تعمل على المستوى القاعدى . ومما لاشك فيه أن شبكة خدماته الاجتماعية الواسعة وشعبيته كحركة مقاومة قد دعم وجوده السياسى داخل طائفة الشيعة اللبنانية . ولايقل عن ذلك أهمية قدرة قادة الحزب على التأقلم مع نظام سياسى كان حتى عهد قريب محطا لهجومه الكلامى ، حين كانت الطائفية ومعها المارونية السياسية والصهيونية توصف بأنها شرور . أما وقد اختار أن يكون لاعبا رئيسيا فى هذا النظام ، فإنه يقر به تماما حتى ولو كان قادته وأعضاؤه يؤمنون بأن هدفهم النهائى هو اجتثاث الطائفية السياسية من جذورها ولكن من خلال وسائل ديمقراطية . إن التخلى عن مرجعية الجمهورية الاسلامية المستوحاه من إيران (ولاية الفقيه) أو تطبيق الشريعة يعد دليلا واضحا على رغبتهم فى الالتزام بقواعد اللعبة الطائفية .

وقد يرى البعض فى هذه المرونة دليلا على الضحالة الفكرية لحزب الله ، معتقدين أنه لايمكن لحزب سياسى ان يرتد عن إلتزاماته السابقة دون أن يفقد مصداقيته السياسية . الا ان نفوذ حزب الله لم يتأثر من جراء هذا التحول فى المسار ، وإن كان قد اضطر إلى

تخفيف لهجته الأصولية . وهذا يوضح أن ديناميات الحزب ارتكزت منذ البداية على أساس طائفى . إن خصائصه الشيعية ضاربة الجذور تفسر السهولة التى تأقلم بها حـزب إسـلامى مع مناخ سياسى ومؤسسى جديد تماما .

وتجدر فى هذه المرحلة الإشارة إلى أن العلاقة بين الاسلاميين (سواء كانوا من السنة أو الشيعة) والدولـة فـى لبنـان هـى النقيض لمـا هـى عليـه فـى معظـم البلـدان العربيـة . فالمشاركة الاسلامية فى اللعبة السياسية كقوة شرعية لم تأت من أعلى نتيجـة لاسـتراتيجية تفرضها الدولة ، وإنما تتحدد ديناميات تلك المشاركة من خلال المنافسة الشديدة داخـل كـل طائفة والتى تظل المركز الحقيقى للشرعية فى لبنان . وتقوم الدولة اللبنانية بـدور المـوزع الذى يعطى القوى الجديدة حصصها الطائفية فى التمثيل . ولهذا فإن ما يهم القاعدة الشعبية لحزب الله ليس الاهداف الاسـلامية الكبيـرة مثـل تحريـر القدس ، وإنمـا إلـتزام الحـزب بـالروح الثوريـة التـى حركـت التعبئـة الاجتماعيـة والسياسـية الشـيعية فـى العقـود الثلاثـة الماضية وشكلت ملامح الشخصية الشيعية الجديدة .

إن تخلى حزب الله عـن موقفـه العنيـف مـن الدولـة اللبنانيـة ، وتحولـه الـى المعارضـة الشرعية ولكن غير المهادنة لحكومة الحريرى وسياساتها ، قد حقق له النجـاح فـى الحفـاظ على مصداقيته كحركة مناهضة للنظام . ولاشك أن ذلك يعطى الحزب تفوقا على منافسـته الشيعية أى حركة أمل وزعيمها نبيه برى . ورغم أن موقع برى كرئيس للبرلمان اللبنـانى – أحد أعلى ثلاثة وظائف فى الدولة – يمنحه الآن القوة فى الأمور السياسية الشيعية ، إلا أنه فى المدى البعيد قد يجعل نفوذ حركة أمل مقتصرا على قاعدته التقليدية .

ولقد ساعدت الخبرة البرلمانية الأولى لحـزب اللـه الحـزب علـى تحقيـق ذاتـه سياسـيا . وبالاضافة إلى الحلفاء الأربعـة فـإن نـواب الحـزب الثمانيـة كـانوا يشـكلون الكتلـة الأقـوى والاكثر تماسكا داخل المجلس المنتخب عام ١٩٩٢ . ويضمن التنسيق الوثيـق بيـن النـواب والحزب قبل وبعد كـل دورة برلمانيـة تماسـك المواقـف السياسـية لحـزب اللـه . ولايسـمح الحزب بتسرب الخلافات بين القادة وذلك من أجل حماية تماسكه .

وفى ضوء الظروف التى يعيشها لبنان فى الوقت الحـاضر ، فـإن جديـة المشـاركة مـن جانب حزب الله فى الانشطة البرلمانية تعد من الاهمية بمكان خاصة فى ظل ما أشار إليـه البعض ، وهم محقون فيه ، من أن لبنان " مؤجل سياسيا " .

ورغم أن كتلة الوفاء للمقاومة لم تقترب أبدا من الاطاحة بالحكومة ، إلا أنها عارضتها بأقصى ما يمكن مع احترام الخطوط السورية الحمراء او مايسمى بالسقف السورى . لقد رفضت هذه الكتلة مرتين فى ١٩٩٢ و ١٩٩٥ التصويت بالثقة فى حكومة الحريرى ورفضت مؤخرا ميزانية ١٩٩٦والتى رأت أنها لاتخدم الأغراض الاجتماعية . وبالاضافة إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية لصالح الاعداد المتزايدة من المعوزين ، فإن هذه الكتلة فى معارضتها للحكومة انما تركز على مكافحة الفساد ، والذى يقول نواب حزب الله إنه اخترق كل مستويات الدولة .

ونادرا ما ترفع هذه الكتلة المطالب الاسلامية على أساس سياسى أو حتى أخلاقى ، بل تركز بدرجة أكبر على الامور الدستورية مثل استنكار التعدى على الحريات العامة أو عدم احترام صلاحيات البرلمان .

إن أربع سنوات من خبرة حزب الله فى البرلمان تعد فترة قصيرة لايعتد بها فى التوصل لاستنتاجات طويلة الأمد . وإن ظل هناك ماهو جدير بالتأكيد عليه ، فقد أظهر الحزب عبر ممارساته ومواقفه البرلمانية مهارة سياسية تدل بذاتها علي درجة عالية من التسييس لدى قياداته. ويعترف المثقفون والسياسيون اللبنانيون الذين لايعرف عنهم التعاطف مع حزب الله بأنه الجماعة المسلحة الوحيدة التى تحولت بنجاح الى حزب سياسى . كما أن حزب الله ليس حركة ذات وجهين أحدهما أسود متعصب والآخر عقلانى مطمئن . ولقد أصبحت المقاومة التى يقودها فى الجنوب جزءا جوهريا من استراتيجيته المحلية فى منافسته المزمنة مع حركة أمل فى السيطرة على الطائفة الشيعية . ومن ثم فإن مقاومة اسرائيل قد أصبحت المقياس الذى يتم تقييم حركة أمل بناء عليه . وأخيرا فإن عملية عناقيد الغضب هى التى عبرت بحزب الله الفجوة بينه وبين بيئته السياسية والوطنية. ويمكن القول بان تلك العملية لم تعزز فقط عملية لبننة الحزب بل إنها نجحت أيضا فى لبننة المقاومة فى الجنوب .

١١ - حزب الله : البرجماتية والدعم الشعبى

جيلز ترندل

منذ ظهوره على الساحة اللبنانية فى اوائل الثمانينات ، ركز حزب الله فى خطابه السياسى على الدعوة الى تدمير دولة اسرائيل واشعال ثورة إسلامية فى لبنان . ولكن فيما وراء هذه الشعارات المتطرفة ، ووعيا منهم بالتوازنات المختلفة فى لبنان والمنطقة ، اقترب زعماء حزب الله اليوم من ادراك براجماتى وإن كان محدودا ، بأن كلا الهدفين ليس وشيك التحقق . وفى الوقت الحاضر صار خيارهم هو ضمان موطئ قدم أكثر قوة فى اطار النظام السياسى اللبنانى .

وتعتبر مقاومة الاحتلال الاسرائيلى للبنان هى الهدف الأكثر إلحاحا لدى حزب الله، على نحو غير قابل للمساومة . وإدراكا منه أنه لايملك القوة العسكرية لإنزال هزيمة بإسرائيل ، يشن حزب الله حروب عصابات على النمط الكلاسيكى " اضرب واجر" ضد القوات الاسرائيلية وحليفها العسكرى جيش لبنان الجنوبى . ويسعى المقاتلون إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عن طريق القيام بهجمات داخل المنطقة المحتلة تهدف إلى استنزاف القوة المادية والمعنوية للعدو ، بدلا من العمل على القيام بهجمة واحدة لاستئصاله . ويسعى زعماء حزب الله إلى تبرير الهجمات الصاروخية على شمال اسرائيل بالقول بأنها تأتى ردا على القصف الاسرائيلى للمدنيين اللبنانيين . ويعتبر حزب الله حربه فى جنوب لبنان حربا عادلة بلا جدال . فرجاله – والكثيرون منهم أصلا من سكان جنوب لبنان – يحاربون ضد احتلال دام أكثر من ١٨ عاما ، وهو الذى يمثل عدوانا فى حد ذاته .

إلا أن تعريف حزب الله " للاحتلال " يتسع ليشمل أكثر من سيطرة اسرائيل على جنوب لبنان ، فهو يعتبر أن فلسطين كلها أرض إسلامية محتلة ويزعم أن اسرائيل ليس لها الحق فى الوجود . وفى مظاهرات حزب الله ، يحمل المتظاهرون لافتات تدعو إلى " تحرير فلسطين " بينما يرددون هتافات " الموت لاسرائيل " . مثل هذه الشعارات المتطرفة توحى بأن هدف حزب الله المتمثل فى إجبار اسرائيل على الرحيل من لبنان ليس هدفا

نهائيا وانا ربما يكون مقدمة للانقضاض على اسرائيل كلها . بهذا المعنى يصبح حزب الله عقبة خطيرة فى طريق السلام والاستقرار فى الشرق الاوسط . إلا أن حسن نصرالله الأمين العام لحزب الله يعترف بأن هناك تمييز بين هدف تحرير جنوب لبنان وبين هدف تحرير القدس ، وأن كليهما يتطلب اسلوبا مختلفا . وفى الوقت الذى يؤكد فيه على الصراع المسلح باعتباره السياسة الوحيدة لحزبه فى التعامل مع الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، فانه يتوخى الحذر والغموض بشأن الكيفية التى سوف يسعى بها حزب الله لتحقيق هدفه الثانى .

وقد تكون مثل هذه المراوغة بمثابة خدعة من جانب جماعة تخفى كيف وأين سوف تضرب ضربتها بعد الانسحاب الاسرائيلى من لبنان . بل يمكن القول بأن زعيم حزب الله يدرك أن استراتيجية جماعته لابد وأن تصاغ على نحو واقعى حتى تتناسب مع القيود التى قد تجبره على قصر هدفه على إلقاء اسرائيل خارج لبنان وليس فى البحر .

اللافت للانتباه أن نصر الله وغيره من كبار الزعماء السياسيين فى الحزب يقولون ان على الفلسطينيين وليس على حزب الله أن يتولوا مسئولية الكفاح من أجل أرض فلسطين . مثل هذه التصريحات تعتبر أقرب ما يكون الى التنكر لأى مواقف ثورية لحزب الله ضد اسرائيل ، بل يقول نصر الله سرا إن مقولة حزبه الرسمية ، بأن كل اليهود الذين استطونوا فى فلسطين بعد إقامة دولة إسرائيل - فضلا عن ذرياتهم - عليهم أن يعودوا من حيث أتوا ، هى من قبيل الأحلام .

واذا كان حزب الله لايصرح علنا بنيته المقتصرة على قتال اسرائيل فقط فى اطار الحدود المعترف بها دوليا ، فهذا بسبب حرصه على تجنب الانقسام الداخلى أكثر منه نتيجة التردد فى الكشف عن تنازل مهم بهذه البساطة الى العدو . وتضم صفوف حزب الله أجنحة مغالية فى التشدد تلتف حول الشيخ صبحى طفيلى الأمين العام السابق لحزب الله الذى صرح علنا بأن " المقاومة " ضد اسرائيل سوف تستمر حتى بعد خروجها من جنوب لبنان .

إن وحدة الحزب - فضلا عن تأمين موقع نصر الله - انما تعتمد على التكرار العلنى للشعارات الراديكالية والبعد فى الوقت الحاضر عن أية صيغة توفيقية غير مقبولة . الا أنه

لايمكن أن تكون قيادة حزب الله عاجزة عن قراءة الواقع الى حد أن تعتقد أن مصير قوتها العسكرية ليس فى يدها .

إن سوريا – ذات الغلبة السياسية والعسكرية فى معظم لبنان – هى اللاعب الرئيسى . فحرب العصابات هى ورقة فى يد سوريا فى مواجهتها مع اسرائيل ، إذ أن موافقة سوريا على "مقاومة" حزب الله عن طريق السماح بوصول الإمدادات من طهران عبر سوريا نفسها وبعض مناطق لبنان الواقعة تحت سيطرتها انما تؤكد معارضتها لاحتلال اسرائيل للبنان والجولان. وبمجرد أن تسوى سوريا شئون أجندتها الخاصة فى مواجهة اسرائيل ، التى تتركز حول انسحاب الاخيرة من الاراضى السورية واللبنانية ، يمكن لنا أن نتوقع منها أن تغلق قنوات الإمدادات عن حزب الله وتجبره على نزع سلاحه . وإدراكا منه للنفوذ السورى فى لبنان ، يقبل نصر الله سرا سيناريو للسلام تقدم فيه سوريا تأكيدات لاسرائيل نيابة عن حزبه بأنه سوف يوقف نشاطه العسكرى بمجرد أن توافق اسرائيل على الانسحاب ، على أن يتزامن نزع السلاح مع الانسحاب. وإذا ما تم كبح جماح جناحه العسكرى ، فان حزب الله لن يختفى بل سيستمر فى السعى نحو تحقيق طموحاته السياسية. فبعد أن نشأ فى ١٩٨٢ ، كحفنة من غوغاء حروب العصابات صار حزب الله اليوم جماعة سياسية جيدة التنظيم ، وكان لها ثمانية أعضاء فى البرلمان المنتخب عام ١٩٩٢ ، وهم الذين صاروا أكثر جماعات المعارضة تماسكا ونشاطا .

وقد جاءت نقطة التحول الحقيقية لحزب الله كحزب سياسى فى عام ١٩٨٨ حين تم بناء هيكله التنظيمى الحالى فى طهران . فقد تم وضع كل الفصائل المتعددة التى أعطت الطابع الهلامى للجماعة ، بما فى ذلك الكتل العائلية المؤثرة والخلايا التى احترفت احتجاز الرهائن، تحت قيادة مركزية وطلب منها التنسيق بين أنشطتها .

ويتمثل المركز داخل حزب الله اليوم فى مجلس شورى مكون من ثمانية أفراد وهو هيئة صنع القرار الأساسية للجماعة . ويخدم العضو فى المجلس لمدة عامين وينتخب من جانب قواعد الحزب . وفى المقابل يختار المجلس من هذه القاعدة من يشغل أعلى منصب فى الحزب – الأمين العام .

وقد أثبت الهكيل التنظيمى لحزب الله الحيوية والفاعلية بعد اغتيال أمينه العام عباس موسوى فى هجمة بالهيلكوبتر الإسرائيلى فى فبراير ١٩٩٢ ، حيث سارع مجلس الشورى للاجتماع . وفى غضون ساعات كان قد انتخب بالإجماع حسن نصر الله زعيما جديدا . ويدعم مجلس الشورى المكتب السياسى المسئول عن العلاقات السياسية ، هذا فضلا عن لجنة تنفيذية مسئولة عن الشئون العسكرية والأمنية والاجتماعية . وفى السنوات الأخيرة كسب حزب الله التأييد والدعم من جانب الشيعة اللبنانيين نظرا لنغمته المتشددة ، بالإضافة إلى برنامجه الاجتماعى الديناميكى . فبفضل تراكم الأموال من مصادر الزكاة المحلية والدعم المالى المباشر من إيران ، يدير حزب الله شبكة من البرامج الاجتماعية والتعليمية والخيرية فى مناطق نفوذه فى كل لبنان .

وتقدم الخدمات للجميع بغض النظر عن الأصول الطائفية ، وهى الخدمات التى لا تقارن بالمساعدات الشحيحة التى تقدمها الحكومة اللبنانية ، أو تلك التى تقدمها حركة أمل للموالين لها .

وقد قامت منظمات المساعدة التابعة لحزب الله ببناء المدارس والمستشفيات فى بيروت وبعلبك ، ووفرت الرعاية الصحية والتعليم بالمجان للأسر الفقيرة . هذا فضلا عن الخدمات المتعددة التى يقدمها اعضاء حزب الله على المستوى المحلى بما فى ذلك حفر آبار ارتوازية وتوفير مياه الشرب للقرى والأحياء ، بالاضافة إلى اقامة مولدات لتوفير الكهرباء . أما " جهاد البناء " ، وهى جمعية خيرية يمولها حزب الله فقد أعادت بناء المساكن والمتاجر التى دمرت أو أضيرت من جراء القصف الاسرائيلى فى جنوب لبنان . هذه الأنشطة الخيرية انما تجذب عقول وقلوب سكان جنوب لبنان نحو حزب الله بفضل الهبات المالية ومساعدات إعادة الاعمار بعد التدمير الذى سببته عملية عناقيد الغضب .

لقد تأكدت الشعبية التى اكتسبها حزب الله من وراء خدماته الاجتماعية فى انتخابات ١٩٩٢ البرلمانية حينما أدار الحزب حملة ناجحة وحصل على ثمانية مقاعد للاعضاء الثمانية الذين رشحهم . وقد جعل هذا الفوز حزب الله هو العنصر الاساسى فى الكتلة الاسلامية المكونة من ١٢ مقعدا ، وذلك لأول مرة فى تاريخ البرلمان اللبنانى .

ان التحالفات التكتيكية الذكية التى عقدها حزب الله مع منافسته الشيعية سابقا أمل ، ومع المسيحيين المارونيين والأصوليين السنة ، عن طريق الانضمام إلى قوائم انتخابية مشتركة انما تشير إلى برجماتية تساعد الحزب فى الانتخابات البرلمانية فى خريف ١٩٩٦.

وعلى الرغم من اندماجه فى الاطار السياسى فى لبنان ، فإن حزب الله لايزال يحتفظ بشعاره الداعى الى إقامة الدولة الإسلامية التى سوف تنتج عن الانتفاضة الثورية لتعيد تشكيل المجتمع على نحو أفضل . غير أن عدم اعتناق أعداد كبيرة من الشيعة للخومينية كان درسا لحزب الله .

وقد نتج عن هذا الدرس المرير الذى تلقاه حزب الله أن أدرك زعماؤه بحصافة الحدود التى ينبغى العمل فى اطارها فى السياق اللبنانى . فساسة حزب الله يتحدثون اليوم عن الثورة الايرانية كملهم وليس كنموذج محدد يجب احتذاؤه ، ويعتبرون المفهوم الخومينى ولاية الفقيه " كأساس فكرى مثالى وليس خيارا سياسيا . ويدرك الملالى والساسة داخل الحزب أن المجتمع اللبنانى ذا التعددية الدينية ليس مستعدا لدولة إسلامية رغم أنهم يحجمون عن استبعاد هذا الخيار كلية .

إلا أن هذا الخيار يظل مرتبطا بدعوة حزب الله إلى نزع التعددية الدينية عن السياسة اللبنانية وتبنى حكم الاغلبية . هذا المطلب الذى يبدو ديمقراطيا وتقدميا ينظر إليه من جانب الجماعات اللبنانية الأخرى على أنه حيلة ماكرة ، لان حزب الله ، الأكثر نفوذا داخل أكبر الاقليات من الناحية العددية سوف يكسب اكثر من غيره فى دولة تعتمد على صيغة فرد واحد – صوت واحد . مثل هذا السيناريو قد يؤدى بلبنان إلى ان يستيقظ ذات يوم ليجد نفسه جمهورية إسلامية ليس عن طريق القوة وانما عن طريق الديمقراطية .

ومنذ نهاية الحرب الاهلية اللبنانية فى ١٩٩٠ ، حقق حزب الله نجاحا جديرا بالاعتبار فى دعم شعبيته داخل الجماعة الشيعية وتعزيز شرعيته وقوته داخل الحياة المؤسسية اللبنانية . ورغم جهود اسرائيل لاستئصال حزب الله فقد اثبت الأخير أنه باق . وتشير كل الدلائل الى محدودية الضرر الذى لحق بحزب الله من جراء عناقيد الغضب . بل أن الأثر الذى لم يكن مقصودا من العملية الاسرائيلية هو ان شعبية حزب الله زادت ، وصار

الحزب يستعد لجنى الثمار السياسية لهذا الدعم الشعبى المتزايد من خلال صناديق الاقتراع.

لقد أدى اندماج حزب الله فى الوسط السياسى إلى بعض التوتر داخل صفوف الحزب . إذ عارض الشيخ طفيلى مشاركة الحزب فى الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩٢ . وسوف يكون مستعدا لادانة أى تحول مستقبلى الى البرجماتية يوافق من خلاله حزب الله على نزع السلاح مقابل خروج اسرائيل من لبنان . أما نصر الله فهو يتمتع بدعم الأغلبية فى الحزب ، وسوف يسعى إلي التنسيق مع إيران بشأن أية خطوة مستقبلية . ويبدو مستقبل حزب الله آمنا كما كان وسوف يسعى للاستمرار كفاعل له اعتباره فى لبنان لفترة طويلة قادمة .



بـــزوغ لبنـــان

١٢ - اسرائيل وجنوب لبنان
وراء حملات الدمار الدوري خراب الاحتلال المقيم

أحمد بيضون

بين الحقوق التى يطيب للبنانيين اليوم أن يتمسكوا بها حقهم فى السذاجة . هم يعلمون أنهم ليسوا سذجا فى الواقع . إذ كيف يسعهم أن يحفظوا للسذاجة مكانا فى نفوسهم بعد كل ما يعانونه وعانوه فى مدى ربع القرن الأخير ؟ غير أنهم محتاجون ، وهم يتأملون فى أحداث ابريل الأخيرة وفى ذيولها المستمرة ، إلى كثير من السذاجة حتى يتمكنوا من طرح الاسئلة الأساسية ، الأسئلة الصائبة . وهم أصحاب حق ، لا ريب فيه ، فى أن يستعيروا ، طلبا لتلك السذاجة المرغوبة ، عقول أطفالهم الذين أحرقوا فى قانا والنبطية والمنصورى . هم أصحاب حق فى مهلة يعلنون فيها براءتهم من ضرورات السياسة الكبرى والنظام العالمى ويصوغون فيها الأسئلة التى تمليها عليهم هذه البراءة قبل أن يباشروا - إذا باشروا - رحلة النظر فى هذا النظام وتلك الضرورات . وما يزال الجنوبيون أولى اللبنانيين بهذه السذاجة - وما يزالون بين أبعدهم عنها فى الواقع - لأنهم أهل الأطفال الذين رآهم العالم مزقا وفحما ورؤوسا صغيرة محطمة . ولانهم ، بعد ذلك ، أصحاب البيوت التى دكت إلى الأرض ومادة القوافل المذعورة التى رحلت نحو الشمال . على أن أفضلية الجنوبيين هذه تبقى محدودة - وهم يريدونها محدودة - لأنهم التقوا ، فى الشمال ، لبنانيين أحسنوا التمييز ما بين مستوى الوحدة المفروض ومناطق الخلاف القائم أو المحتمل، فلم ينقسم لبنان حول دمه مرة أخرى .

أما الأسئلة الساذجة فمن بينها ما يأتى : لم لا ينسحب الجيش الإسرائيلى من جنوب لبنان فتغيب النار عن جانبى الحدود بعد أن تضمن غيابها الدولة اللبنانية والأمم المتحدة وكل من تلزم ضمانته من أطراف أخرى ؟ لم كان على اللبنانيين أن يتحملوا بقاء الاحتلال ولم يكن عليهم أن يدفعوا ثمنا ما ، أيا كان ، لاستعادة أرض هى أرضهم إذا كانوا لم يبدأوا أحدا بالحرب ولم يعتدوا على أحد ؟ وإذا كان قد وجد من قاتل ، فى ما مضى ، من الأرض اللبنانية (وهو ما فعلته المنظمات الفلسطينية) وإذا كان يوجد اليوم من يستثمر

قتال اللبنانيين للاحتلال ، فهل يصح أن يحمل لبنان - بمدنييه أولا - تبعة هذا الاستثمار ما دام ضحية لهذا الاحتلال ؟ إذا كانت إسرائيل لا تقاتل إيران التى تمسك بجانب من مقاليد المقاومين الايديولوجية والسياسية والعسكرية ، ولاتقاتل سوريا التى تمسك بجانب آخر من مقاليدهم السياسية والعسكرية ، ولا تقاتل الجيش اللبنانى لأن الدولة اللبنانية لا تقاتلها ، ولا تصل يدها - وإسرائيل المشهورة بالطول - إلى مفاصل الجهاز المقاوم ومواطن قوته ، فهل يجوز لها أن تعتبر مئات الألوف من الأهالى العزل مجرد حاصل سخيف للطرح يسهل التنكيل بهم للإبقاء على الاحتلال ، بعد تقليص كلفته ، بغية المقايضة به فى المفاوضة الاقليمية .

هذا بعض من أسئلة ساذجة يجوز للبنانيين أن يطرحوه حين ينظرون فى أساس الوضع الذى هو وضعهم من زمن طويل . على أنهم طرحوا أيضا أسئلة أخرى جرت على ألسنتهم من تلقائها ، وهم يحصون الساعات ويعدون قتلاهم وجرحاهم ودمار بيوتهم وأرزاقهم ، ويعاينون أحوال مهجريهم ويرون هذا كله يربو ويزداد فظاعة من يوم إلى يوم فيما المفاوضات السياسية تتلكأ فى الافضاء إلى نتيجة ووقف النار يطول انتظاره . هذا ذلك أنه كان يكفيهم أن ينظروا إلى هذه المفاوضات ، بعين كل ضحية تسقط لهم كل ساعة حتى يروا فيها ، أولا وأخيرا، معرضا شاسعا لوقاحة العالم . ولقد أتيح لهم وقت يفيض عن حاجتهم ليتجولوا بين أرجاء هذا المعرض وينظروا فى كل زواياه . وجاءت أسئلتهم ، خلال هذه السياحة ، أشد سذاجة ، وأكثر حدة بالتالى، من تلك التى كانوا يطرحونها قبل افتتاح المعرض .

من من أهالى المنصورى ربى أولاده حتى تعلو على جماجهم ، ذات يوم موعود ، حظوظ حزب العمل فى كسب الانتخابات الاسرائيلية ؟ وهل عاش ضحايا النبطية ما عاشوه من أعمارهم موعودين بيوم تقصف فيه هذه الأعمار ليتجدد بقصفها الغرام بين بيل كلينتون ويهود الولايات المتحدة ؟ وهل شقى أهالى شقرا فى المغتربات لتمهد ، مع تمهيد بيوتهم الفخمة بالأرض، مكانة لائقة لإيران فى الآفاق الجارى رسمها للشرق الأوسط ؟ وهل كان مناسبا أن تجبل أشلاء أهالى صديقين بدماء أهالى قانا حتى يستقيم المزيج ما بين المصالح الأميركية والمصالح الفرنسية (بل الأوروبية عموما) فى هذا الجزء من العالم ؟ وهل اشترك أهالى القليلة يوما فى أية انتخابات نيابية (أو بلدية) شامية حتى تعد دمشق

أولى من عاصمتهم بأن تكون مسرح مفاوضات مدارها حياتهم وموتهم وحتى تعتبر القيادة السورية مكلفة التصرف بمصالحهم وخاضعة ، بعد ذلك ، لمحاسبتهم ؟ وما الذى سيفعله بوريس يلتسين لإيذاء أهالى رشكنانيه ما دام أنه غاضب لاستبعاد بلاده من اللجنة المكلفة أن ترعى التقيد بـ " تفاهم نيسان " ؟ ماهى - أخيرا - جناية المقيمين على هذه التلال المتواضعة أو فى تلك الوديان الوادعة أو على هذا الشريط الساحلى النحيل حتى تعتبر قراهم وبلداتهم وحقولهم وبساتينهم (وهى كلها نقطة فى بحر العالم) " أرض ميعاد " لهذه الحرب العالمية الصغيرة ؟

لايوجد ، على الأرجح سذج - باستثناء الأطفال الذين لم تتسع أعمارهم بعد لكل الدروس المناسبة - لا فى جنوب لبنان ، على الأخص ، ولا فى لبنان ، جملة . فالسذج تيسر لهم وقت كاف لينقرضوا فى ربع القرن الأخير . اللبنانيون يعلمون (نحن نعلم) أن الأسئلة أعلاه ليست هى الأسئلة التى يطرحها من يريد أن يأكل عنبا . بل هى قد تكون الأسئلة التى يطرحها من يريد أن يتلقى المزيد من الصواريخ . ولما كان اللبنانيون لا يعوزهم الذكاء إجمالا(وإن كان فى جملة عيوبهم أنهم يبالغون ، أحيانا فى تقدير ذكائهم) فإنهم اختاروا ، لطرح الأسئلة المذكورة وقتا مناسبا ، وهو الوقت الذى كانت الصواريخ فيه تجتاح منازلهم ومرافقهم على كل حال . على أن اللبنانيين كانوا يعلمون ، على الدوام، أن أذكياء العالم ، القريب منهم والبعيد ، حينما ينظرون اليوم فى ما جرى بعد مدريد يبدأون عادة بالقول " إن سلام الشرق الأوسط وما يليه من مصالح استراتيجية تقتضى كلها أن يفوز شيمون بيريز وحزبه بانتخابات الكنيست المقبلة " . ثم يتدبرون أطفالا غير أطفالهم ينذرونهم للقتل طلبا لهذا المأرب السامى . هذا يقوله (ويفعله) كثيرون أولهم شيمون بيريز نفسه . أما إذا كان الأذكياء يقفون عند قطب الصراع الآخر - فى طهران مثلا - فهم يقولون : " إن المفاوضات الآيلة إلى تسوية عربية - إسرائيلية هى الآن فى مأزق . وهى ، فى كل حال ، مسار بين مؤدياته عزل النظام الإيرانى . لذا كان تصعيد العنف ، سواء أكان مسرحه القدس وتل أبيب أم جنوب لبنان والجليل الأعلى ، أمرا مطلوبا لإحكام المأزق وبشير خير لنتنياهو . وليس بعيدا أن يتمخض المأزق عن ضربة قاضية تأتى على جهود التسوية برمتها فترتد بعد ذلك إلى حالة المواجهة (التى لاتزال تقف فيها إيران) . فإذا كان الأذكياء مقيمين لا فى موقع قطبى متطرف بل فى موقع

التجاذب واشتباك الخيوط (فى دمشق مثلا) فهم يقولـون:"إن تصعيد العنف ليس إحكاما لمأزق المفاوضات ، بل هو مخرج من المأزق . ذلك أنه حين تضحى التهدئة مطلبا ملحا لأهل الحل والعقد فسيدركون مرة أخرى أن معظم وسائل التهدئة فى يدنا ما دامت أن حركة المقاومة لا يسعها أن تكون طليقة ، على ما قد تهوى طهران ، ولا غير مأذونة . ولن يحل هدوء لا يقربنا من مطالبنا فى المفاوضات " نقع على أذكياء أخيرا ساقهم سوء الطالع إلى هوامش التسوية وما يتبعها من أسواق ، وهم يرون لأنفسهم حقا فى نصيب من المتن . هؤلاء هم مثلا – الروس– الذين لم ينسوا ماضيا قريبا – والفرنسيون الذين لم ينسوا ماضيا أبعد بقليل . وهم استبقوا بؤر نفوذ وسبل مخاطبة موزعة بين إيران والعراق و.. لبنان وغيرها . هؤلاء يقولون " إن المأزق المشار إليه دليل على أن الولايات المتحدة لن تقوى على النهوض وحدها بالعبء الذى تنامى – على مدى الأعوام الأخيرة – إصرارها على النهوض به منفردة . لذا كانت الشراكة فى الخروج من المأزق ورعاية الهدوء مدخلا إلى شراكة أوسع نطاقا وأعم نفعا للشركاء العائدين . " هذه مدارات لخطب ذكية يلقيها أذكياء – أو يلقون كلاما يشى ، مداورة ، بمضمونها – وهى لا تشبه ، فى شئ– ما ذكرناه من أسئلة اللبنانيين الساذجة حتى الخرق . فهل القذائف ومشهد المجازر والدمار قد ذهبت بصواب اللبنانيين ؟

كان من شأن هؤلاء أن تجرى ألسنتهم بخطاب ذكى من طراز هذه الخطب . فهم من طينة البشر ولا يتورعون عن إيذاء من يؤذيهم بل أيضا عن إيذاء من يتوخون من الإيذاء منفعة ما ، وإن كان لم يمسسهم بضرر . ولكن اللبنانيين شعب صغير ، ضعيف الوسائل وهم لا يملكون الإضرار إلا بأنفسهم تقريبا . لذا لا تتجاوز رغباتهم فى الأذى مستوى النوايا . والحال أن العالم – بنظامه الجديد ، على الأخص – يزعم أنه لا يحاكم النوايا ، مهجوة كانت النوايا أم مكنونة . وإنما هو يحاكم الأفعال . هذا الامتناع عن اعتبار النوايا سببا للمحاسبة ليس كرما من أقوياء العالم ، بل هو – هو أيضا – " سياسة واقعية " . فلولاه لكان على الأقوياء ، أن يعاقبوا مئات أو ألوفا من ملايين المدنيين فى كل بلاد العالم. وهذا عبء ثقيل حتى على الأقوياء وليس فى الإقبال على حمله فائدة . واللبنانيون الذين تصير صفتهم المدنية محل التباس حين ننظر إلى ما فعله بعضهم ببعض فى السنوات العشرين الأخيرة ، يعودون ، بخلاف ذلك أولى الناس بأن يعتبروا جميعهم ، تقريبا ، من

المدنيين ، حين ينظر إليهم من الخارج . فهم لا يقاتلون أحدا خارج بلادهم ، وحتى جيشهم لايقاتل ، وعليه فإن كل أذى ينزل بهم من الخارج - أى خارج - إنما هو عدوان بحت عليهم - أى عدوان على مدنيين - وليس ، بأى حال ، ردا لعدوان هم البادئون به .

وما دام موضوعنا هنا هو حملة إسرائيل الأخيرة على لبنان ، فلنخرج مرة أخرى عن الموضوع . فهذا موضوع لا يتضح معناه ومداه إلا بالخروج عليه . توحى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين أنه لولا عمليات المقاومة لكان لبنان وإسرائيل معا بألف خير ولأمكن حل كل مشكل قائم بينهما بما يرضى الجهتين . ويميل العالم إلى الظن - لقصر ذاكرته ونظره - بأن ما أنزله الاحتلال الاسرائيلى من أضرار بلبنان لا يتجاوز ١٧٠ قتيلا سقطوا فى إبريل الماضى ومعهم ٣٥ جريحا ومئات أو ألوف البيوت المدمرة (لم يكتمل احصاؤها بعد) ومحطتان أساسيتان لتوزيع الكهرباء وجسور كثيرة ومرافق مختلفة . وقد يتذكر العالم اجتياح ١٩٩٣ الجوى لأن " تفاهم تموز ١٩٩٣ " ذكر كثيرا فى أثناء التفاوض على " تفاهم نيسان " الأخير. هاتان الحملتان يقدمهما الإسرائيليون على أنهما اقتصاص من صواريخ كاتيوشا أطلقت على الجليل . وبين اللبنانيين كثيرون - نحن منهم - يدينون ضرب المدنيين والأهداف المدنية (وقد ذاقوه وخبروه مليا) أينما كان المدنيون وكانت الأهداف . على أن الدينونة هذه لا تسوغ عشرات من المدنيين اللبنانيين قتلتهم الغارات الاسرائيلية فى سنتين وأشهر فصلت ما بين يوليو ١٩٩٣ وابريل ١٩٩٦ ، أى فى مدة كانت فيها الكاتيوشا قابعة فى مخابئها . ولاتسوغ الدينونة ايضا نسيان مئات من القتلى المدنيين سقطوا فى الغارات الاسرائيلية على لبنان بين الانسحاب الاسرائيلى من أقسام من الأراضى اللبنانية ، ابتداء من صيف ١٩٨٣ ، وحملة تموز الآنفة الذكر. وقد كانوا يسقطون عادة - وفى ركابهم الجرحى والعمران - لا ردا على كاتيوشا استهدفت الجليل (فإن هذا كان على الدوام شذوذا لا قاعدة) بل اقتصاصا من عمليات مقاومة للاحتلال جرت فى نطاق الأراضى اللبنانية . وليس من ريب فى أن احتساب الضحايا فى مقابل الضحايا ، أمر مقيت على كل حال . ولكن بشاعته تتضاعف حين يجرى مقلوبا ، فتظهر كل حملة اسرائيلية جديدة وكأنها حملة تبجح بأن كل قتيل إسرائيلى يساوى عشرة أو مائة من القتلى اللبنانيين . وهو ما يوحى بمثله تصريح إسرائيلى حديث العهد بأن قطع الكهرباء عن كريات شمونة لا يعد له إلا قطع الكهرباء عن بيروت .

هذا ونحن لا ننسى طبعا ١٩٠٠ قتيل لبنانى وفلسطينى أكثريتهم الساحقة من المدنيين سقطوا فى اجتياح ١٩٨٢ وحده ، ولا أن هذا الاجتياح كلف لبنان ما يوازى أهله جميعا مدة ستة أشهر . ولا ننسى أيضا ألافا أخرى من الضحايا سقطت بين ١٩٦٨ و١٩٨٢ (وهى مرحلة العمل الفلسطينى المسلح فى لبنان) وواكب سقوطها جرحى ومعوقون ودمار كبير ، جلبها قصف منتظم واجتياحات واسعة عدة أخصها بالذكر اجتياح ١٩٧٨ الذى أعقب احتلالا لايزال يرزح تحته نصف لبنان الجنوبى وجانب من البقاع الغربى الى اليوم.

على أن ذكر الحملات والغارات وعمليات القصف والتفجير (فى الأحياء المدنية المكتظة) وحوادث النسف والاغتيال والخطف والاعتقال والتعذيب والترهيب لا تستنفد كلها وصف "الحضور" الاسرائيلى الدائم على الأرض اللبنانية ، وهو قد دخل اليوم عامه التاسع عشر . هذا الحضور لا تلخصه مجزرة قانا (على فظاعة ما جرى فى قانا) ولا تشكل النار إلا صورته الظاهرة . هذا الحضور له اسم بسيط : إنه الاحتلال .

وذلك أن الاحتلال وضع يتجاوز نطاقه ومدى آثاره كل عمل عسكرى مؤقت بالغا ما بلغ من العنف . شاهد العالم هجرة نحو ثلاثمائة الف جنوبى فى إبريل الماضى نحو صيدا وبيروت والجبل وحتى الشمال البعيد . ولكن العالم لا يتذكر إلا نادرا أن نصف الجنوب محتل منذ ثمانية عشر عاما وشهرين وأن هذا الاحتلال قد توسع واستبقى شطرا جديدا من هذا الجنوب بعد اجتياح ١٩٨٢ ، والانسحابات الجزئية التى تلته ، واستبقى معه شطرا من البقاع الغربى . فكان أن زادت مساحة المنطقة المحتلة منذ ذاك عن عشر الأرض اللبنانية. هذه المنطقة كان يقيم عليها عند بدء الحرب اللبنانية عشر سكان لبنان أيضا فهى ، باستثناء المدن الكبيرة وضواحيها ، بين أكثر مناطق لبنان اكتظاظا بالسكان فى الأصل . اليوم بقى فيها مايقدر بـ ١٣٠,٠٠٠ من المقيمين. أى أن تعداد الذين اضطروا إلى النزوح عنها يربو عن مائتى ألف . بادئ ذى بدء شطبت منها اثنتا عشرة قرية من على الخريطة . ولعل أقرب السبل إلى إدراك حالها النظر فى ما آلت إليه حال مدنها الصغيرة : من حاصبيا إلى الخيام ومرجعيون إلى بنت جبيل وجزين . فقد بقيت الخيام مثلا خالية تماما لسنين عدة بعد الاجتياح . ويقيم فيها اليوم حوالى أربعة آلاف ساكن مقابل حوالى من خمسة عشر ألفا كانوا فيها سنة ١٩٧٥. وهذه مقابلة لا يتم معناها إلا حين نتذكر أن السكان فى هذه المنطقة كانوا يتضاعفون مرة فى كل عشرين سنة تقريبا برغم نزيف الهجرة " العادية " .

ففيها نقع – كما في سائر مناطق الأطراف– على أعلى معدلات الزيادة السكانية فى البلاد، ولكن تبقى الخيام – وفيها السجن السيئ الصيت الذى أنشأه الاسرائيليون سنة ١٩٨٥ – أحسن أخواتها حالا . ففى بنت جبيل ، التى كانت تقاربها حجما سنة ١٩٧٥ وبلغ تعداد المقيمين فيها أكثر من ٢٤ ألفا حين عاد إليها أهلها المهجرون من ضواحى بيروت فى صيف ١٩٧٦ ، لم يبق اليوم إلا نحو ألفين من المقيمين الدائمين . وأما جزين وجوارها (وفيه أكثر من ٤٠ قرية – ما عدا المزارع – أكثرية سكانها الساحقة من المسيحيين) فيشهدان كارثة سكانية تامة المعانى إذ هبط عدد المقيمين فيهما معا إلى آلاف معدودة من الناس .. إلخ ..إلخ .

معنى هذا أن ما شهده العالم من تهجير اتخذ صورة الموجة الضخمة لأهالى المناطق المقصوفة فى أثناء حملة إبريل الأخيرة يقابله وضع تهجير ثابت (قريب إليه من حيث الحجم) فى المنطقة المحتلة . أما الأسباب فهى ها هنا خلاصة لصورة الاحتلال : اختناق النشاط الاقتصادى فى منطقة يطرح الانتقال منها وإليها مشكلات معقدة ، الإرهاب السياسى وحالات الاعتقال المؤقت والمتمادى والموت تحت التعذيب ، فساد الادارات المحلية وسيادة الميليشيات والمافيات المستظلة علاقاتها بسلطات الاحتلال ، التجنيد الاجبارى فى الميليشيات وهو يحمل الأهالى على تهريب أبنائهم قبل أن يبلغوا سن التجنيد والهرب معهم فى الغالب ، خوف المقيمين من الحساب عند الدولة اللبنانية أو المقاومة المسلحة إذا خضعوا لاستدراج السلطة المحتلة وأتباعها إلى التعاون ، وهو خوف ينتهى إلى التخيير ما بين النزوح والاحتباس فى المنطقة المحتلة وأخيرا لا آخرا التخريب المنظم للعلاقات المجتمعية وذلك برعاية تكوين طائفى معين لجهاز القمع الميليشيوى ثم تسليمه على قرى ذات صفة طائفية مغايرة .

تلك هى حال " الشريط " اللبنانى الذى تحتله اسرائيل . وليس هذا الشريط أمنيا ولا دفاعيا. وانما هو منطقة هجوم . وتزداد موافقة هذه الصفة له حين ننظر الرسم الذى استبقى له بعد الانسحاب الاسرائيلى الأخير من سائر الأراضى اللبنانية المحتلة فى ربيع ١٩٨٥ . فهو رسم مختلف اختلافا بينا عن ذاك الذى كان له بين اجتياح ١٩٧٨ واجتياح ١٩٨٢ .

ليس هذا الشريط أمنيا لأنه لا يحفظ ، بأى معنى من المعانى أمن المستعمرات الإسرائيلية الشمالية . وهو ليس دفاعيا ما دامت إسرائيل غير مهددة بأى اجتياح من هذه الجهة . بل إنه إذا كان أمن مستعمرات الشمال الاسرائيلية قد بقى مهددا طيلة السنوات العشر الأخيرة فالسبب الأظهر والأهم فى ذلك هو استمرار الاحتلال الإسرائيلى لهذا الشريط . فقد كان صعبا جدا بعد رحيل المنظمات الفلسطينية عن لبنان فى صيف ١٩٨٢ وانسحاب الجيش الاسرائيلى ، بعد ذلك ، تدريجيا ، من الأراضى اللبنانية أن تواصل أية جهة لبنانية ـ أيا كان ولاؤها ، مقاتلة إسرائيل لو ان الانسحاب المذكور استكمل إلى الحدود الدولية .

على إن إسرائيل لم تشأ برغم وضوح هذا الأمر أن تضع حدا للاحتلال . وهى رفضت على الدوام أن تقبل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذى ينص على انتشار قوات الأمم المتحدة إلى الحدود الدولية وعلى تسليم قوى الدولة اللبنانية الشرعية مسؤولية حفظ الأمن والنظام على حدودها الجنوبية بدعم وتسهيل من المنظمة العالمية . وهى رفضت ، بعد ذلك ، أن تسهل تطبيقا تاما لاتفاق الطائف المتمتع باعتراف دولى ، إذ كان انسحابها ، بموجب القرار الدولى نفسه ، ركنا من أركان العملية التى رسم خطوطها الاتفاق المذكور . وحين انطلقت مسيرة السلام الاقليمى من سنة ١٩٩١ ، سايرت الولايات المتحدة التصور الاسرائيلى لإطار المسيرة المبدئى فحالت ، دون إدراج القرار ٤٢٥ بين القرارات الدولية التى يتشكل منها هذا الإطار هذا رغم رعايتها هذا القرار أصلا .

وللابقاء ، من جهة اسرائيل ، على الشريط المحتل سببان هجوميان : الأول ان الشريط المذكور برسمه الأخير الذى اشرنا اليه ، يتحكم بما يصل الى نصف الأراضى اللبنانية حتى مشارف بيروت ، جاعلا معظم طرقها ومرافقها تحت مرمى الرشاشات الاسرائيلية الثقيلة ناهيك عن المدافع . وهو يتحكم بين ما يتحكم بطرق إمداد رئيسية تسلكها القوات السورية المرابطة فى البقاع وفى جانب من جبل لبنان . والواقع ، من غير جدل ، أن اسرائيل تؤثر مواجهة لبنان وسوريا ، متى واجهتهما ، سلما أو حربا ، وهما تحت وطأة هذا التحكم على مواجهتهما وهما بمنجاة منه . فاذا كان الوضع وضع مفاوضات أمكن ، تحت الوطأة المذكورة ، فرض المطالب الاسرائيلية بالأرض والمياه . وذلك أن لا صحة لما يردده مسؤولون اسرائيليون كل مدة من انه لا مطامع لإسرائيل فى أرض لبنان وفى

مياهه . فهذه المطامع تقوم عليها أدلة حسية - لاتقديرية - أهمها ان اسرائيل اقتطعت منذ انشائها إلى اليوم مالا يقل عن مائتى كلم٢ من الأراضى اللبنانية . وتقارب مساحة مزارع شبعا وحدها نصف هذا المجموع . هذه أراض ضمت ونصب امامها الاسرائيليون شريط الحدود الشائك . فاذا لم يكن الاسرائيليون يرغبون فى ضم أى شبر من الأرض غيرها ، كان استبقاؤها وحده سببا كافيا ، وأما المياه فان الاسرائيليين (الذين لم يتيسر لجهة ما الى اليوم ان تقطع بحكم فى شأن ضخهم مياه الليطانى الى اراضيهم) لا يفتأون دائبين فى صياغة النظرية القائلة ان لليطانى وللحاصبانى (وهو من روافد الأردن) خزانا جوفيا واحدا وإن لهم ، بالتالى ، حقا فى جانب من مياه الليطانى (وهو نهر يجرى من منبعه الى مصبه فى الأراضى اللبنانية) . وهم لايفتأون يروجون ايضا لنظرية " فائض المياه " اللبنانى (وهو فائض وهمى) معلنين استعدادا للشراء لايلبث ان ينكشف فى المفاوضات عن رغبة فى فرض البيع . فالحال أن هذا هو خط السلوك الاسرائيلى : الاعلان العام المتكرر عن اطيب النوايا ثم ظهور آلاف التفاصيل التى " يقيم فيها الشيطان " عند مباشرة المفاوضات .

وأما السبب الثانى لإبقاء الاسرائيليين على حال الاحتلال فهو يتصل باستقرار الجنوب اللبنانى وتماسك الدولة اللبنانية . ذلك أن السلطة المحتلة لا ترغب فى هذا ولا فى ذاك . فإسرائيل - قبل إيران وسوريا ، وعلى غرارهما - ترى فى الجنوب اللبنانى ، بين ما ترى فيه ، بؤرة توتر يمكن توظيف التصعيد أو الهدوء فيها للتأثير فى مجرى المفاوضات الاقليمية و - قبل المفاوضات وخلالها - فى مجرى الصراع الاقليمى . وهى تؤثر ، فى هذا السبيل ، أن تواجه دولة لبنانية متهالكة ، ضعيفة الوسائل ، ضيقة الحيلة . وقد كان من بين الأدلة ، على هذا كله ، ان إسرائيل اشتركت بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ فى اختيار " نوع " المقاومة التى " تحب " مواجهتها فى الجنوب . فعبرت قوافل البغال المحملة ذخائر لمقاتلى حزب الله أمام خطوط "جيش لبنان الجنوبى" على تخوم إقليم التفاح ولم تحرك القوات الإسرائيلية ولا أتباعها ساكنا . وأمكن بذلك فك الحصار الذى كانت تضربه ميليشيا حركة أمل حول هؤلاء المقاتلين فى الإقليم . وقد يسر ذلك إطلاق حركة الحزب ، بعد أن كانت محصورة للغاية ، فى الإقليم المذكور ثم فى الجنوب كله . هذه واقعة لما ينسها الجنوبيون . وتعليل هذه " الأفضلية " هو أن ميليشيا أمل كانت إذ ذاك آيلة إلى الحل ،

بموجب اتفاق الطائف الذى قبلته قيادتها ، شأنها فـى ذلك شـأن ميليشـيات لبنانيـة أخـرى ، وكان الطاقم السياسى المشرف عليها قد بـات جـزءا لا يتجزأ مـن طـاقم السـلطة اللبنانيـة الجديدة . هذا بينما بقى حزب الله ، بحكم انتمائـه وخطـه وشبكة علاقاتـه الإقليميـة، بعيـدا جدا عن متناول هذه السلطة ، قادرا عند اللزوم على تغليـب دواعيـه علـى دواعيها وعلـى ضـرب عـرض الحـائط بمستلزمات توطيدهـا ووحدتهـا السياسية . وقـد غضـت إسـرائيل الطرف عن "عودته" المظفرة إلى الجنوب ويسرتها (مـع علمهـا بشراسـة إصـراره علـى مقاتلتهـا وببـأس مقاتليـه وحسن تنظيمهـم) وذلـك للأسباب التـى ذكرنـا لا لغيرهـا . ولا يستغرب هذا الموقف قطعـا مـن وصـل إلـى علمـه تشـجيع السلطات الإسرائيلية لحركـة " حمـاس " فـى الأراضـى الفلسطينية المحتلـة ، أثنـاء مرحلـة " الانتفاضـة " طلبـا لإضعـاف منظمة التحرير . فإن هذا ، في دنيا السياسة ، هو ما يطلق عليه اسم أخذ غموضـه يسـحر نفرا كبيرا من مثقفينا فى السنوات الأخيرة : البرجماتية .

فى كل حال ، لا يمسك حزب الله ومن وراءه وحدهم مقاليد التصعيد فى جنوبى لبنان ، بل إسرائيل تمسك بهذه المقاليد أيضا وتعمد إلى التصعيد حيـن يناسـبها ذلـك . والتصعيد ، حين لا يناسب الحكومـة " العماليـة " الاسـرائيلية فهـو قـد يناسـب جنـرالات بـاتت طـاعتهم لحكومتهم (بعد كارثة قانا السياسية) أمرا غـير مؤكـد . هؤلاء يملكـون " المبـادرة " إلـى ارتكـاب " أخطـاء " محـدودة، وهـم يـردون علـى عمليـات المقاومـة ، لاتلبث أن تـؤول - باعتبارها تحديا لتفاهم تموز أو لتفاهم نيسان - إلى إطـلاق الكاتيوشـا . والكاتيوشـا هـذه - حين تجد ذريعة للانطلاق فى ظرف يخمن مطلقوها أنه مناسب - قد لايردعها اعتذار مـن الحكومة الإسرائيلية ولا نصيحـة مـن غيرهـا. ذاك يضيـف فريقـا جديدا (هـو الجنـرالات المذكورون) إلى الأفرقاء الذين يسعى كل منهم أن يجد دواعى خاصة به إلى نسف تفـاهم نيسان وإحراق الجنوب اللبنانى مرة أخرى .

على أن الطرف المستجد لا ينبغى أن يحملنا على إهمال الأطراف الأصلية . فهذه كلهـا لاتزال على سلاحها . وما كان عسر التوصل الى " تفاهم نيسان " إلا إشارة الى مـا سـيلقاه من عسر إعمال هذا التفاهم . فقد أخـذت الدلائـل تـترى علـى أن مصـير هـذا التفـاهم قد لايكون خيرا من مصائر اتفاقات وقرارات سبقته ، منها القرار ٤٢٥ ومنها اتفاق ١٧ أيـار ومنها إعلان مدريد : تبدأ بزفرة راحة وتنتهى بغصة مـرة . من أيـن سـتأتى الغصـة هـذه

المرة ؟ من تعثر مفاوضات السلام أم تقدم مفاوضات السلام ؟ من شعور إسرائيل بالضيق أم من شعور ايران بالحصار ؟ من اضطرار الحكومة الأميركية الى التزلف للكونجرس أم من المرارة الأوروبية والحقد الروسي ؟ أم من أية انتخابات لابد من اجرائها في دولة ما ؟

والغصة ، في كل مرة ، تصيب الجنوبيين ومعهم سائر اللبنانيين . هم يميلون عند كل هدأة ، الى وضع ذاكرتهم على الرف واستئناف الأمل . ولكن شأنا من هذه الشؤون الكثيرة لا يلبث أن يرد اليهم الذاكرة وهي ذاكرة عذاب طويل . ثم ان عندهم الاحتلال اذا غاب الدمار أو انحصر ، والاحتلال خراب يعز نسيانه . وهم يسألون ما دخلهم في هذه الشؤون كلها ، وهي منتشرة على مساحة العالم ؟ ما دخلهم في مفاوضات السلام نفسها ما دام أنهم لم يخولوا صفة الفريق التام الأهلية فيها ؟ ومن الذي اختارهم لمهمة الموت المقيم حتى يتيحوا مكسبا لسلطة من سلطات العالم أو يردوا خسارة عن أخرى ؟ ما هي جنايتهم عند الله أو عند البشر ؟

١٣ - لبنان فى أعقاب " عناقيد الغضب " : معالم التحدى

بول سالم

فى الوقت الذى كانت المدفعية والطيران الاسرائيلى يدويان فوق قرى ومدن الجنوب اللبنانى ، تراكمت بسرعة الخسائر الانسانية والبشرية وتلاها شعور عميق بالخوف من أن تؤدى العملية الاسرائيلية إلى تقويض التقدم الذى تحقق فى لبنان بخطى ثابتة وجهد جهيد منذ عام ١٩٩٠ بعد نهاية الحرب اللبنانية .

نظريا ، كانت الخطة الاسرائيلية مذهلة . فقد نوت اسرائيل بوضوح إلى قصف مدن وقرب الجنوب من أجل تهجير سكانه الاربعمائة الف إلى بيروت وغيرها من المناطق الشمالية للضغط ، كما كان معلنا ، على الحكومة اللبنانية لايقاف هجمات حزب الله بالكاتيوشا على شمال إسرائيل ، وهى الهجمات التى كانت تسير على نحو متقطع فى سياق تبادل إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله فى الأشهر الأخيرة . ومما زاد من قسوة هذا المنطق أن إسرائيل أكدت إضافة الى ذلك ، ان الحكومة السورية - وليس اللبنانية - هى التى تتحكم بعمليات حزب الله ، الأمر الذى أضاف إلى الذهول المتأتى عن استخدام ٤٠٠ ألف مدنى كورقة ضغط . ان تضحيات وعذابات هؤلاء لا أهمية سياسية لها لكون مركز القرار يقع فى مكان آخر . كذلك فإن الانطباع السائد بأن الولايات المتحدة كانت موافقة على العملية منذ البداية لم يكن بالطبع بلسما لجراح هؤلاء .

إلا أن لبنان - بمجتمعه ودولته - رد على نحو دينامى على الأزمة . فأزال مخاوفه من ان تجر نوبة العنف الإسرائيلية الأخيرة لبنان مجددا إلى أوضاع سنوات الحرب الداخلية المدمرة . وأزال القلق الخارجى (وربما التمنيات بالنسبة إلى البعض) من أن تؤدى العملية الاسرائيلية إلى تركيع لبنان مجددا .

ومن العناصر المركزية التى مكنت لبنان من أن يخرج من الأزمة بسلامة ، ذلك النشاط المكثف الذى بذله رئيس الوزراء رفيق الحريرى . فبعد نشوب الأزمة توجه

الحريرى على الفور إلى عدد من العواصم مستخدما علاقاته الشخصية والرسمية للدفع باتجاه عناية مبكرة للأزمة . واستطاع تأمين مبادرة فرنسية رفيعة المستوى ونجح فى ابقاء الحكومة اللبنانية فى صلب المفاوضات الاقليمية وفى قلب الرأى العام العالمى . كذلك قفز لبنان فوق التهديدات الأمريكية باستخدام حق النقض فى مجلس الأمن وتوجه مباشرة إلى الجمعية العامة داعيا إلى عقد جلسة خاصة خطب فيها الرئيس الياس الهراوى وانتهت إلى دعوة الأمين العام إلى العمل بسرعة على إنهاء الأزمة وإلى ارسال بعثة لتقدير حجم الأضرار فى لبنان . فى غضون ذلك ، سارع رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل نبيه بزيارة الجنوب تحسبا من منافسه حزب الله . كما رافق الحريرى ، فى زياراته لدمشق وللبقاع للاجتماع بالقيادة السورية ووزير الخارجية الأميركى وران كريستوفر .

وقد لاقت أنشطة المسؤولين بشكل عام إرتياحا لدى عدد كبير من المواطنين واعطتهم شعورا بالثقة بأن الدولة اللبنانية لن تهمش بسهولة ، وأن الحريرى ، بوجه خاص ، هو لاعب بارز وسط القادة العرب والدوليين. وقد أثمرت جهود الحكومة اللبنانية ، فحققت انجازات عدة : قرار مؤيد من قبل الجمعية العامة ، ووعود بمساعدات طارئة غربية مهمة، واتفاقية تضع الحكومة اللبنانية فى موقع متكافئ مع الحكومتين السورية والإسرائيلية فى المنطقة وتشمل أيضا حليفة لبنان ، فرنسا ، إلى جانب الولايات المتحدة ككفيلين للاتفاقية .

غير أن الاكثر أهمية وأثرا فى النفس إنما كان ذلك التضامن الذى أظهره المجتمع اللبنانى، كأفراد وجمعيات أهلية وقيادات سياسية فى خلال الأزمة ومابعدها . وقد ظهر ذلك بوجه خاص فى رد الفعل على المجزرة التى وقعت فى قاعدة الأمم المتحدة فى قانا ١٨ إبريل ١٩٩٦ حيث قتل أكثر من مئة لاجئ معظمهم من النساء والأطفال . فعلى المستوى الشعبى كان الاستنكار للهجمات الإسرائيلية والتعاطف مع الضحايا فى الجنوب هو نفسه تقريبا فى كل أنحاء البلاد . وعلى مستوى المجتمع المدنى كانت جهود المنظمات الأهلية والحركات الثقافية والشبابية هى التى وفرت مساعدات إنسانية فورية للـ٤٠٠ ألف الذين تركوا الجنوب فضلا عمن بقى فيه ، أما على المستوى السياسى فإن القادة من كل الاتجاهات السياسية ، من اليمين المسيحى إلى حزب اللـه ، أظهروا تضامنهم معا وخصوصا فى الاجتماع الموسع فى فندق الاسكندرية فى بيروت الشرقية سابقا ، والذى

كان فى حد ذاته ذا دلالة رمزية إذ أنه الفندق نفسه الذى جعله آريل شارون مركزا لقيادته فى العملية الإسرائيلية صيف عام ١٩٨٢ .

وقد بدا ان هذه التعبيرات عن الوحدة الوطنية تمثل نوعا ما بعض العزاء عن استمرار النزف فى الجنوب . كما بدا أنها بمثابة تأكيد على أن المرارات الطائفية التى غذت الحرب اللبنانية قد أصبحت من ذكريات الماضى . أما مدى تحول هذه القاعدة من الوحدة الوطنية الى استقرار سياسى بعد انتهاء العملية الإسرائيلية فذلك لم يتضح بعد . غير أنه وبعد أيام قليلة فقط من وقف إطلاق النار ، عاد الاهتمام يتركز على القضايا التى كانت تشغل الحياة السياسية قبل إبريل : الشؤون العمالية ، والقانون الجديد لتنظيم الإعلام المرئى والمسموع والانتخابات النيابية . والحقيقة ان قدرة لبنان على العودة إلى المجاريات السياسية العادية بمجرد انتهاء العملية يمثل دليل صحة وعافية .

وقد خرج حزب الله ، المستهدف الرئيسى فى العملية الإسرائيلية متأثرا طبعا بالهجمات الإسرائيلية من دون أن يعنى ذلك أى تراجع فى قوته . وقد أعلن الحزب أنه يمارس حقه الطبيعى فى الدفاع عن أرض الجنوب فى وجه الاحتلال والهجمات الإسرائيلية على القرى الجنوبية ، وانه ، على قدر الوسائل التى بحوزته ، حارب اسرائيل بكل ما فى وسعه ولم يتمكن الجيش الإسرائيلى.من الحاق الهزيمة به ، كما أنه أبقى المدن الإسرائيلية الشمالية تحت الحصار طوال الوقت الذى كانت فيه القرى اللبنانية الجنوبية تحت الحصار أيضا . كما تمكن من القول إنه على الرغم من وقفه هجمات الكاتيوشا على شمال إسرائيل فإنه لم يوقع بنفسه على أى اتفاق يتضمن تنازلات لإسرائيل . وبالتالى فإن قضيته وصورته ونزاهته قد حافظت على تماسكها .

والحقيقة ان الحزب إزداد تماسكا وقوة ، على الرغم من أن الكثير من اللبنانيين قد انتقدوا التكتيكى والذى اعتبروه بمثابة اللعب بالنار مع إسرائيل ، واعترضوا على اتخاذه اسلوبه مواقف سياسية وعسكرية تؤثر فى مصلحة البلاد ككل ، الأمر الذى ينبغى أن يكون من حق واختصاص الحكومة اللبنانية وحدها .

فما من شك فى أن حزب الله قد أثبت أنه جماعة مقاومة منظمة وشجاعة تحظى بتأييد محلى واسع . ففى طول البلاد وعرضها وخاصة فى الجنوب ، اكتسب حزب الله الاحترام

بفضل فاعليته فى شن حرب ضد اسرائيل ، ولسبب سرعته فى الاستجابة لهجوم المدنيين فى الجنوب ومساعدته لضحايا الهجوم الاسرائيلى .

أما داخل الطائفة الشيعية نفسها ، فقد كان من الواضح أن حزب الله قد قوى موقعه السياسى بفعل الأحداث الأخيرة ، وهذا ما تكون له أهمية خاصة فى عام إنتخابات . وقد حاول برى وحركة أمل جهدهما الحفاظ على مواقعهما السياسية ، وأصرا على أن تمر أغلبية المساعدات عبر مجلس الجنوب ، وهو هيئة الاغاثة شبه الرسمية التى تسيطر عليه حركة أمل . كذلك كان هناك رد فعل آخر على تزايد قوة حزب الله تمثل بقيام رئيس المجلس الشيعى الأعلى الشيخ محمد مهدى شمس الدين بتقريع حزب الله على ما أعتبره التصرف غير المسؤول " . ودعا أيضا إلى بسط الحكومة سلطتها على نحو أكثر شمولية كذلك اتخذ حسين الحسينى ، الرئيس السابق للمجلس النيابى ، موقفا مماثلا الأمر الذى يشير إلى أن حزب الله سيلقى ، داخل الطائفة الشيعية على الأقل ، منافسة قوية من قبل خصومه وجميعهم أصدقاء لسوريا .

وبعد انقشاع غبار عملية عناقيد الغضب ، وعقب الاتفاقية التى انهتها ، تركز الاهتمام فى لبنان على ثلاث قضايا رئيسية : الانتخابات الإسرائيلية فى ٢٩ مايو ، ومسار المفاوضات الإسرائيلية التى كان يفترض لها ان تستأنف فى حال فوز بيريز بالانتخابات والانتخابات النيابية اللبنانية التى قد تغير من التمثيل ومن توزيع السلطة فى البلاد وبصورة إجمالية فإن هناك شئ من الإرتياح بأن العملية الإسرائيلية لم تحد لبنان عن مساره نحو الحياة السياسية والاقتصادية الطبيعية ، وأن الاتفاقية التى انهت العملية قد تكون فعلا الخطوة الأولى على طريق إيجاد اتفاق سلام سورى لبنانى اسرائيلى .

١٤ - لبنان ما بعد الازمة : تقييم الآثار الاقتصادية

مروان غندور

نجح لبنان خلال السنوات الخمس الماضية – أى منذ انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ – فى الانتقال السريع من حالة العنف والفوضى إلى مرحلة السلام وإعادة البناء . ولعل الدليل على ما حققه لبنان من تقدم هو أن العدوان الاسرائيلى الأخير عليه لم يكن له تأثير معاكس على الوحدة السياسية الوطنية ، بل قوبل بسياسات ومبادرات حكومية فعالة .

حينما وقع العدوان الاسرائيلى السابق فى يوليو ١٩٩٣ كانت هناك مخاوف حقيقية من أن تؤدى أصداؤه السياسية الداخلية إلى تمزيق البلاد .ولكن العدوان الاسرائيلى الأخير لم يؤد إلا إلى ترسيخ مفاهيم استقرار وقوة الدولة .

وعلى مدى السنوات الثلاث والنصف تبنت حكومة رفيق الحريرى رئيس الوزراء إعادة البناء كهدف رئيسى لها ، فقد قررت الحكومة إعادة إعمار البنية التحتية للبنان فى كافة المجالات باعتبارها ضرورة لكى يؤدى دورا اقليميا مهما . ولذلك فقد شرعت الحكومة فى تنفيذ مشروعات كبيرة فى توليد الكهرباء وتوزيعها ومعالجة المياه ونظم الاتصالات بما فى ذلك التليفون اللاسكى والطرق الداخلية والسريعة والمدارس . وقد اعتبرت الحكومة تلك المشروعات بمثابة الحد الادنى المطلوب لإعادة تأهيل لبنان .

ولقد سارع البنك الدولى وبنك الاستثمار الاوربى والوكالات الأخرى وخاصة تلك التى تقدم أموالا عربية ، فى تمويل عملية اعادة إعمار لبنان وهى التى بدأت تؤتى ثمارها على نحو ملموس .

ولقد عانى لبنان إبان ستة عشر عاما من الحرب الأهلية من تدمير معظم بنيته الاساسية وخاصة فى مدينة بيروت ، والأهم من ذلك أن تلك البنية الاساسية لم تتطور فى معظم القطاعات. كما عانى أيضا من هجرة أعداد كبيرة من سكانه المنتجين – الأمر الذى يفرض تحديات ضخمة .

وفى أعقاب انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠ زادت التوقعات بالحصول على مساعدات دولية وعربية لإعادة إعمار البلاد ، كما كان من المأمول أن تعود رؤوس الاموال اللبنانية من الخارج . ولكن ذلك لم يحدث بالقدر الكافى لأسباب عديدة . فالمجتمع الدولى كان مشغولا آنذاك باحتياجات دول أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق . كما أن حرب الخليج قد وجهت اهتمام الدول والمنظمات الدولية المانحة – العربية والعالمية – بعيدا عن لبنان . كما أثر الكساد على تدفق رءوس الأموال المهاجرة إلى البلاد .

ولم يكن أمام الحكومة من سبيل إلا الاقتراض عبر آليات مالية داخلية وخارجية وسندات الخزانة . ولجأت الحكومة اللبنانية إلى شبه خصخصة عملية إعادة البناء بالاعتماد بشدة على ماسمى منهج البناء والتشغيل والتحويل فى كثير من المشروعات . بل إن عملية إعادة بناء منطقة البنوك والاعمال بمدينة بيروت قد تولتها شركة خاصة وهى " سوليدير " والتى كان انشاؤها حدثا هاما على الطريق نحو تحقيق حيوية إعادة إعمار البلاد.

ولهذا السبب سعت الحكومة لبناء الثقة وإضفاء المصداقية على سياساتها . وقد توج هذا المسعى بنجاح طرح سندات لبنانية أوربية (الأولى من نوعها فى العالم العربى) وتزايد الاقبال على الاكتتاب فيها ونصيب كبير لشركة " سوليدير " فى تلك السندات .وبوجه عام فقد ظهرت مبادرات لتطوير سوق المال الوليد وأصبحت بيروت من جديد منطقة جذب للبنوك العالمية . ورغم الحظر الذى تفرضه أمريكا على سفر رعاياها إلى لبنان والوضع فى الجنوب اللبنانى ، فقد نما الشعور بأن لبنان قد أخذ يتبوأ من جديد مكانه فى المنطقة وخاصة فى ضوء عملية السلام الجارية . فقد بدأ القطاع الخاص اللبنانى فى إعادة البناء والتأهيل فى عدة مجالات منها الفندقة والصناعة والصيرفة والمرافق العلاجية ومشروعات الإسكان . وتتم الانشطة الخاصة برغم ارتفاع تكلفة الفرصة فى هذه الاستثمارات نتيجة السياسة النقدية المقيدة وأسعار الفائدة المغالى فيها والتى يمنحها البنك المركزى اللبنانى لأذون الخزانة .

ويعتمد تنفيذ عمليات إعادة البناء على تدفق الاموال الخاصة ومعظمها أموال لبنانية . لقد استطاع اللبنانيون الذين هاجروا إلى دول الخليج وبلاد أخرى جمع موارد مالية واكتساب خبرات كبيرة . ومنذ عام ١٩٩١ بدأت أعداد كبيرة منهم فى العودة إلى لبنان . ولهذا فإنه رغم العجز الكبير فى الحساب الجارى فإن ميزان المدفوعات أصبح موجبا خلال الأعوام القليلة الماضية . وقياسا على حجم الاقتصاد فإن التدفقات المالية للداخل تعد من أعلى معدلاتها فى العالم . وحتى الآن فقد منحت البلاد العربية والاوروبية مساعدات مهمة ولكنها محدودة لإعادة إحياء البنية التحتية . وعلى المستوى المالى والنقدى فقد نجحت الحكومة فى ثلاثة مجالات رئيسية . فرغم أن العجز المالى مازال مرتفعا إلا أنه آخذ فى النقصان . وهو ليس مسألة سهلة بالنسبة لدولة كانت بالكاد موجودة قبل خمس سنوات . كما أقر البرلمان مجموعة إصلاحات ضريبية تتضمن تخفيضا لأعلى شريحة إلى ١٠٪ مما شجع على الاستثمار وزيادة تحصيل الايرادات . وأخيرا فإن الجنيه اللبنانى – الذى تعرض لتخفيض قاس ومزمن إبان الحرب الاهلية – قد أصبح مستقرا ويحظى بالتقدير من جديد . لقد استعاد الاقتصاد اللبنانى – الذى كان من قبل يعتمد اعتمادا شديدا على الدولار الامريكى – الثقة فى عملته .

وبالإضافة إلى هذه التطورات الواعدة فقد تحققت انجازات عديدة أخرى منها إعادة تنشيط بورصة بيروت والتوسع الهائل فى القواعد الرأسمالية والودائع بالنظام المصرفى .

وقد وجه العدوان الأسرائيلى الأخير ضربة شديدة لعملية إعادة البناء فى لبنان لأنه حدث فى وقت اعتقد فيه اللبنانيون أن لا عودة للحرب وتطلعوا إلى السلام ومعه إلى الرخاء فى المنطقة ، كما أنه جدد الخوف على استقرار البلاد حيث تدفق اللاجئون بأعداد كبيرة إلى العاصمة بيروت فزعا من القصف الاسرائيلى فى الجنوب . كما سرى الخوف من أن لذلك العدوان هدفا اكبر يتمثل فى تدمير كل ما حققه لبنان خلال السنوات الخمس الماضية . ولكن قدرة لبنان على تجاوز الأزمة والخروج منها محافظا على وحدته وبأقل قدر ممكن من الاضرار الهيكلية طويلة الأمد قد قوبلت بالارتياح الشديد .

ومن الممكن فهم آثار الهجمة الاسرائيلية الأخيرة على الاقتصاد اللبنانى – ناهيك عن المعاناة الانسانية – على مستويين : أولهما تدمير البيوت والبنية الاساسية والأعمال وفقدان الدخل والدمار الذى يتطلب إعادة البناء والتعويض عنه . ولاشك فى أن هذا سوف يشكل

عبئا على التمويل بالقطاعين العام والخاص . أما المستوى الثانى فهو احتمال تشويه صورة لبنان وثقة المستثمرين الدوليين والمغتربين اللبنانيين فيه .

ومن الممكن معالجة الأثر الأول رغم ما ينطوى عليه ذلك من صعوبة إذا لم تصل المساعدة الدولية الموعودة فى اتفاقية أبريل . لقد بدا جليا أن لبنان قادر على الوقوف على قدميه رغم سنى الحرب التى انهكت قواه . كما بدا أكثر جلاء أن حيوية الاقتصاد اللبنانى أمر لاغنى عنه لاستقرار البلاد وأن الاستقرار ضرورة للسلام فى المنطقة.وسوف يشجع ذلك بلاشك على الوفاء بالتعهدات الخاصة بالمساعدات .

أما بالنسبة لتأثير الهجمة الاسرائيلية الأخيرة على صورة لبنان فى أعين مجتمع المستثمرين الدوليين فإن الوقت لم يحن بعد للحكم على ذلك .غير أنه ينبغى لنا أن نتذكر أن لبنان – بعد أربعة أو خمسة شهور من العدوان الاسرائيلى فى يوليو من عام ١٩٩٣– استطاع بنجاح تحقيق استثمار " سوليدير " . ولهذا فإن العدوان الاسرائيلى الذى وقع مؤخرا قد يبرز الانجازات التى حققها لبنان ، ومن ثم فإنه – بطريقة غير مباشرة – يعزز من صورته العالمية ولايشوهها .

ويستند هذا التحليل على مؤشرين مبكرين ، فسعر السند الاوربى اللبنانى لم يتأثر سلبا كما كان متوقعا نتيجة للعدوان الاسرائيلى . والأكثر من ذلك أن طرح السند الاوربى اللبنانى الجديد – والذى كان مقررا له يوم بدء العدوان والذى تأجل نتيجة لذلك – قد أخذ مساره من جديد . كما أن العملة المحلية اللبنانية لم تتأثر بسبب هذا العدوان . وبالإضافة إلى ذلك فإننا فى هيئة الاستثمار اللبنانية قد استطعنا رغم ما حدث توقيع صفقتين كبيرتين إحداهما فى قطاع البنوك والأخرى فى قطاع السياحة . ومن المتوقع أن ينشأ لدى المستثمرين الدوليين إنطباع جيد بسبب خروج لبنان من الازمة موحدا وبقيادة أقوى من ذى قبل . وعلى أية حال فإنه من المحتمل أن يرى المجتمع الدولى فى اتفاقية ابريل خطوة إلى الأمام على الطريق الشائك للسلام فى المنطقة . ورغم أن اللبنانيين قد قطعوا شوطا طويلا بمبادراتهم الخاصة ، فقد آن الأوان لأن يقدم المجتمع الدولى للبنان المساعدة الاقتصادية ويكفل أمنه واستقراره . وهذا من شأنه أن يعزز الثقة اللازمة للاستمرار فى عملية إعادة البناء .

١٥ - طريق المستقبل: احياء الدولة اللبنانية

فدا نصر الله

لم تكن عملية عناقيد الغضب الاسرائيلية فى لبنان - بزعم الانتقام من حزب الله - فريدة من نوعها، فقد سبقها هجوم لا يقل عنها وحشية فى صيف١٩٩٣ تحت اسم عملية " تصفية الحساب ". وكما يشير عنوانها فقد كان القصف يهدف الى اعتبار اللبنانيون مسئولين عن هجمات حزب الله على شمال اسرائيل .

وبين العمليتين بل وقبل هجوم١٩٩٣، فان كلاً من هجمات اسرائيل على قرى الجنوب اللبنانى وغارات حزب الله على ما تطلق عليه اسرائيل المنطقة الأمنية ، وعبر الحدود الشمالية لاسرائيل، استمرت كأمر واقع . مثل هذه الافعال وردود الأفعال سوف تستمر بلا شك مالم تنكسر بشكل جذرى تلك الحلقة المفرغة من الترويع والتدمير . ولا يمكن للمرء ان يتوقع مستقبلا سلميا للبنان بل وللمنطقة ككل طالما ظلت الصيغة المتهافتة المتمثلة فى "اعلان الحرب من اجل السلام" باقية دون تحد. فما دامت عقلية الانتقام سارية فلا يمكن احداث تقدم نحو تسوية الموقف. ان كسر هذه الحلقة المفرغة لن يحدث إلا إذا أدركت أطراف الصراع بوضوح كامل أن أهدافها لم تتحقق . فبناء على ما تحقق حتى هذا التاريخ ، لا يمكن للمرء الا ان يستنتج ان احتلال اسرائيل لقطاع من جنوب لبنان على مدى١٨ عاما لم يحقق لاسرائيل الأمن الذى ترغبه. وبنفس المنطق لابد للمرء ان يستنتج أيضا أن عمليات حزب الله التى استمرت اثنى عشر عاما فى المنطقة الأمنية وفى داخل اسرائيل لم ينتج عنها تحرير جنوب لبنان . إلا أن الأهم من ذلك هو أنه قد آن الأوان لتدرك اسرائيل أن ضغطها على المدنيين فى جنوب لبنان ليضغطوا على الحكومة اللبنانية حتى تضغط بدورها على الحكومة السورية لتقوم الأخيرة بعد ذلك بالضغط على حزب الله ليست صيغة قابلة للتنفيذ ، خاصة وان اسرائيل تعترف فى الوقت نفسه ، أن القرار ليس فى يد لبنان على الاطلاق.

وفى الواقع فان عمليات مثل عناقيد الغضب انما تنقل ببساطة رسالة مؤداها أن إسرائيل تعتبر المذابح الجماعية للمدنيين الأبرياء بمثابة استراتيجية مقبولة فى سعيها نحو اهدافها الحدودية. بل أسوأ من ذلك لقد أصبح واضحاً الآن أنها استراتيجية يمكن لإسرائيل أن تقوم بها دونما مساءلة وهذا بالتأكيد ما حدث حتى الآن.

اذن لماذا يستمر العنف فى جنوب لبنان وكيف يمكن وقفه ؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تكمن فى حقيقة أساسية تتمثل فى أن لبنان كدولة قد تم تهميشه بمباركة من المجتمع الدولى. فالولايات المتحدة ـ منذ ورطتها فى لبنان فى أوائل الثمانينيات ـ قد حاولت أن تتعامل مع كل القضايا المتعلقة بلبنان او المرتبطة بمستقبله عن طريق تخطى لبنان كلية .وطالما استمر هذا النمط وظل قائما دون مساءلة ، فان ضعف لبنان سوف يظلّ ايضا مصدرا للاضطراب فى المنطقة وسيستمر العنف فى جنوب لبنان إلى ما لا نهاية .

ان سياسة واشنطن القائمة على التهميش العمدى للدولة اللبنانية انما تقوم فى الواقع على رؤية مؤداها أن هذا يخدم على أحسن ما يكون المصالح الأمريكية فى المنطقة. فالافتراض الكامن وراءها يتمثل فى أنه لا يمكن التعامل مع مسألة جنوب لبنان إلا بعد أن تتمكن كافة الأطراف الأخرى من حل مشكلاتها بشأن الأرض، وتحقق السلام أو تتوصل إلى صيغة سلمية فى المنطقة .

ولكن هل يمكن القول أن الاضعاف العمدى للدولة اللبنانية قد أتى بالمنطقة إلى نقطة اكثر قربا من السلام أم انها نفس السياسة التى قوضت باستمرار جهود السلام؟

لقد أصبح من الوضوح بمكان فى اللحظة الراهنة أن أسس هذا المنطق تتناقض مع حقائق الموقف ، إذ أنه لا يمكن أن توجد فرصة لسلام فى المنطقة إلا بعد حل مشكلة جنوب لبنان، وذلك لانه مالم تحل هذه المشكلة ، فان الجنوب اللبنانى سيظل بمثابة برميل بارود قابل للانفجار فى أية لحظة . يشعل أحد الاطراف الفتيل لأى سبب فتتهدد عملية السلام في المنطقة برمتها. ولهذا السبب فانه من الضرورى إعادة النظر الشاملة فى السياسة والرؤية ، ليس فقط لان سفك الدماء فى لبنان قد وصل الى معدلات غير محتملة ،

ولكن ايضا لان اعادة النظر هذه تتناسب بالقطع مع المنطق المحسوب والهادىء والمتضمن فى الفكر السياسى والاستراتيجى الذى يقوم عليه السلوك الدولى الحديث.

لقد تغيرت الظروف الدولية والاقليمية والمحلية التى كانت سائدة فى النصف الأول من الثمانينات:- فقد انتهت الحرب الباردة ووقعت اسرائيل اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما تم تكييف طبيعة العلاقة بين سوريا ولبنان - والتى ظلت دوما مصدر توتر من خلال معاهدات ثنائية . ومن ناحية الممارسة فان هذه الظروف الجديدة تعنى أن الولايات المتحدة ليست فى حاجة لأن تخشى نفوذ قوة عظمى أخرى . وثانيا فلا حاجة لاسرائيل أن تخشى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بشن حرب من لبنان لتحرير القدس، وأخيرا فان سوريا لم يعد لديها ما تخشاه من أن يشكل لبنان تهديدا لأمنها . وقد احترمت كل من إسرائيل وسوريا دوما اتفاقات الخط الأحمر فى لبنان. ولكن بناء على هذه الظروف الجديدة كلية ، أصبح من الممكن بالقطع ان تمد كلا الدولتين ذلك الخط الأحمر ليشمل كل الأراضى اللبنانية.

لقد آن الاوان للمجتمع الدولى أن يضطلع بما لا يمكن تسميته الا المسئولية الاخلاقية، فعلى أساس من الرحمة وحدها ، لابد أن يشعر المجتمع الدولى أن عليه أن يضع حدا لمآسى الجنوب ويسعى نحو مستقبل أفضل للبنان ككل . ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق التركيز على لبنان كلاعب فى حد ذاته وكفاعل مستقل . ومن أجل أن يحدث ذلك فإن عملية فصل مشكلة جنوب لبنان عن المسألة العربية الاسرائيلية لابد وان تبدأ . وبشكل اكثر تحديدا فلابد ان يتم فك الارتباط بين لبنان وبين الصراع الأوسع ، والخاص بمستقبل مرتفعات الجولان .

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توسيع شرعية الدولة اللبنانية حتى تكون لبنان مسئولة فقط عن أفعالها وليس عن أفعال يمليها آخرون أو تخدم مصالح دول اخرى . وبمجرد تسوية مشكلة جنوب لبنان ، فان أية رسالة مستقبلية تريد أن تبعثها إسرائيل إلى سوريا لن تكون على حساب لبنان، فاذا كانت بين سوريا وإسرائيل حسابات فانه لا ينبغى أبدا ان يسمح لأى منها بعد اليوم تصفيتها فى لبنان . ان ما أقول ليس من قبيل التمنى وانما هو قابل للتحقيق ، وذلك عن طريق مساعدة لبنان ، للتأكد من نوايا اسرائيل . فإذا كان صحيحا أن اسرائيل ليست لها مطامع فى لبنان ، كما تؤكد دائما ، فانه لا ينبغى لها من

حيث المبدأ أن تعارض الانسحاب السريع والفورى من الجنوب اذا ما تم تهدئة مخاوفها الامنية . ويمكن تهدئة هذه المخاوف ليس فقط عن طريق السماح لجيش لبنان بنشر قواته على الحدود اللبنانية الاسرائيلية وانما بمساعدته وتشجيعه. ومن الضرورى أيضا نشر قوات الأمن الداخلى اللبنانية فى كل قرى جنوب لبنان. وعلى المجتمع الدولى أن يسهم أيضا ، وذلك عن طريق نشر قواته جنبا إلى جنب مع القوات اللبنانية لضمان عدم حدوث هجمات عبر الحدود . وبضمان أن يتركز استخدام القوة فى ايدى السلطة الشرعية للدولة اللبنانية ، فان مخاطر الهجوم ضد اسرائيل من الحدود اللبنانية سوف تنتهى. فمن الضرورى للدولة اللبنانية أن تضمن اقتلاع "جزر الامن" داخل لبنان ، والتى هى فى ذات الوقت خارجة عن سيطرتها . ولكن قبل حدوث ذلك لابد أن توافق اسرائيل على جدول زمنى محدد وملزم للانسحاب يشرف عليه ويضمنه المجتمع الدولى . فتنفيذ اتفاق الانسحاب فى إطار جدول زمنى محدد وملزم لابد وان يكون مضمونا ولا يترك للتفسيرات الاسرائيلية أو للتهديدات المتصورة التى قد تؤخره أو تعطله . وبمجرد توقيع مثل هذا الاتفاق وبدء العد التنازلى للانسحاب الاسرائيلى ، يمكن للبنان ان يقوم بنزع سلاح أى قوى غير شرعية تعمل من أراضيه. ولايمكن أن يحدث ذلك الا بمساعدة وتشجيع المجتمع الدولى . اما الحافز لمساعدة للبنان ليساعد نفسه فانما يكمن فى ان هذا سوف يؤدى بالتأكيد الى تحقيق بعضا من السلام على هذه الارض المحاصرة .

ولاسرائيل مكاسب كثيرة من الانسحاب المنفرد من الجنوب اللبنانى، فهى سوف تكسب أمنا لحدودها الشمالية ، اذ سوف يكون على الحكومة اللبنانية وقتها أن تقمع انشطة حزب الله العسكرية . ومن ناحية أخرى فان التزام اسرائيل بالشرعية الدولية فى شكل انسحاب منفرد من جنوب لبنان سوف يضمن لها وقوف الشرعية الدولية بجانبها فى حالة وقوع اى اعتداء أمنى لبنانى عليها فى المستقبل.

أما أن يصير لبنان وشعبه مسئولا عن أفعال ليست له سيطرة عليها ، فانه منطق يفتقر الى الرشادة والعدل . فالمسئولية والمساءلة لا يمكن تطبيقها دون سلطة أو سيطرة . فقد آن الاوان لاستعادة لبنان كل سلطاته والسماح للدولة اللبنانية لترتفع لمستوى التحدى بالاضطلاع بمسئولياتها. ولا يمكن أن نتوقع من لبنان ان تتحمل المسئولية والمساءلة إلا بعد أن يصبح ذلك حقيقة واقعة .

المخاوف العربية وعملية السلام

١٦ - السلام تحت تهديد السلام
معضلة التسوية العربية الاسرائيلية

د . عبد المنعم سعيد

لم يكن الغزو الاسرائيلي الأخير للبنان فى ابريل ١٩٩٦ مجرد تعبير عن أزمة كبرى فى عملية السلام العربية الاسرائيلية ، وانما كشف أيضا عن معضلة خطيرة فى هيكل تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . فقد عكس القصف الوحشى للمدنيين والبنية التحتية اللبنانية رغبة اسرائيل فى استخدام تفوقها العسكرى ضد جيرانها العرب دون تمييز ، وبتأييد كامل من الولايات المتحدة الامريكية ، الدولة العظمى الوحيدة . وعلى الرغم من زعم اسرائيل بأن غرض هجومها ينصرف إلى احتياجاتها الأمنية خاصة المتعلق منها بمكافحة الإرهاب ، إلا أن عملياتها العسكرية ليس فقط فى لبنان وإنما فى الأراضى الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتى إنما تكشف عن أهداف أوسع نطاقا تتعلق باستخدام التفوق العسكرى لخدمة الأمن الاسرائيلى وحده ، وهو الأمر الذى سوف يؤثر بالسلب على مجمل عملية السلام العربية الاسرائيلية .

ورغم أن عملية السلام فى الشرق الاوسط كانت قد حققت تقدما ملحوظا فى السنوات الخمس الماضية ، إلا انها ستظل تعانى من الاختلال الخطير فى التوازن العسكرى بين اسرائيل وجيرانها العرب . وسوف يؤدى هذا الاختلال فى أغلب الاحيان إلى إغراء اسرائيل لفرض شروطها العسكرية والسياسية على البلدان العربية التى لاتملك فى الواقع قبولها ، الأمر الذى يفقد عملية السلام مشروعيتها . وما العدوان الاسرائيلى على لبنان إلا إحدى الحالات للدلالة على ذلك . ومن المرجح أن تبرز حالات أخرى مماثلة ، مالم تبذل جهود اقليمية ودولية كبرى لاستعادة التوازن العسكرى اللازم لإيجاد سلام عادل ودائم .

لقد خلقت حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة فرصة لم ترغب أى من الاطراف فى الشرق الاوسط تركها لتمر دون اقتناص . فبدأت عملية السلام فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ بوساطة أمريكية نشطة . ومع حلول عام ١٩٩٤ كان قد تم التوصل إلى اتفاق فلسطينى اسرائيلى، ومعاهدة سلام بين الأردن واسرائيل . وكان أهم ما اسفرت عنه عملية

التسوية العربية الإسرائيلية هو أن اضافت البعد الجيو اقتصادى إلى الاهتمامات الجيوسياسية التقليدية المتعلقة بالأرض والأمن . فضلا عن المفاوضات الثنائية ، كان هناك مستوى آخر من المفاوضات تمثل فى المفاوضات متعددة الأطراف من أجل بحث خمس قضايا تهم الجميع :- ضبط التسلح والمياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية والبيئة . وعلى الرغم من محدودية نتائج المفاوضات متعددة الأطراف حتى الآن إلا أنها كانت بمثابة الملهم لعدد من المبادرات فى اتجاه التنمية والتعاون والاقتصادى فى الشرق الاوسط ، والتى كان أهمها مؤتمر الدار البيضاء فى أكتوبر ١٩٩٤ ثم مؤتمر عمان فى اكتوبر ١٩٩٥ . وقد كان كتاب وزير الخارجية الاسرائيلي وقتها شيمون بيريز " الشرق الاوسط الجديد " بمثابة رؤية أكثر تفصيلا لهذا التعاون حيث دعا إلى أسلوب جديد للفكر والحركة الاقتصادية فى المنطقة والتحول " من اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلام " .

ومع حلول يناير ١٩٩٦ بدا الشرق الاوسط بوجه عام مكانا مبشرا بحياة أفضل لسكانه. وكان مبشراً إلى الحد الذى جعل الكثير من دوله تشرع فى تسويق نفسها دوليا للاستثمار والسياحة . بل كانت اسرائيل تحديدا هى التى تبنت حملة دولية تدعو المستثمرين للقدوم إلى المنطقة . كانت أسباب التفاؤل من الوضوح بمكان ، فرغم التأجيل المستمر توصلت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل إلى اتفاقات فى طابا وواشنطن ودخلت المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو حيز التنفيذ . وبدأت المدن الفلسطينية الواحدة تلو الأخرى تستقبل ياسر عرفات ، الامر الذى أسفر فى النهاية عن انتخابات فلسطينية حرة بدت وكأنها خطوة أولى حقيقية على طريق طويل نحو الدولة الفلسطينية . ولأول مرة ، أضفت الجماهير الشرعية على عملية طالما صبت إلى القبول الشعبى . حتى المعارضة الفلسطينية بقيادة حماس ، كانت على استعداد لاعطاء عملية السلام مزية الشك وبادر بعض أعضائها بالمشاركة فى الحدث .

وعلى الجانب الآخر من الخط الأخضر ، كان معسكر السلام بزعامة شيمون بيريز يحظى بتفوق معقول مع اقتراب موعد الانتخابات الاسرائيلية فى ٢٩ مايو . فلسخرية القدر أدى اغتيال رابين على يد متطرف إسرائيلي إلى تدعيم موقف بيريز وتراجع الليكود اليمينى الذى صار فى موقف دفاعى . كما استئنفت المفاوضات السورية الاسرائيلية بعد توقف طويل ، وبدا السلام الأردنى الاسرائيلي دافئا إلى حد كبير . وقد حول المؤتمر

الاقتصادى فى عمان الرؤية التى تتطلع إلى شرق أوسط جديد إلى ما يشبه الواقع خاصة بعدما قررت القاهرة استضافة القمة الاقتصادية القادمة فى نهاية هذا العام . إذن بدا الشرق الاوسط عموما وكأنه يقترب من عصر زاخر بالامل ليس فقط على صعيد السلام وانما ايضا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى . وكانت أهم الأنباء المشجعة تلك الوثيقة التى تسربت إلى الصحافة والتى عبرت عن تفاهم فلسطينى اسرائيلى بشأن الوضع النهائى الذى يتعلق بقيام دولة فلسطينية ، ويتناول قضايا أخرى حساسة على جدول الأعمال الفلسطينى الاسرائيلى .

غير أنه بدا أيضا أن المنحنى الصاعد للسلام والرفاهية فى الشرق الاوسط قد أصبح كافيا لمحاولة وقفه من قبل اولئك الذين لهم مصلحة فى الصراع والحرب ، وذلك قبل أن تخبو الايديولوجيات الاصولية والمتطرفة على نحو يجعلها غير ذات معنى . وفى غضون أسبوعين فقط تغير مناخ الشرق الاوسط إلى الحد الذى دفع مجلة " الايكونوميست " إلى التساؤل : " هل دخلت عملية السلام دهاليز التاريخ ؟ " وجاءت الاجابة " ربما " .

أدت أربع عمليات انتحارية لحماس فى قلب اسرائيل إلى مقتل ستين شخصا وفجرت موجة من الكراهية عبرت عن نفسها فى صيحات الاسرائيليين التى تمنت الموت للعرب . اما بقية أحداث القصة فقد صارت معلومة للكافة .

ألقى اللوم على السلطة الفلسطينية التى دفعت دفعا إلى اتخاذ اجراءات غير ديمقراطية لسحق قواعد حماس العسكرية والسياسية ، واندفع الجنود الاسرائيليون إلى القرى الفلسطينية يعاقبون أسر منفذى العمليات الانتحارية وجيرانهم ، ويحصدون المشتبه فيهم فى عمليات عقاب جماعى . وبدا وكأنه قد قدر لزعامة الليكود أن تكسب نفوذا وتسيطر على اسرائيل بكل ما يحمله ذلك من تبعات . ولمعارضى السلام فى اسرائيل والعالم العربى أن يهنئوا أنفسهم ، فلم يكن الارهاب اكثر فاعلية فى تحقيق أهدافه منه اليوم . إلا أن مناصرى السلام لم ينتهوا إلى صمت مطبق ، بل أنه ينبغى النظر الى جهودهم باعتبارها دليلا على أن عملية السلام ليست بالهشاشة التى تصورها معارضوها على الجانبين . فقد خلقت هذه العملية المصلحة فى مستقبل أكثر إشراقا من الماضى . وقد خرجت اولى المؤشرات الدالة على ذلك من فلسطين حيث خرج المتظاهرون الفلسطينيون

إلى الشوارع يدينون للمرة الأولى " إرهاب حماس " . فبعد أن ذاقوا لأول مرة فى تاريخهم بعضا من الحرية والاستقلال ، لم يكن بإمكانهم التنازل عنه لعصابات ليست لها صلاحيات مخولة من السلطة الفلسطينية الشرعية والوحيدة فكان تأييدهم للسلطة الوطنية فى أحلك اوقاتها غامرا . وبعد هول الصدمة ، بدأ معسكر السلام فى اسرائيل يدرك العواقب الوخيمة لحرب جديدة سوف تكون اكثر قسوة من أى حرب مضت . فخرج المتظاهرون الاسرائيليون يحملون لافتات السلام ، ومرة أخرى اظهرت استطلاعات الرأى تقدم بيريز على نتنياهو . فلم يستطع الطرفان أن ينسوا محاولات حماس والليكود تقويض عملية السلام عن طريق دعم أو رعاية العنف الذى قتل المصلين فى الخليل واغتال رابين وأسفر عن مقتل الأبرياء فى القدس وتل أبيب .

ولم يكن معسكر السلام على الجانبين يقف وحده فى المنطقة ولا فى العالم . فقد كان واضحا للكثير من القوى الاقليمية والدولية أن الآفاق المبشرة فى الشرق الاوسط قد بدأت تخبو. أدرك هؤلاء أن هناك حاجة لخطوة جريئة للعودة إلى الرشد ورفع معنويات أنصار السلام فى إسرائيل وفلسطين . وفى مصر والولايات المتحدة على وجه الخصوص كان الشعور بالخطر اعظم .

فمصر هى الدولة التى بادرت بعملية السلام ، حين اتخذ السادات خطوته الشجاعة لوضع الشرق الأوسط على طريق جديد . لقد كانت مصر هى التى استثمرت بقوة فى صنع السلام الفلسطينى الإسرائيلى . ورغم كل المزاعم عن انحسار دورها الاقليمى ، تظل مصر هى الدولة القادرة على خلق توازن الحرب أو السلام . ومن ثم لم يكن بمقدور مصر هذه المرة أن تترك مصير المنطقة فى أيدى جماعات متعصبة . أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت المخاطر أعظم . ففى موسم الانتخابات تحديدا لم يكن بوسع الادارة الامريكية أن تضيع جهودا مضنية لاربع ادارات متعاقبة ديمقراطية وجمهورية . ومن ثم كانت فكرة عقد مؤتمر شرم الشيخ .

كانت رسالة المؤتمر موجهة إلى الإرهابيين ومؤداها أنه لايمكنهم الفوز فى النهاية . فقد يحققون فوزا فى عمليات قليلة ولكن لايمكنهم العودة بالشرق الاوسط إلى الوراء . وسوف يتوقف نجاح المؤتمر فى المدى الطويل على قدرته على وضع تلك الرسالة

الرمزية موضع التنفيذ ، وعلى قدرة أطرافه على الاحتفاظ باليقظة وتجنب الزهـو . فالعادات القديمة فى الشرق الاوسط قد تكافح من أجل البقاء ، إلا أنه لابديل عن الاستمرار فى السعى نحو عادات جديدة ومستقبل جديد او هكذا كان التصور .

إلا أن اسرائيل فهمت رسالة مؤتمر شرم الشيخ على نحو مغاير . فبالنسبة لها ، لم تكن الرسالة هى خلق حاجة اقليمية للكفاح من أجل السلام وضد الإرهاب ، وانما كانت إعطاء إسرائيل يدا مطلقة فى المنطقة لمعاقبة المدنيين وترويع الابرياء . وكان الفلسطينيون أول من ذاق طعم الغضب الاسرائيلى حيث فرض الحصار على الأراضى الفلسطينية ليس فقط فى الحدود مع اسرائيل وانما فى الحدود مع مصر والأردن .

وتعرض السكان الفلسطينيون على مدى أسابيع كاملة للموت جوعا . أكثر من ذلك وضعت اسرائيل السلطة الفلسطينية فى مأزق وقوضت شرعيتها فى الضفة الغربية وغزة من خلال سياسة تعقب أسر المشتبه فى انتمائهم لحماس والجهاد ، واندفعت القوات الإسرائيلية إلى المدن والقرى التى كان قد " تحررت " لتوها ودمرت خلال عملياتها مساكن الفلسطينيين . وقد تبع العقاب الجماعى للفلسطينيين عقابا جماعيا آخر فى لبنان حيث دفع القصف الاسرائيلى المكثف للمدن والقرى نصف مليون لبنانى للنزوح واللجوء إلى بيروت . اما اولئك الذين فشلوا فى النزوح، فقد اشعلت فيهم المدفعية الاسرائيلية نيرانها . وكشفت مذبحة قانا للعالم حجم الرعب الذى يمكن أن تنزله اسرائيل بالمدنيين العرب .

ولايمكن فهم السلوك الاسرائيلى فى فلسطين ولبنان باعتباره ضمن جهود اسرائيل فى مكافحة الإرهاب ، فقد كان حجم العمليات العسكرية وكمية السلاح المستخدم ونطاق عمليات العقاب الجماعى والأعداد الضخمة من الضحايا دليلا على رغبة اسرائيل فى السيطرة العسكرية على الأمة العربية . فقد عكست الوحشية والصلف الاسرائيلى العزم على التوصل إلى سلام قائم على الخوف من إستخدام إسرائيل أو تهديدها باستخدام قوتها العسكرية الجبارة . إن السلام تحت تهديد السلاح الاسرائيلى هو أسوأ كابوس من منظور الأمن القومى العربى . فبالنسبة للدول العربية فان السلام فى ظل التفوق العسكرى

الإسرائيلى هو فى الواقع لا سلام على الاطلاق ، وانما شكل آخر من اشكال الإخضاع الذى كافحت الدول العربية طويلا للتخلص منه .

لقد ظن العالم العربى أن عملية السلام الراهنة سوف تقلل من التهديد الإسرائيلى لعدد من الدول العربية ، إلا ان معاهدات السلام لم تضع نهاية للمخاوف العربية من إسرائيل . وهى مخاوف لها مايبررها سياسيا وعسكريا . فعلى الصعيد السياسى ، لايزال فى إسرائيل جناح يمينى أصولى ومتعصب يحظى بتأييد حوالى ثلث السكان ، وهو يرفض الانسحاب من الاراضى السورية المحتلة ويضع العراقيل على طريق تنفيذ الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية . ولم يكن اغتيال رابين إلا واحدا من تجليات ذلك . فالجناح اليمينى لاينظر فقط إلى موقع اسرائيل فى المنطقة من خلال رؤى توارتية وانما يغذى أيضا الشكوك والمخاوف بشأن التوجه العربى ازاء اسرائيل . ومن ثم فإن التفوق العسكرى واستخدام السلاح هو وسيلته المفضلة لتحقيق اهداف إسرائيل السياسية . ولما كانت معاهدات السلام قد فرضت العديد من القيود العسكرية على الأراضى العربية ، فقد أصبحت تلك الأراضى رهينة لأى تغير فى العقل الاسرائيلى سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق العنف .

أما الأهم من ذلك وهو الجانب العسكرى ، فقد ضمنت إسرائيل لنفسها موقع التفوق فى السلاح التقليدى وغير التقليدى . فقد أكدت اسرائيل - بتأييد أمريكى وغربى - حاجتها إلى تفوق نوعى إزاء الدول العربية مجتمعة . وقد نجحت إسرائيل فى انتاج عدد كبير من نظم السلاح المتقدم بالإضافة إلى استيراد الكثير من النظم عالية التقنية . وفضلا عن تفوق إسرائيل النوعى فى السلاح التقليدى على كل خصومها ، فقد حققت تفوقا مطلقا فى ميدانين: الأول بدأ خلال الثمانينات حين استقدمت إسرائيل الى المنطقة سباق الفضاء . وقد أدى إطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى (اوفك ١) فى ١٩٨٨/٩/١٩ ثم (اوفك ٢) فى ١٩٩٠/٤/٢ إلى بدء عصر جديد من السباق التكنولوجى فى المنطقة .

ومن وجهة النظر العربية على الأقل ، فإن إسرائيل تقوم بتطوير إمكاناتها فى الفضاء من أجل دعم قدراتها على استخدام السلاح التقليدى وغير التقليدى عن طريق التجسس والتشويش والاستطلاع والسيطرة وادارة المعارك . ولايوجد على الجانب العربى أى برنامج موازى للبرنامج الفضائى الاسرائيلى .

ثانيا ، وإذا كان السلاح التقليدى يعم معظم أجزاء الشرق الاوسط ، فان السباق النووى يكاد يكون من طرف واحد تقريبا . ويجمع كل الخبراء على أن اسرائيل لاتملك فقط قدرات نووية وانما رءوس نووية ونظم إطلاق . وبعد تدمير البرنامج النووى العراقى إبان حرب الخليج وبعدها ، صار العالم العربى دون قدرات نووية .

يوضح كل ما سبق المعضلة الراهنة لعملية السلام العربية الاسرائيلية . صحيح أنه حدث تطور ملحوظ فى العلاقات العربية الاسرائيلية منذ مؤتمر مدريد فى اكتوبر ١٩٩١ خاصة فيما يتعلق بأكثر القضايا حساسية والمتعلقة بالمسألة الفلسطينية وتطبيع العلاقات بين عدد كبير من الدول العربية واسرائيل . ولكن بينما تسير اسرائيل نحو السلام مع العرب فانها عازمة على الاحتفاظ بالتفوق العسكرى المطلق ازاء الامة العربية مجتمعة من أجل أن تصبح قادرة على حماية مطلقة لأمنها وهو الأمن الذى يتم تعريفه كليا بناء على تفاعلاتها الداخلية .

وهناك تناقض بين الاتجاهين . وقد كشف هذا التناقض عن نفسه بوضوح فى الغزو الاسرائيلى الأخير للبنان ، والذى سوف يكون له تأثيره العكسى على توجهات الأمن القومى العربى . من ثم فان عملية السلام فى الشرق الاوسط تواجه معضلة خطيرة سوف تعمق من العداء العربى الاسرائيلى إذا ما تركت دون حل . فالسلام الذى يعتمد كلية على قوة إسرائيل العسكرية انما هو لاسلام على الاطلاق . وقد يسفر على الأرجح عن هدنة ممتدة تغلى فيها تحت السطح مشاعر الغضب والكراهية ، وبعدها يكون من الطبيعى أن تدفع الدول العربية دفعا إلى الحد من تطبيعها مع إسرائيل وتسعى نحو تقليل الاختلال فى التوازن العسكرى معها ، الامر الذى يفتح الباب أمام سباق تسلح جديد قد يقوض عملية السلام الهشة برمتها .



مطابع الأهرام التجارية - قليوب



رقم الايداع
I.S.B.N 977-227-0463 - ٩٦/١٠٢٧٦





هذا الكتاب

ثمة تعثر ينتاب عملية التسوية السياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي في السنوات الأخيرة، مرجعه سعي السياسة الاسرائيلية للتسويف، وفرض نموذج السلام الاسرائيلي على سوريا ولبنان حينا من خلال عمليات التفاوض والعابها السياسية، وحينا آخر باللجوء الى القوة المسلحة، كأحد أبرز وسائل الضغط على صانع القرار السوري، واللبناني وتلجأ اسرائيل دوما إلى سياسة الضربات الجراحية المتتالية تجاه لبنان بهدف الضغط على المدنيين اللبنانيين وحكومتهم لادخالهم منفردين في دائرة التسوية الثنائية، أو ماعرف مؤخرا بشعار لبنان اولا الذى طرحه بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الليكودي. وتحولت لبنان خلال عقد التسعينيات تحديدا الى ساحة للعمليات العسكرية الاسرائيلية، في محاولة لتحجيم دور حزب الله اللبناني ورغم فشل الضربات الجراحية في تحقيق هذا الهدف، أو في الضغط على سوريا عبر الرسائل التي تنطوى عليها هذه العمليات. الا ان ثمة اصرارا على استمرارية هذه السياسة، ولامبالاة صانع القرار الاسرائيلي، والمؤسسة العسكرية بالخسائر الأنسانية والمادية الفادحة التي تلحق بالمدنيين في لبنان. ولعل عملية عناقيد الغضب تمثل واحدة من اكثر وجوه الدراما الانسانية في منطقة الشرق الأوسط، حيث قامت اسرائيل بقتل اكثر من مائة مدني لبناني في ١٩ ابريل ١٩٩٦ في معسكر قانا التابع للأمم المتحدة، وهجرت اكثر من ٤٠٠ الف لاجئ لبناني إلى شمال لبنان. أن مذبحة قانا هي أحد ابرز الوجوه العداونية للسياسة الاسرائيلية، التي لازالت مثل هذه العمليات تجسدها، ولاتحقق من خلالها غالبا ماترمى اليه من أهداف، حيث لم تتمكن من تحجيم دور حزب الله، ولا الضغط على الحكومة اللبنانية، أو سوريا. فأتفاق وقف اطلاق النار الذى تم بواسطة امريكية - فرنسية، حقق شعبية للحزب، ووسع من قاعدة تجنيده من الشيعة، واكتسبت الحكومة اللبنانية تعاطفا من الرأى العام الدولي، وسعت عديد من الأطراف للعودة إلى سوريا كأحد مفاتيح التسوية الاقليمية.

أن عملية عناقيد الغضب الدموية التي اطلقها شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، ربما لم تحقق أهدافها كما سعت اليها حكومة العمل. ومن ناحية أخرى تشكل بؤرة يمكن من خلالها رؤية طيوف وجزئيات تقاطع السياسات الشرق أوسطية وتداخلها مع مواقف الأطراف الدولية والاقليمية معا. ونظرا لاهمية هذه العملية في مسار النزاعات والتسويات الاقليمية، فقد تحاور سبعة عشر باحثا ورجل سياسة عملية حول هذه العملية من ابعاد مختلفه. وشارك في هذا العمل العلمي عدد من الباحثين المعروفين بكتاباتهم المتميزة في الشئون الشرق أوسطية.

ويمثل الكتاب الذى يضعه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بين يدى القارئ العربي الترجمة والتحرير العربي للطبعة الانجليزية التي صدرت - مع الفرنسية - من الكتاب، وذلك كجزء من سياسة النشر العلمي بالمركز حتى يتاح للقارئ المصرى والعربي، متابعة الرؤى العلمية المختلفة حول النزاعات والتسويات في هذه المنطقة من العالم.

رئيس التحرير



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر